المادة (٢٠):

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوذي

دولة رئيس المجلس ترفع الجلسة الى موعد آخر

امين عام مجلس الاعيان زيد الزريقات

رئيس مجلس الاعيان احمد اللوزي

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الواقع في ٢٢/ شوال/ ١٤١٧ هجريــة الموافـق ١٩٩٧/٢/٢٢

الجلد (۲۴) العدد (٨)

جدول الإعمال

١ - تلاوة معضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الإجازات والاعتذارات:-أ - طلب معذره مقدم من دولة السيد مضر بدران.

ب - طلب معذرة مقدم من دولة الدكتور عبدالسلام المجالي.

ج - طلب معذره مقدم من معالى السيد عامر خماش.

د - طلب معذر و مقدم من معالى الدكتور كامل ابو جابر، ه - طلب معدره مقدم من معالى الدكتور رجاني المعشر.

و - طلب معذره مقدم من معالى السيد كامل الشريف.

ز - طلب معذره مقدم من معالى الدكتور جواد العناني.

ح - طلب معذره مقدم من معالى السيده ليلى شرف .

ط - طلب معدر و مقدم من سعادة الدكتور كمال الماعر،

ي - طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور داود حنالينا.

ق - طلب معذره مقدم من سعادة السيد عبدالمجيد شومان.

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يـوم (السبت) الموافق ٢٢/٢/٢٢ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (الثامنيه) من السدورة (العاديسة الرابعسة) برئاسسة (دولسة الاستاذ احمد اللوزي) وحضور عطوفة أميــن عام مجلس الأعيان السيد (زيد الزريقات).

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : لا احد. وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة:

١ . دولة السيد مضىر بدران.

٢ . دولة الدكتور عبدالسلام المجالي.

٣ . معالي السيد عامر خماش.

٤ . معالمي الدكتور كامل ابو جابر .

معالي الدكتور رجائي المعشر.

٦ . معالى السيد كامل الشريف.

٧ . معالي الدكتور جواد العناني.

٨ . معالي السيده ليلي شرف.

٩ . سعادة الدكتور كمال الشاعر. ٠ أ. سعادة الدكتور داود حنانينا.

وحضر من الحكومة:-

١ . دولة إلسيد عبدالكريم الكبساريتي: رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢ . معمالي الدكتور عبداللسه المسور: وزيسر التعليم العالي.

٣ . معالي السيد عبدالكريسم الدغمسي: وزيسر

٤ . معالي المديد جمال الصرايرة: وزير البريد

 معالي الدكتور عبدالسلام العبادي: وزير اولاً: اللجنة القانونية: -الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

ا - قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تساريخ ۱۹۹۷/۲/۲ بشأن:-

القانون المعمدل لقسانون تشمكيل المحساكم الظامية لسنة ١٩٩٤.

ب-قرار اللجنة القانونيسة رقم (٦) تساريخ ۱۹۹۷/۲/۲ بشان:-

مشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة

ع - قرار اللجنسة القانونيسة رقسم (٧) تساريخ ۱۹۹۷/۲/۲ بشأن:~

مشروع قمانون المؤسسة الملكيسة للتنميسة والأعمال الخيرية لسنة ١٩٩٦.

د - قرار اللجنة القانونية رقم (٨) تساريخ ۱۹۹۷/۲/۲ بشان:~

مشروع قانون معدل لقانون محكمسة أمسن الدولة لسنة ١٩٩٦.

ه - كمرار اللجنسة القانونيسة رقسم (٩) تساريخ ۱۹۹۷/۲/۲ بشأن:-

القانون المؤقت ركم (١٥) استة ١٩٩٣ قانون معلل لقانون الانتخاب لمجلس النواب.

٦ . معالي الدكتورة ريما خلف: وزير التخطيط. ٧ . معالي الدكتور هاشم الدياس: وزير الطاقـة والثروة المعدنية.

٨ . معالي السيد محمد الذويب: وزير دولــة للشؤون البرلمانية.

٩ . معمالي العسيد هشمام النسل: وزيسر دولمة للشؤون رئاسة الوزراء.

١٠. معالي المهندس حماد ابو جاموس: وزير التنمية الاجتماعية.

١١. معالي المهندس منبير صويسر: وزيسر

١٢. معالى الدكتور عبدالحافظ الشفاينة: وزير

١٣. معالي السيد مفلح الرحيمي: وزير دولة.

١٤. معالي الدكتور أحمد القضاه: وزير الثقافة. ١٥. معالي الدكتور مصطفى شنيكات؛ وزيـر

١٦. معالي السيد محمد عوده نجادات: وزير

١٧, معلى الدكتسور مسروان المعشسر: وزيسر

١٨-. معالي المهندس نياصر اللوزي: وزير النقل.

٣ - تلاوة قرارات اللجان:-

قرار لجنة التربية والتعليم والتعليم العالمي

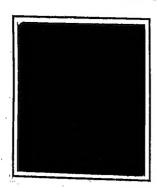
تانياً: - لجنة التربية والتعليم والتعليم العالى: -

رقم (۱) تاریخ ۲/۱/۱۹۹۷، بشأن:-مشروع قانون جامعة البلقاء النطبيقية لسنة

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

دولة رئيس المجلس

محضر الجلسة الثامنة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/٢٢

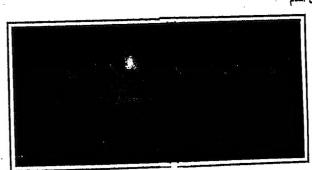


بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة. جدول الاعمال. السيد الأمين العام

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلبية السابقة واعفاء الامين العام من التلاوه؟ الجميع: موافقون

### السيد الامين العام



٢ – تلاوة الإجازات والاعتذارات"– طلب معذره مقدم من اصحاب الدولــة والمعالى و السعادة السادة:

ا - طلب معذره مقدم من دولة السيد مضر

ب - طلب معـ نرة مقـ دم مــن دولــة الدكتــور عبدالسلام المجالي.

جـ - طلب معذره مقدم من معالى السيد عامر

د - طلب معذره مقدم من معالى الدكتور كــامل

هـ - طلب معذره مقدم من معالي الدكتور رجائي المعشر.

و - طلب معذَّره مقدم من معهالي السهد كامل

ز - طلب معذره مقدم من معالى الدكتور جواد

ح - طلب مُعَارِظ مقدم من معالى العديده ليلى

السيد طاهر حكمت: مقرر اللجنة القانونية.



اجتمعت اللجنسة القانونيسة لمجلس الاعيسان بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢ برئاسة مقرر اللجنة معالى السيد طاهر حكمت وبحضور أعضاء اللجنة أصحاب المعالى والسعادة السادة:-

أحمد الطراونه، الدكتور عبداللطيف عربيات، جودت السبول، أحمد العقابلية، محمد عوده القرعان، نذير رشيد، الدكتور كمال الشاعر. كما حضر الاجتماع من مجلس الأعيان

سعادة السيد حماد المعايطة. وحضر الاجتماع عطوفة أمين عام مجلس

الأعيان زيد الزريقات.

ط – طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور كمــال قرار رقم (٥) ي - طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور داود

ق - طلب معدره مقدم من سيعادة السيد عبدالمجيد شومان.

دولة رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على معذرة اصحاب الدولة والمعالي والسعادة؟ الجميع : موافقون.

السيد الأمين العام ٣ - تلاوة قرارات اللجان:-

أولاً : اللجنة القانونية: --أ - قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ۱۹۹۷/۲/۲ بشأن:-

القيانون المعدل لقيانون تشيكيل المحساكم النظامية لسنة ١٩٩٤.

دولة زليس المجلس Their well ... معالى مقرر اللجلة القانولية، والمنا المعه

وذلك النظر في مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤، والمعاد من مجلس النواب بعد ان وافق على قرار مجلس الأعيان بشأن المادة الثانية مسن المشروع والمعدل للمادة الرابعة من القانون الأصلي وإصراره على قراره السابق بشأن المادة الرابعة من المشروع والمعدلية للمادة (٢٣) من القانون الأصلي فقرة (أ).

محضر الجلسة الثامنة المنعقدة في ٢٢/٢/٢٢

وفي بدايسة الاجتماع اخدنت اللجنبة علما بموافقة مجلس النواب على فرار مجلس الأعيان بخصوص المادة الثانية منه.

وبعد المداولة والمناقشة في المادة الرابعة فقرة (أ) موضوع الخالف قررت اللجنة الإصرار على قرار مجلس الأعيان السابق. وتوصىي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

اللجنة القانونية أمين عام مجلس الأعيان المجلس الأعيان زيد الزريقات ملحظة: مخالفة حول القرار من معالى العين الدكتور عبداللطيف عربيات.

100 miles 1000

Y		1994/4	ة في ۲۲/	المنعقد	الثاملة	الجلسة	حضر	4	_					
: : :								مجلس الأعيان السايق	الاصترار على قترار	11	من القانون الأصلي	والمعدلة للمادة (٢٢)	المادة (٤)	فرار فلجنه
								قرار مجلس النواب.	الاصرار على	1,		والمعدله للمادة (٣٣)   والمعدلة للمادة (٣٣)	المادة (٤):	فرار مجلس اللواب
										المشروع.	من القانون الأصلي ٢٦-شــطب النــص   مواققة كما وردت في   من القانون الاصلي:	+1	المادة (٤)	عرور مجس الاعيان
يتسارض فيه	تشريع آخر إلى المسدى السني	يتجسزا منه	الملحقسة بهذا القانون جزءاً لا	المتعلقة بها	والاجـــرامات	التالي: يعتبر	ع بالنون	والاستعاضنة	المشدروع	المشروع.	٢-أ-شـطن النـص	موافقة بعد :-	(1) : (LANGE (1) :	ورو مجمن سوم
القدائون والعتطة	العمل بالقوانين والأنظمة المعمول بها عدد لفاذ هذا	تخدمها والى أن تصــدر هــذه الافظمسة يعـــتمر	تقدم إليها والخدمات	العدل عن الدعاوى التي	وكتاب العدل ووزارة	الرسوم التي تستوفي في	يمقتضسي هبذا القساتون	٢-أ- تحدد بأنظمة تعمدر	بالنص التالي : -	ويستعاض ع	من القانون الأصلي	(٢) من المادة (٢٢) موافقة يعد :-	المادة ٤- ولغى نص القرة المادة (٤) :	المقده هما ورنت مي مسروع المعون
And the second s	المحاكم ودولتر الإجراء.	يضرح أنظمسة بتسأن تحديد الرسوم التي تسستوفي مسن	<ul> <li>۲- بجسوز احجاسی السوزراه</li> <li>بمواقعة جلالسة الملك أن</li> </ul>	يز من	من بقائها أو التي مسر عليها	تعطمي للفريقيان والشمهود	الاستتناف والنقسات التسي	والمصاكم البدائية ومحاكم	الإقليمية لمداكم المبلح	بشأن تحديث المملاحية	جلالة الملك أن يضم أنظمة	١- يجوز لوزير العدلية بموافقة	المادة (۲۲)	المادة كما وريت في القاون الاصلي

	ي <u>ئا</u> ك.	الأحيان)  قرار مجلس الأحيان قرار ميلس التولي قرار البهلة (٣)  المدادة (٣) المدادة (٣)  المدادة الرابعة والمحتاة المدادة(٤) أخذت اللجنة عاماً
•	من القدائون الأصناحي: امن المقانون الإصباحي ايذاكه. والإنقاء عليها كلما الموافقة عليه قرار والإنقاء عليها كلما الموافقة عليه والمساون الإعيان. والإحكام الأحكام الأحكام الأحكام الأحكام المتقاتل المتقاتل المتقاتل المتقاتل المتعادة المعمول به.	قول مجلس اللوفي المادة (۲): والمحلة للمادع(٤)
	من القانون الاصنائي: من القانون الاصائي المصائية على المولقة على الاعولن. وردت قدي القسائون الأحكام الأصلى لأن الأحكام الأصلى لأن الأحكام المعتلال قانون استقلال في القضاء المعمول يه.	الأعوان) قرار مجلس الأعيان المادة (٢) والمحدلة المادة الرايمة
		(المعاد من مجلس الأعوان) قرار مجلس اللهاب قرار المادة (۲) : المادة (المحدالة المادة المادة (۲) : المادة (۲) : المادة (۱) : المادة (1) : المادة (۱)
	ويستداهن عنه بالقص التالي: المجلس القطائي: المجلس القضائي بناء على تصنوب وزير المنا عن ماريق الانتداب المدة أو المخال المدة أو المخال التي يواقع المؤلفة المؤلفة المؤلفة والاندان التي يواقع أمن	المدة كما رددت في القادرة الأسلى المدة كما رددت في مشروع القادرة المداة ؟:  المداة ( ) المداة ؟:  الكلا أحداكم بدائرية في الأولوية ولفي نص القارة ( ) من المدادة المد
	المن مجلس الدوزراء بدواقعة ويوستمان عنه بالتص التالي:- جائلة الملك وتولف كل ممكنة المنوب وزير المدل من وعدد من القضاة عن ملويق الانتداب المدة التي يراما مناسبة كاشيا المؤم الوزير المحلوة أو لوزير المحلوة أن يلحق الكلمة المؤير المحلوة أن يلحق التي يكاف لو المحلوة أن يلحق المحلوث المحلوة أن يلحق المحلوث المحلوث المحلوة أن يلائمال التي يكاف لو المحلوث المحلوة أن يلائمال التي يكاف لو المحلوث المحلوث المحلوة أن يلائمال التي يكاف لو المحلوث المحلوة أن يلائمال التي يكاف لو المحلوث المحلوث المحلوث المحلوث المحلوة أن يلائمال المحلوث الم	اللمعاد من موا اللمعاد (۲) : المعادة (۲) من المعادة (۲)

قاتون رقم ( ) لسنة 1994 قاتون معل لقاتون تضكيل المحاكم التظامية

مجلس الإعيان

مجلس الاعيان

محضر الجلسة الثامنة المنعقدة في ٢٢/٢/٢٢ ١

دولة رئيس المجلس معالى الدكتور عبداللطيف عربيات. الدكتور عيداللطيف عربيات شكراً دولة الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم المادة اعتمد في هذه المخالفة على نــ س المادة (١١١) من الدستور، والتي حددت في صددها ان الرسوم والضرائب لا تحدد الا بقانون، والتي اثبت في عجزها طلب تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وان لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الاداء وحاجة الدولة الى المال.

الاصل في الموضوع ان الضرائب والرسوم لا تكون الا بقانون، الاصل في ذلك. ولكن الاستثناء الذي جاء له ضوابط وله مصددات ولهذا اجد ان الاصل هو المعتمد والذي نؤمن به وهذا يتفق مع قرار السادة اعضاء مجلس النواب في قرارين متتاليين واصرارهم على هذا الامر وقد ابدت ذلك في الحالة الاولى وابدها فسي الحالمة الثانية. ان مشكلة الرسوم والضرائب مشكلة مستعصية واصبح المواطن يواجه الكشير من العناء في هذا المجال فلا بد من ضوابط ولا بد من مشاركة وروح الديمقر اطية وروح التمثيل الحقيقي ان لا ضرائب ولا رسوم الا بقانون ويعني ذلك مشاركة ممثلي الشعب بذلك. وهذا الباب اذا فتح للسلطة التنفيذية لحل بعض المشكلات التي تواجهها فلا اجد أي ضابط على ذلك. أن استمرار الحياة الديمقر اطية يستوجب الاستمرار في المشورة والتَّاكَدُ في كُلُّ لُحَظَّةٌ \*

وان جدول الرسوم لا مانع ان يعرض سنويا او كل سنتين مره على المجلس لكي يعيد النظر بهذه الرسوم ولا ضير في ذلك ولا عقبة في ذلك اذا كان الامر فقط ينحصر في جدول الرسوم والضرائب التي تغرض مقابل خدمات تقدمها الدولة لهذه الاسباب اجد ان هذه المادة اتفق فيها تماماً مع قرار مجلس النواب وان ترفق جداول الضرائب والرسوم بالمادة وان تكون بمستوى القانون وليست بموجب نظام تسنه السلطة التشريعية وهذا كما قلت ينعقد مع روح الديمقراطية والشورية التي نعتز بها بهذا البلد وشكراً دولة الرئيس.

وشكرا دولة الرئيس. دولة رئيس المجلس معالي الاستاذ احمد الطراونه. السيد احمد الطراونه



دولة الزنوس بجيث هذا الإنونية التكلي ارجو ارتاق المائية المن المنافقة المن



ان مجلس النواب عندما بحث لاول مره هذا القانون وجد هنالك شك في أن يكون الرسم بنظام او بقانون، فوجود هذا الشك كـان موجـود في نفس مجلس النواب وان لا لمو كمان مقتنعاً برأيه في ذلك الوقت لأحال الى الحكومة ان تحيل هذا التفسير الى المجلس العالي، لكن طالما ان التفسير جاء من مجلس الدواب معناهـــا ان مجلس النواب كان في شك من امره ولا يزيـل هذا الشك يوجب احكام الدستور الا المجلس العالمي لتفسير الدستور فأحال مجلس النواب هذا الطلب الى المجلس العالمي لتفسير الدستور وحل الإشكال بأن النظام غير مخالف للدستور الى ان بأمكان الحكومة ان تصدر نظام ومعنى ذلك ان الدستور سمح بأن تتنازل السلطة التشريعية عن صلاحيتها بهدذا الامر الى السلطة التنفيذية والسلطة التنفيذية اصدرت النظام اجتهادأ الني تقسير المجلس العالي فهمو نظامهموجب احكمام الدستور لا تملىء السلطة التشريعية ان تلغسي تشريع السلطة التنفيذية الوارد بموجب لحكمام

مجلس النواب بالذات كان في شك من امره فطلب فصل امره فطلب فصل امر هذا الشك الهذي كان في نفسه فجاء الموضوع بأن في النظام صحيح.

ولذلك اما اصدار النظام بموجب الدستور امر دستوري صحيح ولا يجوز للسلطة التشريعية ان تصدر يتشريعاً آخر يتعلق بهذا الموضوع اسبب ان النظام دستوري واذا صدر القانون فها

دستوري فماذا بكون مصير العمل في المحاكم هل تأخذ الرسم النظام الدستوري ام بموجب القانون الدستوري وهل سمعتم ان موضوع له تشريعين تشريع من السلطة التتفيذية وتشريع من السلطة التشريعية. ولذلك ما ذهبت اليه اللجنة هو الاعيان هو الصحيح وما ذهبت اليه اللجنة هو الصحيح وان النظام دستوري و لا يجوز ان يكون هنالك بموجب قانون لان الامر قد فصل بطلب من مجلس النواب وشكرا.

دولة رئيس المجلس شكراً معالى الاستاذ المقرر . السيد المقرر

شكراً دولة الرئيس، واضع ان هنالك امكانية لاصدار الرسوم اما بقانون او بنظام مستند الى قانون كملا الصالين جانز، ما نتعرض لمه الأن حالة معيلة وهي فرض رسوم المحاكم.

ارتاى مجلس النواب ان يكون هذا الفرض بقانون بينما ان هنالك اعتبارات عملية حقيقية تقتضي ان يكون استيفاء الرسوم وفرضها بموجب نظام لان النظام يهيء المرونة الكافية لمجلس الوزراء للتصرف في الامور الهامة التي تعرض له ومنها موضوع استيفاء الرسوم وتفويض صلاحيات استيفاء الرسوم الى مجلس الوزراء ليس بدعة وليس امرأ جديداً قان مجلس الوزراء يستوفي انواعاً كثيرة من الرسوم الوزراء يستوفي انواعاً كثيرة من الرسوم بموجب انظام هو الاقضل والاقوم والاكثر مروقة لهذه الغاية.

يبقى مسألة الرقابة التشريعية على الموضوع بدون شك ان هنالك رقابة بالنتيجة على كافة اعمال مجلس الوزراء ومن ضمنها اصدار الانظمة بالرسوم بانظمة، فلا اعتقد من ان هنالك ما يمنع ان تصدر الرسوم بنظام وان مقتضيات المرونة توجب هذا النوع من الفرض الى مجلس الوزراء وليست الى مجلس الامة وبالتالي يكون الاستيفاء برسوم هو الصحيح.

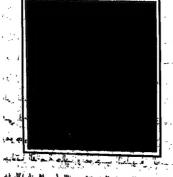
دولة رئيس المجلس معالي الدكتور عبداللطيف عربيات. الدكتور عبداللطيف عربيات



دولة الرئيس حقيقة الامر لا يقف علد فرض رسوم المحاكم وانما يتعداها الى مجالات أخرى واذا اطلقت السلطة التنفيذية لفرض رسوم وضرائب في مختلف المجالات ودون ضسابط رقابي من السلطة التشريعية لجد أن في ذلك ضمن لمعنى وصدر المادة (١١١) من الدستور. تأنيا؛ أن ما تفضل به معالى المبيد ابو هشام حقيقة ليس هنالك مصدران التشريع بدعن عندنا

الدستور صحيح والمجلس العالي قراره صنحيح لكن ابن القرار الذي عرض على مجلس النواب الذي اقر ذلك بموجبه قرارين متثاليين واصدرار المجلس على هذا الامر، أن كان الامر أن مجلس النواب قد اعاد النظر بقراره الأخذ فليقال ان مجلس النواب قد تراجع عن قراره الأخير وانه اتفق بما يقال انه قرار من مجلس العالي. لهذا هنالك قرارين متشاليين لمجلس النواب واصرار من السلطة النيابية في الشق الثاني من المجلس وهي السلطة المنتخبة والممثلة وهي صاحبة الرقابة وهي صاحبة المحاسبة على السلطة التنفيذية لهذا اجد ان الاصر لا يقف عند حدود رسوم المحاكم وانما مقتوح الى مجالات مختلفة ولهذا لا اجد مبرر لمثـل هـذا القـانون الا ان يكون بكشف ملحق كما اراده مجلس النواب. دولة رئيس المجلس

دوله ربوس المجمع معالي الاستاذ سالم مساعده. السيد سالم مساعده



بالعودة للنصن الشيئوري الهاي اشنار اللياء



يجوز لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك أن يضع انظمة بشأن تحديد الرسوم القي تستوفى من المحاكم ودوائز الاجراء. الاصل في السلطة كما ورد في المادة (١١١) سلطة لمجلس الامـة لفرض الرسم في هذا المجال؛ الا الله بموجب القانون فوض السلطة التنفيذية بوضع الرسم بموجب نظام. عندما جاء القانون موضوع البحث المعدل لهذه المادة التي تلوتها جساءت بذات المفهوم الاول الذي كان قائماً عندما احيل للمجلس العالي لنفسير الدستور جاز هذا الوضع، الا أن أجازية قريض الرسم بموجب نظام مستند الى نص في القافل لا يلغي حمق مجلس الامة لمي العادل عن مع إلى الرشيع وأسرس الرسم بموجب في الله عن تعبيس الابنة الله الا إن فسي حالتنا الفائمة حاليا وبموجب النطبيق العملى يرولها النص طوال عثنرات السنين يتبين من

التفويض السابق في أي قانون وشكر أ. دولة رئيس المجلس

معالى الاستاذ احمد الطراونه. السيد احمد الطراونه

الدستور تنص على أن الضرائب والرسوم منصوص عليه في القانون ولكن ليس للسلطة الى السلطة التتفيذية لإن الـذي يفـوض السلطات العالى لتفسير المستور، اما لا يجوز مطلقاً أن

وجهة نظري كرجل يمارس العمسل القانوني ولدى المحاكم يتبين بان الاولى والاقضل في مثل هذه الحالات ان تستعمل السلطة التشريعية حقها في النفويض وان تفرض الرسوم بموجب نظام، لكن القاعدة العامة ان مجلس الامة يملك دولة رئيس المجلس العوده عند هذا للحق وان يقول انني ارى وضمع الضريبة او الرسم بموجب قانون وان يعود عن

> سيدي أنا لا اختلف أن المادة (١١١) من بقسانون. كلمسة القسانون هنسا أن يسرد الرسسم التشريعية أن تقول في القانون فوضنت صلاحيتي وبحددها هو الدستور وهذا جساء من فوص المجلس العالي لتفسير الدستور اسا عند وضع القانون نقول وضعنا القانون برسوم ممكن ان يمر لكن أن نقول السلطة التشريعية فوضت صلاحيتي الى السلطة التنفيذية وصدر في هذا قرار للمجلس العالي أنه لا يجوز لسلطة ان نفوض صلاحياتها الابنص دستوري ولس بنص قانوني، قانون تشكيل المحاكم نــص على ان يوضيح رسم للمصاكم وترك الأمر. عنا نصود للدستور وما هو الذي يمثل الدستور هو المجلس

ب - قرار اللجنة القانونية رقم (٦) تماريخ ۱۹۹۷/۲/۲ بشأن:-

محضر الجلسة الثاملة المنعقدة في ٢٢/٢/٢٢

يقال في نص القانون ان السلطة التشريعية

فوضت صلاحياتها لان الصصلاحيات يفوضها

الدستور وليس القانون وصدر قرار من المجلس

شكراً: اصبح الامر واضح الأن القضية امام

المجلس الكريم توصية اللجنة القانونية بأن ببقى

مجلس الاعيان مصر أعلى رايه با، تكون هذه

الرسوم بموجب نظام وذلك تمشيأ مع قرار

الأن لدينا اقتراح ابعد وهو مخالفة الدكتور

الدكتور عبداللطيف مع الاصل الذي هو قرار

مجلس النواب البعيد قرار اللجنبة القانونية،

الاستاذ عبداللطيف مع مجلس النواب الذي هو

الاصل نحن خالفنا هذا ولذلك نحن الابعد. اللجنة

اذاً من يوافق على توصية اللجنة القانونية

(١٩ - ٢٦) اذاً توصية اللجنة اقرها المجلس

وشكرراً. وننتقل للموضوع الذي بعده.

بالاصرار على ان تكون رسوم المحاكم بنظام؟

عبداللطيف عربيات. الاستاذ احمد الطراونه.

العالي في هذا الموضوع.

المجلس العالى.

السيد احمد الطراونه

القانونية ولابعد.

دولة رئيس المجلس

السيد الامين العام

دولة رئيس المجلس

السيد الامين العام

( 17 - 19 )

مشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة

دولة رئيس المجلس تفضل معالى السيد جودت السبول. السيد جودت السبول

اقترح اعفاء المقرر من قراءة مشروع القانون مادة فماده وان يكتفى بذكر الماده ومن يريد من اصحاب الدولة والمعالى ان يعلق عليها يتفضل بذلك والا يصار الى الاقرار او المخالفة حسب ما يراه المجلس الكريم.

شكراً، هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء المقرر من تلاوة القوانين وان نتوقف عند كل ماده حسب ما يثار من أراء. هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

شكراً لكم. اذاً نبدأ مع معالي الأخ المقرر.

السيد المقرر

دولة رئيس المجلس

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتاريخ ٢/٢/٢ ١٩٩٧ برئاسة مقرر اللجنة معالي السيد طاهرر حكمت وبحضبور أعضاء اللجنة أصحابب المعالى والسعادة والسادة:-

أحمد الطراونه، الدكتور عبداللطيف عربيات،



محضر الجلسة الثاملة المنعقدة في ٢٩٩٧/٢/٢٢

العادة كما وربث في القاتون الاصلي

اللجئة القانونية أمجلس الاعيان

الـواردة فـــي المـــادة الثالثــة مــن المشــروع والاستعاضة عنها بعبارة (الفقرة (ج). وتوصىي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

أمين عام مجلس الأعيان اللجنة القانونية لمجلس الأعيان زيد الزريقات

ا - مذالغة حول الفقرة (جـ) من المادة (٣) من قبل:-

١ . معالي السيد احمد الطراونه. ٢ . معالي السيد أحمد العقايلة. ب - مخالفة حولة الفقرة (د) من المادة (٣) من

> ١ . معالي السيد طاهر حكمت. ٢ . سعادة الدكتور كمال الشاعر.

جودت السبول، أحمد العقايلة، محمد عوده القرعان، نذير رشيد، الدكتور كمال الشاعر. كما حضر الاجتماع من مجلس الأعيان سعادة السيد حماد المعايطة.

مجلس الاعيان

ملاحظة:

وحضر الاجتماع عطوفة أمين عام مجلس الأعيان السيد زيد الزريقات.

وذلك للنظر في مشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٦، والمحال اليها من مجلس الأعيان لدراسته وإعطاء القرار المناسب

وبعد المداولة من مجلس الأعيان لدراسته وإعطاء القرار المناسب بشأنه.

وبعد المداولة والمناقشــة فـي مــواد المشــروع قررت اللجنة الموافقة عليه كما وردمن مجلس اللواب مع شطب العبارة (الفقرنيين (ج) و (د)

Barber Pop

٠.			·						التواب	وردت مسن مجلسان	المادة (٤) مواقعه كما	قرار اللجنة	
			(۱۸) سنة.	عن (۲۰) سنه وعمر خاك الإنسان عن	أن لايقل عصر المؤسس		بالنص التالي:-	الاصلي ويمتعاض عنه	(١٠٨) مسن القسانون النواب	القدرة (ج) من المادة وردت من مجلد	يلغى نص البند (٢) من	قرار مجلس التواب	
	عن (٢٥) سنة وعمر طالب الانتساب عن (١٨) سنة.	والإدلب العامة، وأن لايقل عمر المؤسس	علیم بجنایهٔ او جندهٔ مخلهٔ بالثرن	نقابة وفي طالب الانتساب اللي أي منهما	ج- يشترط في المؤمس لاي جمعة أو					القانون الإصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-	- يشترط في المؤسس لأي جمعية   المالة ٤- يلغي نص النقرة (ج) من المادة (١٠٨) من   يلغي نص البند (٢) من	المادة كما وردت في المشروع	
A CONTRACTOR OF THE STATE OF TH	e ()			جنعة مخلة بالقرف والأداب العلمة	، ۲ شان یکون غیر محکوم بجنایا او	لـــان يكون أردني الجنسوة. ٢- إن لايقل عمره عن ٢٥ سنة.		£.		من جمعوات أصحاب العمس ونقابات	ج- يشترط في المؤسس لأي جمعية ال	الملاة كما وردث في القانون الاصلي	

	نظام		
	الرسم ايرادا الغزيقة، ويحدد مقداره بموجب		***
	القورتين (ج) و(د) من المادة (٢) منه ويستبر هذا		,
يموجب النظام.	المستثنين من أحكام هذا القانون بموجب		عنها بعبارة (القوة جـ)
الغزينة ويحدد مقدار هذا الرسم	غير أرنسي أو تجنده بما في ذلك العمال		(ج) و(د) )والاستعاضة
تجديده ويعتبر هذا الرمسم إسرادا	مقليل تصويح العمل الذي تصدره لكل عامل		شطب عبارة (الققرتين
العمل لك ل عامل غيو أردني أو	ج- تستوفي الوزارة من صياحب العمل ومسما		مجلس النواب مسع
العمل رمسما مقابل صدرف تصريح	القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:- المشروع	المشروع	مواقف کما ورد بس
ج- تستوفي الوزارة من مساحب	ج- تستوفي الدوزارة من مساحب المادة ٣- يلغي نص الققرة (ج) من المسادة (١٢) من مواققه كمما وردت في المادة (٣)	مواققه كما وردت في	المادة (۲)
شمولهم يأحكام هذا القانون			
مجام الوزراء يتسيب الوزيس			******
د - عمال الزراعة ما عدا النين يقرر			
ومن في حكمهم.			
ج- خدم المنازل ويستأتييها وطهاتها			
الملاة كما وردت في القاتون الاصني	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجنس التواب	قرار اللجنة

مجلس الاعيان

المادة (۱): قرار مجلس النواب المواققة بعد شطب عبارة (لسنة ۱۹۹۲) والاستعاضه عنها بعبارة (لسنة ۱۹۹۷). اللجنة القانونية وافقة على ذلك.

### دولة رئيس المجلس

اذاً امامنا المادة (١) من هذا القانون، هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً. موافقه.

### السيد المقرر

المادة (٣) في القانون الاصلى اوجبت تضبيق احكام هذا القانون بما في ذلك استيفاء الرسوم:

ا حاسى جميع العمال واصحاب العمال باستثناء الموظفين العاملين وموظفي البلديات.

ب - افراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه دون اجر.

جـ - خدم المنازل وبستانييها وطهاتها ومـن فـي حكمهم.

د - عمال الزراعة ما عدا الذين يقرر مجلس الوزراء بتسيب الوزير شمولهم باجكمام هذا القانون.

قرار اللجنة القانونية يتضمن المواققة عليه كما ورد من مجلس النواب مع شطب عبارة (الفقرتين (ج) و (د)) والاستعاضة عنها بعبارة (الفقرة ج).

دولة رئيس المجلس اذا الآن موضوع البحث المادة (٣) السيد المقرر

يا سيدي التوضيح اذا سمحت: يعني المقصود هو اخضاع خدم المنازل وعمال الزراعة للرسوم، جاءت اللجنة القانونية بالاغلبية وقررت عدم اخضاع عمال الزراعة للرسوم وذلك بمخالفة من مقرر اللجنة ومن الدسمتور كما الشاعر الذين يرون أن عمال الزراعة يجب أن يخضعوا للرسوم واللجنة اخذت بالاغلبية ضعروروة خضوع خدم المنازل وبستانبيها ومن في حكمهم للروسم بمخالفة من معالى السيد احمد الطراونه ومعالى السيد احمد الطراونه

دولة رئيس المجلس دولة الاستاذ زيد الرفاعي. دولة السيد زيد الرفاعي

شكراً سيدي الرئيس، كما تفضل معالي المقرر المادة (٣) في المادة الاصلي تنص على تطبيق احكام العمل على جميع العمال واصحاب العمل باستثناء؛

الموظفين العامين وموظفي البلديات.
 الحراد عائلة صحاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه دون اجر.

- خدم المنازل وبستانينها وطهاتهم ومن في
 حكمهم.

د - عمال الزراعة ما عدا الذين يقرر مجلس

الوزراه بتنسيب الوزير سمولهم باحكم هذا الثانون. وتنص الفقرة (جـ) من المادة (١٢) من الثانون الاصلي على مايلي:

تستوفي الوزارة من صاحب العمل رسماً مقابل صرف تصريح العمل لكل عامل غير اردني او تجديده ويعتبر هذا الرسم ايراداً للخزينة ويحدد مقار هذا الرسم بموجب النظام.

لذا نظرنا سيدي لموضوع عمال الزراعة واضح من هذا النصوص القانونية الواضحة والصريحة والمستقرة ان قانون العمل استثناهم هم والفئات أب، جـ، د كلهم الابعة من الرسوم رسوم تصريح العمل لكن نلاحظ ان الفقرة (د) في الأنون الاصلي اعطته الحق لمجلس الوزراء ان يشمل باحكام القانون أي فئمة من هؤلاء العمال بتنسيب من الوزير، الاستثناء قائم اصلاً في صلب القانون وجاء مشروع القانون المعسدل الأن ليلغسي المنازل وبستانيها وطهاتها ومن في حكمهم المنازل وبستانيها وطهاتها ومن في حكمهم ومن العمال الزراعيين.

قد يكون هناك ما يبرر استيفاء رسوم من صاحب العمل عن خدم المنازل وبستانيها وطهاتها وقد يكون هناك ما يبرر تقنين واقوال تقنين عملية استيفاء الرسم عن العمال الزراعيين لان يستوفى رسم عن العمال الزراعيين مقداره عشرة دنائير وهذا كان مطبق على مدى الخمس عشرة سنة الأخيرة فالرسم يستوفى الآن عن العمال الزراعيين ولكن بشكل غير قانوني ودون

أي مرجع او سند قانوني او بنظام. معروف للجميع سيدي الرئيس ان المزارع الاردني يمر في ظروف صعبة وحرجة واوضاع المزارعين المالية معروفة للجميع والمزارع يحتاج الى دعم وليس المي فرض رسوم باهضة تضيف عليه اعباء مالية جديدة لا يقوى حملها، ولكن قد يقال ان المقصود من اصدار نظام هو ليس فرض رسم جديد وانما تقنين عملية استيفاء الرسم الذي يستوفى وكما ذكرت على مدى الخمس عشرة سنة الماضية والذي هو كان عشرة دنانير فهل لى ان استفسر ان الحكومة الجليلة عن مقدار الرسم الذي تنوي الحكومة استيفاؤه عن العمال الزراعيين بموجب النظام وهل تلتزم الحكومة بهذا الرسم هل ستكون رسوم باهظة جديدة أم هي عملية تقنين مع تعديل الرسم بالنسبة الوضع القائم حالياً؟ شكراً سيدي الرئيس.

العالم حالية العدر العمل المجلس : معالى وزير العمل معالى وزير العمل معالى وزير العمل

شكراً دولة الرئيس، يعلى قبل ان اجيب بشكل مباشر على السؤال الذي سأله دولة زيد الرفاعي لا بد من تبيان الوضع بشكل عام والاسباب التي اقتضت لأن اتقدم بهذا التحديل.

ان مشكلة البطالة في لبسنوات الاخيرة بدأت تتفاقم وتشكل لنا مشكلة كبيره جداً وعدد المعالة الواقده في الاردن يوداد بشكل مذهل بحيث الله يزداد عن ٢٥٠ الف عامل واقد يعملون الآن في الاردن في مفتلف القطاعات في نقس الوقت والذي ندن نتكلم فيه عن البطالة في الاردن وعدد المطالة في الاردن وعدد المطالة في الاردن وعدد المطالة في الردن وعدد المطالة في الاردن وعدد المطالة في الاردن وعدد المطالة في المردن وعدد المطالة في الدرادن وعدد المطالة في الدرادن وعدد المطالة في الدرادن وعدد المطالة في المحدد المدر المدراد ال

الكندامية إقمل

ولذلك فأنا اعتقد انه تخفيفا للاجراءات وحجم

الكلفة الادارية والكلفة المالية للمتابعة والتدقيق

فانه يجب ان يكون هناك مساواه وان أي تفاوت

يؤدي الى خلق الخلل. النقطة الثانية في الواقع

وان مشكلة قطاع الزراعة كبيرة جداً واعتقد انها

بحاجة الى بحث كبير وذلك لاننا نلاحظ حتى

من ارقام الموازنة التي درسناها هذا العام والعام

الماضي ان مساهمة قطاع الزراعة في الاردن

تتخفض تدريجياً وقد وصلت الى ٦٪ فقط من

الناتج المحلى الاجمالي وان مساهمة الزراعة في

الايدي العاملة في الاردن قليلة جدا حتى بالقياس

الى تدنى مساهمتها في الاختصار الكلي، لذلك

الزراعة التي نحن نتعامل معها لها مشكلات

كبيرة اعتقد بالها بحاجة الى دراسة متكاملة

واعتقد ان المبالغة في الدعم الذي يقدم لهذا

القطاع لم تحسن عموماً من انتاجه داخل الوطن.

النقطة الثالثة التي يجب ان نلفت النظر اليها

وان معظم العمال الزراعيين الذين يأتون الى

الاردن كثير منهم لا اقول معظمهم يعملون

عمالاً هم في الواقع اصحاب عمل لاتهم باخذون

اراضى من اصحابها ويستثمرونها مقابل ريع

معين ثم هؤلاء العمال هم انفسهم يحتاجون الى

عمال اجانب كعمال من دول عربية أخرى لكي

يساعدهم في اداء اعمالهم، هل لريد في نهاية ال

الامر مشاركة اكثر من قبل الابدي الاردنية في عا

القطباع الزراجي ولماذا العبزوف عن قطساع

إلزراعة وكيف لسنطيع أن لحل هده الاشكالية؟ ١٠

هذه البطالة حوالي ١٠٠ الف يعني علدنا ما .: الف عامل اردني عاطل عن العمل في المقابل عندناً . ٣٥ الف وافد يعملون في الاردن في قطاعات مختلفة. هذا الكلام الصحيح كان السبب لأن تتبنى هذه خطة متكاملة لتنظيم سوق العمل مكانها في القطاعات المختلفة.

وهذه الخطة تشتمل ايضاً كيف يمكن ان نتعامل مع قضية الرسوم وكيف يمكن أن نجعل استخدام العمالة الواقده اكثر كلفة مما هي الأن لذلا يستمر اصحاب العمل تفضيل العمالة الوافده على العمالة الاردنية في قطاعات مختلفة.

وفي حقيقة الامر تعاطف هذه الحكومة مع قطاع الزراعة واضمح ونحن لانريد أن نشكل أي عائق وأن نضع أي عائق أمام نمائهما ونحن نعرف انها تعتمد بشكل اساسي وللأسف على العمالة الوافده بحيث يعمل في هذا القطاع بالذات ما يزيد على ١٢٠ الف عامل يعملون في قطاع الزراعة من العمال الوافدين. كما اشار دولة ابــو سمير أنه استقرت في السنوات الخمسة عشر الأخيرة اله هذالك تقاضي ارسم على اللعاملين بما فيه قطاع الزراعة. وهو بواقع عشرة دنسانير للعامل العربسي الذي يعمل في قطباع الزراعة وخمسين ديدار العامل الاجنبي الذي يعمل في قطاع الزراعة. ومن اجل تنظيم سوق العمل وحنيقة للسيطرة ومعرفة اعداد هؤلاء ومراقبتهم ومنابعتهم لابد من فرض رسوم على تصاريح العمل. حليقة نصن نسعى لأن نجعل القطاعات

العدد، اذا أقر المجلس الموقر هذا التعديل وبموجبه سيصدر نظام للرسوم. حقيقة التصور الاولي اننا سنجعل عشرة دنانير خمسة وعشرين دينار، هذا تصور من وزارة العمل لم يرفع بعد الى مجلس الوزراء الموقر القراره النسه لم يصدر الا بعد هذا التعديل. هذا لا يشكل عبء نحن نتكلم عن خمسة وعشرين دينار في السنة وبمعدل دينارين في الشهر، انا استمعت المخالفة قبل بدء هذه الجلسة من بعض اعضاء المجلس المحترمين والذين يعتقدون ان ذلك سيشكل عبء اضافي على المزارعين، كيف يمكن أن نفسر أن دينارين يمكن أن تشكل هذا العبء وأن تشكل اعباء اضافية على المزارعين.

الرسوم سنتهار كافة الخطة وسيكون سيطرننا على سوق العمل وتنظيمه ليس لها اساس. في الوقت الحالى نحن نعلم انه يتم التفاف على القانون وكثيرين يحصلون على تصاريح عمل زراعيين لكنهم يعملون في مهن أخرى، نحن نريد أن نشدد الرقابة نتعاطف مع الذين يعملون في الزراعة لكننا نريد أن ننظم هذه العملية وارجو من المجلس الموقر ان يوافق على هذا التسيب لان دون ذلك سنتهار كافة الخطة الحكومية وبالنوايا المرجوة منها وشكرأ

الأخرى كلفتها ان تكون أكثر لكن في قطماع الزراعة لم يكن لدينا أي تصور لأن نريد هذا

يا سيدي اذا استثنينا العمال الزراعيين من دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس شكراً، معالى الدكتور جواد العناني. الدكتور جواد العثائي



في الواقع ان معظم ما كنت اريد قوله قد

تفضل به معالى وزير العمل والما من الذيسن ورمنون بأنه يجب أن يكون هنالك رسم على العمال الاجانب وكذلك يجب ان لا يكون هذالك تعييز بين فئة وفئة وبين قطاع وأخسر وذلك لما تفضل به من التجربة الاردنية بأننا اذا تفاوتنا او ميزنا في حجم او في قيمة الرسم الذي نتقاضاه فأن هذا سيؤدي الى تسرب العمالة من جهة الى أخرى والى اساءة استخدام هذا التمييز بحيث ان اعداد كبيرة من العمال سيأتون باسم عمال زراعيين ثم يتحولون الى قطاعات أخرى وهذا يتطلب بالفعل اكسلاف اضنافيسة علني كساهل العكومة لكى تشابع مراقبة تلفيد هدا الامسر والتأكد من حملة تصاريح العمل بأنهم يعملون في القطاع الذي قدموا لاجله وانهم يعملون ايضا في المكان الذي اصدر لهم تصريح بالعمل فيه.

لذلك يا سيدي فانهني ارى بان القطاع قد يفيد بعض الزراعي الكلي لا يستقيد من هذه الاوضاع وان قطاع الزراعة بحاجة الى اعادة مراجعة ولذلك فانني اويد قرار اللجنة المالية وشكراً. وفيلة رئيس المجلس معالى الاستاذ احمد العقايله.



بداية اويد كل التأبيد تنظيم سوق العمل والحد من العمالة الوافده، ولكن وجهة نظري كانت بالنسبة للعمال الزراعيين حتى لا تزيد الاعباء المالية على المزارعين كما ذكر دولة زيد الرفاعي.

اما بالنسبة الحدم المنازل فوجهة نظري ان المسرين والمقتدرين يمكنهم دفسع الرسوم المسلوبة بالغة ما بلغت ولكن هلساك حالات اضطرارية أو انسانية اخدمة مرضى مزمنين أو من بلغوة أردل العمر وقد عالجت الفقرة (د) من المنافة (د) من قالون العمل حالات الاعاقة

الشديدة واعطي معالي وزير العمل صلاحية الاعفاء من رسم تصريح بتوصية من وزارة التنمية الاجتماعية واسأل هذا هل ينطبق هذا المبدأ على المرضى المزمنين وكبار السن الطاعنين العاجزين عن خدمة انفسهم؟ فاذا كان هذا النص لا يخدمهم اقترح ان يعالج وضعهم بنفس الاسلوب وبتوصية من وزارة الصحة بعد اجراء فحوص طبية المتأكد من عجزهم عس خدمة انفسهم او من مرضهم المزمن الشديد المعيق لهم وشكراً.

دول رئيس المجلس معال الدكتور عبداللطيف عربيات. الدكتور عبداللطيف عربيات

شكراً دولة الرئيس طلبت حقيقة الحديث قبل ان يتحدث الأخ مقرر اللجنة واحببت ان السير اللي قرار اللجنة في الصفحة (٢) المادة (٣) التي لصها موافقة كما ورد من مجلس النواب مع شطب عبارة الفقرتين (جـ) و (د) والاستعاضة عنها بعبارة الفقرة (جـ) وكان تساول بعسض في المشروع ام القانون الاصلي وتوضح يضاف الى الفقرة (جـ) التي وردت بكذا حتى يكون واضح، لكن فحوى النقاش الآن يدور حول واضح، لكن فحوى النقاش الآن يدور حول واضح المال الزراعية وهو قرار اللجنة بالاغلبية وموضوع العمال الزراعيين بحاجة التي عنايمة وموضوع العمال الزراعيين بحاجة التي عنايمة الجميع لان هذا القطاع كما هو معلوم يعدد تشورة كبيرة في حياة المواطن اليومية، لان المرزار علي كبيرة في حياة المواطن اليومية، لان المرزار ع

رير العمل صلاحية من دمه وماله وعرقه يقدم خيراً لهذا البلد ويقدم مه بتوصية من وزارة مادة غذائية رخيصة تسد رمق الفقير والمحتاج ولو بنطبق هذا ولولا ذلك لكانت نتائج لا يعلم الا الله مداها. منين وكبار السن لهذا ولو من جانب معنوي نريد ان يكون المزارع ميزة حتى يقف في ارضه وان لا نتقل ح ان يعالج وضعهم

لهذا ولو من جانب معنوي نريد ان يكون المزارع ميزة حتى يقف في ارضه وان لا نتقل عليه الرسوم لان الرسوم التي تضاف على المزارع وهو في هذه الحال التي عليها حقيقة ليس في مصلحته ولا مصلحة الوطن. ولهذا بالامكان ان يكون لدى الوزارة ان كان الخوف من ان هذا العامل كما قبل بأتي تحت عامل زراعي ويعمل بعمل آخر ان تعطى وتصرف له البطاقة عند دخوله ويقال عامل زراعي والجهات المعنية تقتش على مراكز العمل وبخرج من البلاد كل من يعمل بغير ما ادخل من اجاء.

لهذا اؤكد مسرة أخسرى علمى الهميسة دعسم العزارع وعدم التماله بالرسوم واويد قرار اللجنسة كما جاء بالاغلبية وشكراً.

> نولة رئيس المجلس شكراً، معالي الاستاذ احمد الطراونه. السيد احمد الطراونه

انا اؤيد كل التأييد ان نساند العامل الاردني واظن ان هذا القانون قد اثير من اصل لازالة شيء من البطالة التي نشكوا منها جميعاً، لكن ليست هذه الطريقة التي نساعد فيها المواطن الاردني بان نجد له عملاً بدل العامل الواقد، نعن لدينا كما تفصل معالى الوزير منات الالون من العمال الذين هم يقومون بالزراعة وليس

بالزراعة فقط حتى في بقية الاعصال مثل رعني الاغنام لم نعد نجد راعي في كل الاردن الا من سوريا او من العراق.

حل هذا الاشكال ليس بوضع ضريبة على المزارع الاردني وهو يحتاج الى المساعدة دون ان نضع عليه عبء، والغريب ان هذا القانون جاء في اسبوع فقد فيه الاردن في وادي الاردن لفي المساعدة مي افسيته لو وضعنا عليه الآن رسماً مهما كان وضعها الوقت غير مناسب والاسلوب الذي اتبع في ان نضع عليه رسم لكي يمتتع عن تعيين ليست هذه هي الطريقة، الطريقة ان نضبط التعامل مع العامل الوافد اما ان نقوم بهذا العامل الوردها سعد وسعد مشتمل

ما هكذا تصالح هذه القضية، تعالج مع العامل الوافد بالطريقة التي تراها الحكومة ونويد الحكومة في ان تتخذ الاجراءات مسع العامل الوافد التي تضمن اولاً مصلحة البلد لأن يسير العمل والثانية ان نجد عملاً للعامل الاردنسي، فارجو ان نعالج العامل الوافد وان لا تتركه على

ولهذا فمان هذا القانون اوجد في نفس المزارع الاردني شيء من الخدوف ومن الدرد في الزراعة فاذا أضفنا المزارعين للماطلين عن العمل اصبح البلد كله عاطل عن العمل. ولذلك



الحقيقة ذكر معالى وزير العمل بان هذاك

١٢٠ الف عامل والد يعملون فــي الزراعـــة وان

هل هذالك تصور عند الحكومة الموقرة كم

من هؤلاء العاطلين عن العمل سيعملون في

الزراعة؟ باعتقادي ان لا احد سيقدم للعمل في

زراعة غير ما هو موجود، ذكر ايضاً معالى

وزير العمل ان تعاطف هذه الحكومة مع قطاع

الزراعة واضح، واتمنى ان يكون ذلك، ولكن

كيف يكون ذلك والزراعة تعانى من ونحن نريد

زيادة الاعباء على المزارعين بزيادة فرض

الرسوم وزيادة الضرائب بحجة التفريق ما بين

العمل الزراعي والاستثمار الزراعي، الذي مع

ضبط الامور لكن رفقأ بالقطاع الزراعي وارجو

أن لا نتم معالجة المشاكل الأخرى على حساب

هذا القطاع، كما وارجو التأكد من موضوع

الرسوم المغروضية عليي العميال لان حسب

هنالك ١٠٠ الف عاطل عن العمل،

دولة الرئيس.

معالى الاستاذ جودت السبول السيد جودت السبول:



شكراً دولة الرئيس، نحن الأن بصدد مسألة اصبحت على درجة والية من الوضوح بعد الذي ادلى به دولة الاستاذ زيد الرفاعي وبعد الذي قاله معالى وزير العمل.

نحن من المعروف جميع وان مشاعرنا جميعاً تندرج في جانب مصلحة المزارعين الذين يواجهون ظروفا قاصية شنى ونحن كلنا في صورتها، فكيف نوفق بين هذا اليقين وبين

ما ادلى به معالي وزير العمل وهو بحق على درجة من الوجاهة والمنطقية.

ابتداء أنا لست مع الاقتراح الذي دعا اليه

دولة رئيس المجلس السيدة نائلة الرشدان. السيدة نائلة الرشدان:

ما استنتجه من كلام معاليه ان الرقابة على العاملين في القطاع الزراعي ليست على درجة كافية لكى يتم التأكد من ان الذيـن يعملـون في الزراعة هم فعلاً عمال زراعيون وان من يعمل في القطاعات الأخرى لا يعمل مستطلاً بوصف العامل الزراعي بينما هو يعمل في مهنة أخرى.

معالي الاستاذ احمد الطراونة بأن تذكر العشرة دنانير في القانون، لكنني لست مع رفعها كما ادلى معالى وزير العمل لتصبح خمسة وعشرين دينار، انا أقترح ان تبقى كما هي وان كان لا بـد من زيادة عليها فلتكن في حدود نصفها وأن تصبح خمسة عشر دينار فقط لا غير.

في هذه الحالة اكون مع حذف ما جاءت به اللجنة القانونية مع اننى كنت من اعضائها ولم اكن من المضالفين وذلك بحكم المشاعر التي اشرت اليها وان تصب في خانسة المزارعين باستمرار. ولذلك اذا ما ارتباى المجلس الكريم وهذا يعود للمجلس الموقر في كمل الأحوال أن يحذف الضافة التي وردت في توصية اللجنة القانونية فليكن في الاعتبار ان ما اورده معالي وزير العمل لن يؤخذ به ومن ما جاء على أسانه والما سيكون رسم ملخفض وبالتالي أقل مما تغضل به وشكر أدولة الرئيس.

What I can happy for to

معلومات وردت لي ان تم زيادتها لا ادري كم هو المبلغ وشكراً.

دولة رئيس المجلس سعادة الاستاذ محمد عوده القرعان. السيد محمد عوده القرعان:



الرسم غير محدد في القانون ومهما يكون مقداره سيكون عبء على المزارع الذي اصحى لا لا يحتمل ايسة اعباء الحسرى، مند سنوات والمزارعون يعانون من ازمات خانقة بلغة حد الماساة لعوامل كشيرة منها المتكرر ومنها المتجدد ليست من صلع ايديهم، من هذه الاسباب على سبيل المثال لا الحصر عدم توفر اسواق ثابتة للتصدير، ارتفاع تكاليف الالتاج من عمالة ' ومحروقات واستعار مياه ومستلزمات زراعية اخرى متنوعة، النقص الحاد في مياه الري ويخاصنة في مياه السدود وتلوث هذه المياه ممنا ادى الى تلوت التربة وتدني التأخيها وفي احيان الخزى الى تلفها وخاصة ما يروق منها من المحمد والملك طلال لاختلاطها بالمتناة المرتجة الفعراة



الخربة الغبراء بما تحمله من ملوحة زائدة وعناصىر كيماوية وبالمناسبة سألت معالى وزيـر المياه لما لا تعالج هذه المياه قبل وصولها فكانجو ابع لعدم توفر المخصصات، عجر المصانع المحلية المتوالية عن استيعاب الانتاج المحلي المفروض تصنيعه كالبندوزة لو صنع انتاج الاردن بكامل الما سد حاجة السوق العراقي، الفوضى والمزاجية في استيراد الانتاج الضارجي المماثل للانتاج المحلسي، دواجن، بطاطا، بصل، تفاح، بطيخ الخ، الاحوال الجوية من صقيع وخلافه، وتراكم الفوائد لسنوات مع العلم انه تم الاعفاء في فترات مختلفة سابقة لكله لم يكن اعفاءل شاملاً باستثناء سندات الدين الصغيرة، اجتمعت الدول على دعم المزارعين بطرق مختلفة حتى ولو لم تكن لسبب من هذه الحالات او بعضها، هذا مع العلم بأن الحكومات المتعاقبة في الاردن كسانت ومسا زالست تدعم الصناعات المحلية على اختىفها واهميتها سواء بالتعرفة الجمركية او الحمايسة او غيرها من التسهيلات علماً بان الزراعة تقدم جميع القطاعات من غراس في ارضيه ومما تعلمه الزراعة من حفاظ على البيئة وصحة الانسان وما تقدمه من انتاج لا غنى عنه لحياة الانسان. واخيراً فإن فرض الرسم المقترح لن يــودي الــى تشجيع العمالة المحلية واسباب عزوف العامل المجلى عن العِمل في الزراعة وهي غير هذه الاسبياب وإن كان الهدف من هذا الرسم كي لا

تختلط وكذلك من شأن الجهات المسؤولة المكلفة بالتنقيق والرقابة وهذا الرسم غير مانع لهذا الاختلاط وشكراً دولة الرئيس. دولة رئيس المجلس

شكراً، معالى الاستاذ مروان الحمود. السيد مروان الحمود

أن القول أن مساهمة القطباع الزراعي فسي الاقتصاد الوطئي قد الخفض فهذا صحيح فان مرد ذلك السياسات الزراعية المتعارضة مسع بعضها البعض وانامع اعادة دراسة القطاع دراسة شاملة لحل مشاكل بشكل يتناسب مع الظروف السائدة في هذه المنطقة . ان المزارعيس يقدمون خدمسة كبيرة للمجتمسع وعائداته من هذا القطاع لا تتناسب والجهود المقدمة من قبله وعليه اعتقد أن هذا القطاع يحتاج الى الدعم المستمر وعليه النصا يجب ان لا نزاد اعباء جديدة على المزارعين ومنها يجب أن لا تزاد اعباء جديدة على المزارعين ومنها

الرسوم المتعلقة والتي هي موضع البحث الآخر، والزيادة لا تعنى ان هنساك امكانيسة احسلال المزارع او العمالية الاردنيية محل العمالية في الزراعه كعمال وارد ولذلك أنا أؤيد جميع الأخوان الذين سبقوني في هذا الموضوع واشكرهم على جميع النقاط الواردة فيها واؤيدها تأبيد كامل مع الشكر الجزيل.

سيدي الرئيس الخيار صعب وهو بين تحميل

دولة رئيس المجلس معالى الاستاذ ذوقان الهنداوي. السيد ذوقان الهنداوي:

صاحب العمل المزارع ضريبة جديدة وبين فتح المجال لعمالية وافدة تزيد من مساحة بطالبة العمالة الوطنية، يجب ان نتذكر ان في البلد عشرات المدارس والمعاهد المهنية الزراعيسة التي تضرج قموى بشرية مدربسه فسي مجال الزراعة وهي عاطلة عن العمل بسبب منهج في السلوك يجب ان يعمل على تغيره باساليب كثيرة منها وضبع المزارع امام طريق لا مفر منسه وذلك باطراره بتشغيل عمال اردنيين في هذا المجال الحيوي بدلاً من انضمامهم الى فريق العمال العاطلين عن العمل. لكن ان نحمل صلحب العمل وهو المزارع الرسمي ونحن نعرف ظروفه الكثيرة وبالتالي فان فرض على المزارع يدفع رسم يضيف الى اعباء المزارع اعباءاً جديدة كثيرة، فالسؤال هذا يأتي لماذا لماذا لا يطلب من العامل نفسه دفيع الرسم وفي مثل

هذه الحالة يرفع الرسم الى حد كبير جداً حتى اكبر من الرسم الذي نفضل واشار به او نوه بـــه معالى وزير العمل؟ لاننا في هذه الحالة نضع عقبات امام الوافدين لانهم يستصعبون دفع الرسم العالي ونفتع الفرصة امام العمال الوطنبين المدربين تدريباً مهنياً جيداً لان ينضموا الى هذا القطاع الحيوي الهام وعندنذ نوازن بين المعادلة الصعبة وهو عدم تحميل صاحب العمل المزارع ضريبة جديدة وبين الانقاص من فرص العماله الوافدة وشكراً.

دولة رئيس المجلس

محضر الجاسة الثامنة المنعقدة في ٢٩٩٧/٢/٢٢

الآن معبالي وزير العمل فسي ضدوء الملاحظات التي ابداها الأخوة الاعيان.

معالى وزير العمل

يا سيدي حقيقة بالنسبة لملاحظة معالي السيد احمد العقايله بالنسبة خدمة المنازل والمرضى المزمنين حقيقة هـ ذا وارد في التعليمات انـــه اذا كان هذالك مريض مزمن في التعليمات انه اذا كان منالك مريض مزمن غير قادر على خدمة نفسه ولا يوجد من يخدمه يستطيع أن يستفيد من الاعفاء والحصول على خادم منزل دون أن يدفع رسوم فهذه القصية مطوله ولا بوجد فيها أي مشكلة. وإذا أشكر معالى السيد احمد الطراونة لمحاولة تصويبه للخطة الحكومية المتبناة، وهذه الخطة جاءت بموجب دراسة معمقة وبحشا في كافية الاوجه كيف يمكن أن نصل ألى افضل النتائج ضمن ما هو موجود.

معالي ابو هشام، فرض الرسوم والتعامل معه على تصاريح العمل هي احد اركان هذه الخطة ونحن لا ندعى أن هذا هو الطريق الوحيد للحد من العمالة الوافدة واحلال العمالة الاردنية مكانها ولكن هنالك اجراءات عديدة لا مجال لذكرها هنا لكن لا بد من التنويه اننا اغلقنا امام العماله الوافده ونعمل ايضاً على النضييق في بعض مهن أخرى ونعمل ابضاً على تطويسر عمل مؤسسة التدريسب المهنسي وان تكون مخرجات التعليم متوائمة مع احتياجات سوق العمل، هذاك خطه طويله وأنا اعتقد أن معالي ابو هشام على اطلاع على ان هذالك اجراءات كبيره الزراعة، أنا كوزير عمل اعاني من هذه المشكلة يومياً، ان المزارع في الاغوار ابناؤه يتجهون إلى وزارة العمل والى وزارة الاشغال الاشغال ويتبلوا ان يعملوا بـ٧٥ دينار في الوقـت الذي يشغل فيه عاملاً وافداً بمئة دينار زائد اكلــه وشربه وملسه والخ وابن هذا المزارع يبحث عن فرصة عمل بـ٧٥ دينار ومسجل لدينا ايضما من بين العاطلين عن العمل، لا يجوز الاستمرار بالسكوت على ذلك، على الاردنيين أن يُتبلوا بما هو موجود وعليهم أن يتوجهوا نحو العمل بما هو في ارضهم وان ريصغوا كلهم شيوخ واصحاب مزارع فقط، عليهم أن يمارسوا عمل الزراعة المتبعي الذي مارسناه نحن واباتسا واجدادنا من قبل. لذلك مزيد من التسهيلات في هذا المجال حقيقه معالى السيد لن يعطينا لن ملنا الى نتائج المرجوة.

تمت في العام الماضي واستطعنا عن هذا الطريق بالذات ان نحل مايزيد عن ١٢ الف عامل اردني مكان عمال وافدين. والابد من التنويــه ان اعداد العمالــه الوافــدة الآن هي فــي تناقص، لكن كما اشار معالى الدكتور جواد اذا ندن تعاملنا مع قطاعات معينة فقط وسيبنا الأخرى ستضيع الطاسة كلها ولن يكون بامكانسا السير قدما في مجال تنظيم سوق العمل والحد من العمالة الوافدة. فارجو من معمالي ابـو هشـام ان يتقبل منا ذلك ان هذه خطط متكاملة بما فيه فرض الرسوم على عمال الزراعة.

معالي السيدة نائلة الرشدان، نحن نريد ان يصبح المزارع في الاردن ليس فقط صاحب عمل نريد ان يكون مزارعاً، حقيقة لدينا مشكلة في الاردن وعلينا ان نعترف بها ان الاردنيين اصبحوا فقط اصحاب عمل ولا يمارسوا عمل السيد محمد عوده يتكلم عن الاختلالات الما لا اعتقد أن هـذه مشكلة الزراعة في الاردن والـا النُّق مع ان الاشكالات كبيرة جداً في الاردن، حقيقة كان هذا الهم للحكومات السابقة ولهذه الحكومة والما احسب انه سيكون هم كبير للحكومات اللاحقة، ولابد من التنويه ثانياً أن ما قاله الدكتور جواد العنائي صحيح ان بالرغم من كل محاولات الدعم لقطاع الزراعة الأأن نسبة مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي للاسف بالخفاض مستمر وعلينا أن نبحث سوية في كيف يمكن أن نحل هذه الاشكالات.

معالى ذوقان الهنداوي للاسف ايضاً اريد ان

اقول للمجلس الموقر ان عشرات المدارس التي تذرج المهنيين في مجال الزراعة اجرت وزارة العمل دراسة على مصير ٥٠٠ خريج من كلية الربه والشوبك ووجدنا ان الذين يمارسون عمل الزراعة فقط ثلاثه من بين اربعمائـة خريج سن هذه المدارس، فايضاً علينا ان نضيف تساولات جددة في هذه القضية وكيف نخرج زراعيين ولا يتجهون للعمل في قطاع الزراعة، كلهم يربدوا أن يكونسوا موظفيس فسى الدولسة. هذه المشكلة ايضاً علينا ان نفكر فيها سوياً.

معالى ابو العبد هل نتكلم فعلا عن اعباء حَبِّقِهِ عشرة دنانير في القانون السابق المعمول به قبل حزيران من العام الماضي كان النص موجود في القانون ان العسامل الزر اعمى العربسي يدفع عشر دنانير والعامل الوافد الاجنبى الغير الانني يعمل في الزراعة يدفع خمسين ديلبار، وهذا استقر منذ سنوات طويلة منذ خمسة عشر علما ولم نذكر أن ذلك كان عبناً حقيقياً. لذلك أنما ارجو السادة الاعيان ان هذه الخطة ليس فقط لجباية مليون دينار من عمال الزراعة، يعنى هذا المبلغ لا يقدم و لا يؤخر ، الغاية بشكل اساسى هو تنظيم سوق العمل ومتابعة هؤلاء ومراقبتهم وان لا تُقلت الامور منسا في أي قطباع من هده الفطاعات وشكراً.

دولة رئيس المجلس دولة رئيس الوزراء. لولة رئيس الوزراء: شكرا دولة الرئيس واشكر الزماد والأخوة

الحكومة لسنا اقل حرصا على القطاع الزراعي من أي منهم وبالذات من الأخت نائلة الرشدان فنحن لانحل مشكلة القطاعات الأخرى ولا نطبخ قراراتنا على صاج المزارعين ونعي تمامأ دولة الرئيس المشساكل النسي يعساني منهسا المزارعون. فكمل مستلزمات الزراعة دولمة الرئيس يواجهها مستلزمات في انتاج القطاعات لا يتم حلها من خلال الحكومة لوحدها مشكلة الاسواق مشكلة التسويق تجتاج الى جهد القطاع الخاص مثلما تحتاج الى جهود الحكومة والمعالجة تحتساج السي نظرة شمولية فسالذين يقولون انه ليس هناك من يرغب في ان يعمل بالزراعة في الاردن عليه ان يسأل نفسه كيف يمكن أن نجعل الناس يعودوا الى الارض ويقبلوا العمل المنتج اليدوي المهني بدل الانتظار حتى تتسنى لهم الفرص المكتبية، هناك اردنيون وهناك اردنيات الأن يرغبسون بالعمل في الزراعة وفي غيرها ونحتاج الي تحفيزهم كما نحتاج ايضيا البئ تحفيز اصحاب المزارع لاستخدامهم. فالامر يحتاج الي معالجة شمولية يا دولة الرئيس الى معالجة تكاملية العمالة الوافدة قضية ونحتاج الى التعامل معها يكل صراحة ويكل شجاعة وتجتاج الى مواجهة ويجيران لا يجب الاعتماد على الغير وعلينا إن نسعى باتجاه

الاعتماد على ذاتنا، بالممارسة الممادية منياك

متاجرة في تصريح العمل الزراعي هذاك عملية

فى مداخلاتهم واهتمامهم الصادق لمواجهة

التحديات التي تواجه قطاع الزراعة ونحن في



تغتيش دائمة تقوم وزارة العمل والحكومة على العمال الوافدين وجدنا ان كثير من عمال الإنشاءات وكثير من العمال الذين يعملون في الصناعات يحملون التصاريح الزراعية وهناك كثير من اصحاب المزارع وهداك الكثير من الاردنيين الذيـن بـدأوا يعملــوا باتجــاه منــح التصاريح للعمال الزراعيين لغايات اغراض الاقامة ولغايات توفير الفرصة للعمالة الوافدة في العمل في غير المجالات الزراعية هذا امر يحتاج الى مواجهة صريحة. دولة الرئيس: نحن لا نحدد من الذي سيدفع الرسم اهو صاحب المزرعة ام هو العامل، هذا امر متروك لاي منهما او لهما معا لتحديد الترتيب المناسب لكن ما يعليني أن أؤكد على التوجه العام لسياسة الحكومة بالعودة الى الارض نذكر بما خصصنا يه اثناء مداولات رفع اسعار القمح وتعويضه بدعم الذي مباشر اذكر بالاستراتيجية التي قلنا فيها بضرورة فتح مجالات العمل لكل الاردلييس بضرورة العودة الى مبدأ الاعتماد على الذات. هذا هو مبرز الزياده التي تقترحها زيادة نصف دينار او زيادة دينار في الشهر على العامل الراعي اعتقد بانها قضية صغيره في مهمة كبيرة وشكرا دولة الرئيس.

دولة ركيس المجلس

الآن معالى الاستاذ احمد الطراوسة لاناسا متناثي التي الموضوعين موضوع الزراعيين وموضوع الغدم.

## السيد احمد الطراونة:

أنا معارضتي كانت على قضية الخدم وأنما تكلمت عن تأييد قضية المزارع والعامل في الزراعة. الما قضية الخدم في المنازل انا لا ابحثها الا من الناحية الانسانية فقط، اما مجرد أن يكون خادم في المنزل وما هو في حكمة فلا اعترض على ذلك ولكن فسى هنالك نواحى السالية مثلاً: سيده في البيت عاجزه وتحتاج الى خادمه فاذا ثبت طبياً ومن حق الحكومة ان تعين لجان خاصة وان تكون هذه السيده او ذلك الرجل في حالة معالجة ان لا نضع عليه ضرببة وحتى نخفف من الاعباء القائمة الأن باننا لا نجد خدم محليين، الناحية المؤسسات الانسانية اذا وضعنا عليها ضريبة وهي تستخدم اعداد كبيره من الخارج، لو سألت مستشفى البشير كم عدد الاطباء وكم عدد الممرضين فاذا وضعنا ضريبة فقد تكون الحكومة بالنسبة للمستشفيات الرسمية او الاعمال الرسمية لا تضع الضريبة لكن الا أتحدث عن الأشخاص المحتاجين للمساعدة الانسانية في هذا الموضوع. ولذلك اقتراحي هـو ان تشكل الحكومة لجنة طبية تثق فيها وان تثبت أن لها هذه اللجلة أن هذا الاتسان محتاج الى هذه الخدمة الانسانية التي لا يجدها في الداخل. وانما يستوردها من المسارج. وهدا الامس مستروك للحكومة واظن النواحى الانسنانية نقدر ليقارها

ويجب الأخذ بها وشكراً دولة الرئيس،

دولة رئيس المجلس من من منا ماء

421 102 10 104 10 1

معالى الاستاذ ذوقان الهنداوي. السيد ذوقان الهنداوي:



دولة الرئيس، في كالم دولة الرئيس وردت العبارة التالية: نحن لا نحدد من الذي سيدفع الرسم هل هو صاحب العمل ام العامل. القانون الذي امامنا ينص على من الذي سيدفع الرسم وتستوفي الوزارة سواء بالقانون الاصلسي او فى المشروع الذي قدمته المكومة، تستوفي الوزارة من صاحب العمل. فلص بالقالون تحديداً من هو الذي يدفع الرسم. هل يا ترى كلمة دولة الرئيس فيه عدول او تعديل لهذه المادة؟ لأن الحقيقة الموقف يقرر بموجب توضيح هذه المادة وشكرآ دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس معالى وزير العدل. معالى وزير العدل: الحقيقة توضيحاً لهذه النقطة التي تفضل بها معالى ذوقان الهنداوي لا بد ان ينص القانون على استيفاء هذا الرسم من صاحب العمل لكان

في حالات كثيرة جداً يتفق صاحب العمل والعامل على ان هذا الرسم يخصم من اجور العامل، لكن النص عليها بصريح القانون يهدف الى هدف عدم ضياع الرسوم على الخزينة ذلك ان بعيض العمال بسافرون قبل ان تكتشف الوزارة أم مفتشو الوزارة بان هذا الشخص قام بتشغيل عامل او اكثر لمدة سنة او اكثر وتهرب من دفع الرسم فيصبح هذا المقصر او هذا المفرط يصبح اولى بالخسارة ويصبح اولس بالدفع، ولكن يجوز الاتفاق بين العامل ورب العمل على ان يدفع الرسم العامل او يدفعه صاحب العمل ويخصم عليه من الاجور يمكن مقسطة وهذا امر من الواقع العملي بحصل دائماً في حالات كثيرة وشكراً.

دولة رئيس المجلس شكراً، دولة الاستاذ زيد الرفاعي.

دولة السيد زيد الرفاعي: اردت فقط ان اشكر معالى وزير العمل ما

تفضل به اجابة على سؤالي وان اوضح نقطه انا متاكد أن اعضاء المجلس الكريم واعليها تماماً. المطروح سيدي ليس فرض رسوم جديدة على العمال الزراعيين كما ذكرت سابقا الحكومة تستوفي الآن وملذ حمسة عشر عاماً رسم عن العمال الزراعيين وبدون أي سند قالوني، منا الذي يمنع الحكومة من زيادة هذا الرسم الى السُّلِعُ الذي تريده طالمًا أن تحصيله أصلاً عَيْرُ اللَّهِ والتواي الفكر هن وبضر احد أن المجلس الكريم ور المواقة على فوصية اللَّجَاة القائولية السَّال

بامكان الحكومة ان تقوم بزيادة الرسم على العمال الزراعيين حسبما تشاء الآن وبدون أي نظام وبدون أي قانون! وهذا ما كان مطبق على مدى خمسة عشر عاماً، هل هدذا افضدل! ام الافضل أن يصدر نظام يحدد فيه الرسوم بشكل قانوني وواضح. سيدي على ضوء ما تفضل بــه دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير العمل فماني المخالف رأي اللجنة القانونية المحترمة وارى انسه من الافضل استيفاء الرسوم بشكل نظامي وواضح بدل من استيفائها بشكل عشواني وبدون أي سقف محدد لا بنظام ولا بقانون. وشكراً.

دولة رئيس المجلس

اذا الان الامر واضح بعد مداخلات الأخوة الاعيسان وجسواب دولسة الرئيسس والوزراء المعنيين، نأتي الى النصويت على هذه الماده، معالى احمد الطراونة.

السيد احمد الطراونة:

القول انه يمكن استيفاء الرسم من العامل او من صاحب العمل الفق وتم. لكن في ناحية تشريعية اذا كان الرسم على العامل فان صاحب العمل يحسم من راتبه فاذا لم يرد نص الرسم على العامل فيستطيع العامل ان يقيم الدعوى على صاحب العمل ويأخذ منه الفرق لان الرسم مترتب على صاحب العمل وليس على العامل، انما اذا وضع أن الرسم على العامل وصاحب اعمل حسم هذا الرسم فلا يستطيع أن يستنيد العامل من المحاكمة لأن صاحب العمل لا يكون مسؤول في هذه، هذه ناحية تشريعية دقيقة جداً

يجب ان نأخذها بعين الاعتبار لان اذا وضعت الحكومة رسم فانا أستطيع ان اتخلص من هذا الرسم بحسمه من اجور العامل لكن اذا اتفقت انا وهو على اجره ولم يرد هذا النص ويرجع على بالمحاكم ويحصل منى لان القانون ينص ان الرسم على صاحب العمل أي على المسزارع وليس على العامل.

دولة رئيس المجلس معالى المقرر.

السيد المقرر:

با سيدي اعتقد ان الاشكاليه كيف يعكس صاحب العمل الرسم على العامل غير واردة في هذه المرحلة وهي ليست مهمة وبأمكانه عكسها بطرق كشيرة وهي ليسست موضوعا الأن موضوع استيفاء الرسم و لا مفر من فرضه على صاحب العمل لا مفر اطلاقاً، لأن الوسيلة الوحيدة الإكثر سلامة لتنظيم هذه العملية فرضه على صاحب العمل. جذالك وسائل لدى صاحب العمل أن يعكس بها هذه الكلفية على عاملة بالتحكم بمقدار الاجر. هذه عماييه معروف وطبيعيه وبديهية.

دولة رئيس المجلس

معالي وزيسر العمل يبدو عنده ملاحظة

معالى وزير العمل:

دولة الرئيس فقط اريد ان اوصح نحن كوزارة عمل لا نتعامل مع العمال الوافدين نحن نتعامل مع من يستخدم العمال الوافدين، فنمن

نصرح لصاحب العمل ان يستخدم عاملاً واحداً ولانتعامل والعامل الوافىد لا يراجعنــا نحـــن لا نتعامل معه نحن نتعامل مع من يستخدم العامل الواقد ونصرح له ان يستخدم عاملين او ثلاثة او اربعة الخ. لذلك هو التعامل اما كيف يعكس هذه الكافة على العامل فهذه قضيته وليست قضيتها. تنويه بسيط أخير، الحالات الانسانية التي تكلم عنها معالى احمد الطراونه كل الحالات الإنسانية التي تستخدم خدم في المنازل معفاه من الرسوم ومعالجة وشكر أ.

دولة رئيس المجلس:

نأتي الأن المادة (٢) وافق عليها مجلس النواب كما وردت في المشروع مطروحة على المجلس الكريم هدده المسادة كمسا جساءت من النواب. شكراً. موافقة.

> السيد المقرر: الماده (۳)

دولة رئيس المجلس

الحقيقة عندنا فنتين : فئة الخدم وكما سمعتم رأي وزير العمل ووزير العدل ودولة الرئيس فهذه القضية مطروحة للموافقة عليها كما جاءت من مجلس النواب، هل يواقف المجلس الكريم عليها. دولة ابو سمير.

دولة السيد زيد الرفاعي:

للطبة نظمام سيدي الرئيس لمو سمعت، النصويت بجب أن يجرى الآن فقط على المادة (٢) كما عدلت من اللجنة القانونية وتعديل اللجنة القانونية واضم وهو شطب الفقرتين (ج) و (د)

والاستعاضة عنها بالفقرة (ج) فقط، لا يوجد شيء فيما يتعلق بالفقرة (ج) نفسها (ج) تبقى فيما يتعلق بخدم المنازل حتى اللجنة القانونية قررت ان توصى بابقاء (ج) فيما يتعلق بخدم المنازل . الاستثناء يتعلق بالفقرة (د) واذا وافق المجلس الكريم عليها يكون وافق واذا لم يوافق المجلس فلا داعى للتصويت مرة أخرى لان النظام الداخلي ينص على ان حكماً تبقى نافذة المفعول المادة كما عدلت من مجلس النواب.

> دولة رئيس المجلس. معالى الاستاذ احمد الطراونه.

السيد احمد الطراونه:

محضر الجلسة الثاملة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/٢٢

اريد ان استفسر من معالى وزير العمل حول قوله أن اللواحي الانسانية في قضية الخدم ستؤخذ بعين الاعتبار مع ان القانون هنا استثناها فكيف يتم هذا؛ ارجو ان يشرح هذه الناحية، هل سيصدر نظام فاذا صدر نظام لا يشمل هذه لانها استثنيت ولا يجوز ان يكون معها نظام منفرد. نرجو من وزير العمل أن يشرح هذه الناحية الانسانية، هل ستوخذ بعين الاعتبار عدد وضم الانظمة ام لا توخذ؟ لكي يستطيع المجلس ان يصوت على شيء ثابت.

دولة رئيس المجلس شكرا معالي احمد الطراونه طبعا الحكومة نستمع لاراتك لانسانية واعتقد انها حريصة على

كل هذه النواحي. معالي المقرر. السيد المقرر

سيدني ازجو ان يطرح التصريت قرار اللجلة



دولة رئيس المجلس

المادة (٤) اوصت اللجنة بقبولها كما وردت

من مجلس النواب، هل يوافق المجلس الكريم

هل يوافق المجلس الكريم على القانون

(وهذا هو قانون المعدل لقانون العمل اسنة

يسم الله الرحمن الرحيم

الموافق ۱۹۷/۲/۲۳ م

دولة رئيس الوزراء الأفخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ع م ١/٥/١٨

الله ١٩٩٥/٨/٢٥ الله الله الله ١٩٩١ (١١)

قرر مجلس الأعيان في جلسته الثاملة من

الدورة العاديية الرابعة المنعقدة بباريخ

١٩٩٧/٢/٢٢ المواققة على (مشروع القانون

١٩٩٦، كما اقره المجلس وكما يرسل للحكومة

السيد المقرر

المادة (٤).

شكراً: موافقه.

السيد المقرر

شكراً لكم،

مجلس الأعيان

القانون بمجموعه.

دولة رئيس المجلس

لاتمام المراسم الدستورية عليه).

الرقم م ق/ ۲۸/ ۱۱۰

دولة رئيس المجلس:

من الأخوة الأعيان ومن الحكومة. السيد المقرر:

والقرار يوافق على ما جاء من مجلس النواب باستثناء الغقرة (د). بمعنى أن خدم المنازل وبستانييها وطهاتها هم خاضعون لاسيفاء الرسوم بموجب قرار اللجنة القانونية فنرجو التصويت على هذه النقطة، والعمال الزراعييــن نــأتي اليهــا

دولة رئيس المجلس

معالى السيد احمد عوده القرعان. السيد احمد عوده القرعان :

التعديل استثنى فقط العمال الزراعيين من تعديل مجلس الثواب.

دولة رئيس المجلس

العمال الزراعيين بعد التوضيحات التي تمت اصبح واضبح.

السيد محمد عوده القرعان ؛

طيب المطلوب الآن ان نصوت على قرار اللجنة القانونية في مجلس الإعيان.

دولة رئيس المجلس

عندنا الآن بعد التوضيحات النسي تمت ان العمال الزراعيين والشدم لا يعفون من هذه

موافقة على قرار مجلس النواب باستثناء ما تعلق منه بعمال الزراعة الفقرة (د). الفقره (ج) موافق عليها. ولذلك ارجو ان تطوح قرار اللجنة القانونية فيما يتعلق بالفقرة (ج) على التصويت ثم نأتي للفقرة (د) بعد ذلك يا سيدي والفقرة (د) نأتيها لاحقأ. دولة رئيس المجلس .

الفقرة (ج) هل يوافق عليها المجلس الكريم؟ موافقه، شكر أ.

نأتي للعمال الزراعيين: اللجنة توصى ان لا يخضع العمال الزراعيين لأي رسوم. معالي السيد معن ابو نوار .

الدكتور معن ابو نوار



تقدمت الحكومة بهذا المشروع هادفية ألتني مكافحة الفقر والبطالية ولنتظيم شؤونها العالية بموجب الموازنة التي تقدمت بها الى مجليكم الكريم، وعندما تقدمت بهذا المشروع تقدم يتناهما ب (ج) و (د) فندن اباتن هذا ونصاول لايسالهم The party of the same the same of

عديده قد تكون اسباب تتعلق بالمصلحة العليا للوطن وقد تكون قطاعية وقد تكون مهما كــانت، فنعطل اجراءات الحكومة في سبيل مكافحة مرضية خطيرين نعانى منهما مرض البطالة سيدي الرئيس لـ عواقب اجتماعية وهو ابشع مرض في ادارة الدولة والعاطل عن العمل ليس كالمزارع العامل او كصاحب رأس المال ما يقوم بأوده وأود عياله، العاطل عن العمل انسان بعذب كل يوم كل ساعة كل دقيقة في حياته لاته غير منتج لاته لا يستطيع الاستقرار النفسى مع حالة لانه يجد صعوبة في تقديم أود عياله لان لا مستقبل له الا اذا اعطته الحكومة المسؤولة عن تشغيله املأ وفرضا للعمل التي تساعد على

الحياة. ولذلك سيدي الرئيس اعتقد بان واجبنا ان نساعد الحكومة بالقدر الذي نستطيع لتستطيع مكافحة الفقر والبطالة في المملكة الاردنية الهاشمية وشكراً.

دولة رئيس المجلس

اذاً صار الامر واضح بالنسبة لهذه الفقرة اللجنة اوصنت بان لا يكون هناك أي رسم على العمال الزراعيين هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية.

> السيد الامين العام · ( + + + + ) . دولة رئيس المجلس

(١٠ - ٢٧) لم ينجح قرار اللجنة وتوصيتها اذا تبقى هذه المادة كما جاءت من مجلس

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته العاشرة من المدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٢ بالشكل المعدل المذكور.

ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور اعلاه، وبصيغت النهائية راجياً النفضل بإتمام المراسم الدستورية عليه.

واقبلوا فالق الاحترام،،، رئيس مجلس الأعيان أحمد اللوزي

# قانون معدل لقانون العمل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ المشار اليه فيما يلمي بالقانون الأصلى كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشـر ه في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى مطلعها:-

(مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من المادة (١٢) من هذا القانون).

المادة ٣ - يلغى نص القدرة (ج) من المادة (١٢) من اللانون الاصلى ويستعاض عنيه بالنص التالي:-

ج - تستوفي الوزارة من صاحب العمل رسما

مقابل تصريح العمل الذي تصدره لكل عامل غير اردني او تجدده بما في ذلك العمال سعادة السيد حماد المعايطة. المستثنيين من احكام هذا القانون بموجب وحضر الاجتماع عطوفة أمين عام مجلس الفقرتين (ج) و (د) من المادة (٣) منه ويعتبر هذا الرسم ايسرادات للخزينة، ويحدد مقداره

كما حضر الاجتماع من مجلس الاعيان

الاعبان السيد زيد الزريقات.

وذلك للنظر في مشروع قانون المؤسسة الملكبة التنمية والاعمال الخيرية لسنة ١٩٩٦ المحال اليها من مجلس الاعيان لدر استه واعطاء التوصية اللازمة بشأنه.

وبعد المداولة والمناقشة في مواد مشروع القانون قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب.

محضر الجلسة الثاملة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/٢٢

وتوصىي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قراراها هذا.

اللجنة القانونية أمين عام مجلس الاعيان لمجلس الاعيان زيد الزريقات

### زيد الزريقات قانون رقم ( ) نسنة ١٩٩٧ السيد الامين العام

ج - قرار اللجنة القانونية رقم (٧) تساريخ ۱۹۹۷/۲/۲ بشأن:-مشروع قانون المؤسسة الملكية للتنميسة

بموجب نظام.

عنه بالنص الثالي:--

### السيد المقرر

والأعمال الخيرية لسلة ١٩٩٦.

قرار رقم (٧)

المادة ٤ - يلغى نص البند (٢) من الفقرة ج من

المادة (١٠٨) من القانون الاصلي ويستعاض

٢ - أن لا يقل عمر المؤسس عن (٢٥) سنه

امين عام مجلس الاعيان رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللوزي

وعمر طالب الانتساب عن (١٨) سنة.

أجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتاريخ ٢/٢/٢/ برئاسة مقرر اللجنية معالى السيد طاهر حكمت وبحضو اعضاء اللجنة اصحاب المعالي والسعادة والسادة:

أحمد الطراونه، الدكتور عبداللطيف عربيات، جودت السبول، احمد العقابلية، محمد عودة , القرعان، لذير رشيد والدكتور كمال الشاعر.

المسادة (٩) مواققت كمسا وردت العادة (٩) بالمشروع.	المسادة (۷) مواققه كمسا وردت المادة (۷) مواققه كما ورد من مجلس التواب المادة (۸) مواققه كما وردت المادة (۸) مواققه كما وردت من مجلس التواب المعشروع.	قرار مجلس الثواب
الله المنظمين التهام والمسلطينات امتثلث لمهورة الموسسة وطريقة تمهيمن المنطقيات امتثلث لمهورة الموسسة وطريقة تمهيمن التهام والمسلطينات وتحديد مهامها ومسلطيناتها المتالة المتلفة الموسسة والاشراف المتلفة المت	وصادق عليها مجلس الامناء. المعاملات الفاصلة بها من جميع الضرائب المختلاف الواعها بمنا فني ذلك ضريب. وموم البلاية. ن مجلس الامناء:- لأك المؤمسة. المؤمسة.	

الدافيا		
ومكاتب لها في داخل المملكة وخارجها لمساعدتها على تحقيق		
ب- يكون مركز الموسمة الرئيسي في عمان ولها أن تتشي قروعا		
الرئيس التقيذي لدى جميع الجهات.		
القضائية وأن تنيب عنها أي مصلم توكله لهنة التلية ويعتلها		
والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والوقف وللقيام يبالاجراءات		
في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وليرلم العقود		
والاداري ولها بهذه الصفه ان تقوم يجميع للتصرفات القاتونية يما		ي در ان ميس سوي
والأعمال للخيرية) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال السائي اموفقه كما ورثت بالمشروع		
همادة اساس المعاد المعادة هيئة خيرية تسمى (الموسسة الملكية التنمية المادة (٢)		المادة (۲)
يعيارة (ا	يعيارة (اسنة ١٩٩٧)	
السنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسوة).	١٩٩٦) والاستعاضة عنها	المسنة (١٩٩٦) والاستماضة عنها مواقفه كما ورد من مجلس النواب
المنانة ا-يسمى هذا المقتون (فلنون المؤسسة الملكية المتعية والاعمال الخيرية المسادة (١) مواقعه بعد شطب عبارة الملاة (١)	١) مواققه بعد شطب عبارة	(1) Inka
المدةة كما وريث في المشروع	قرار مجلس التواب	قرار اللجنة

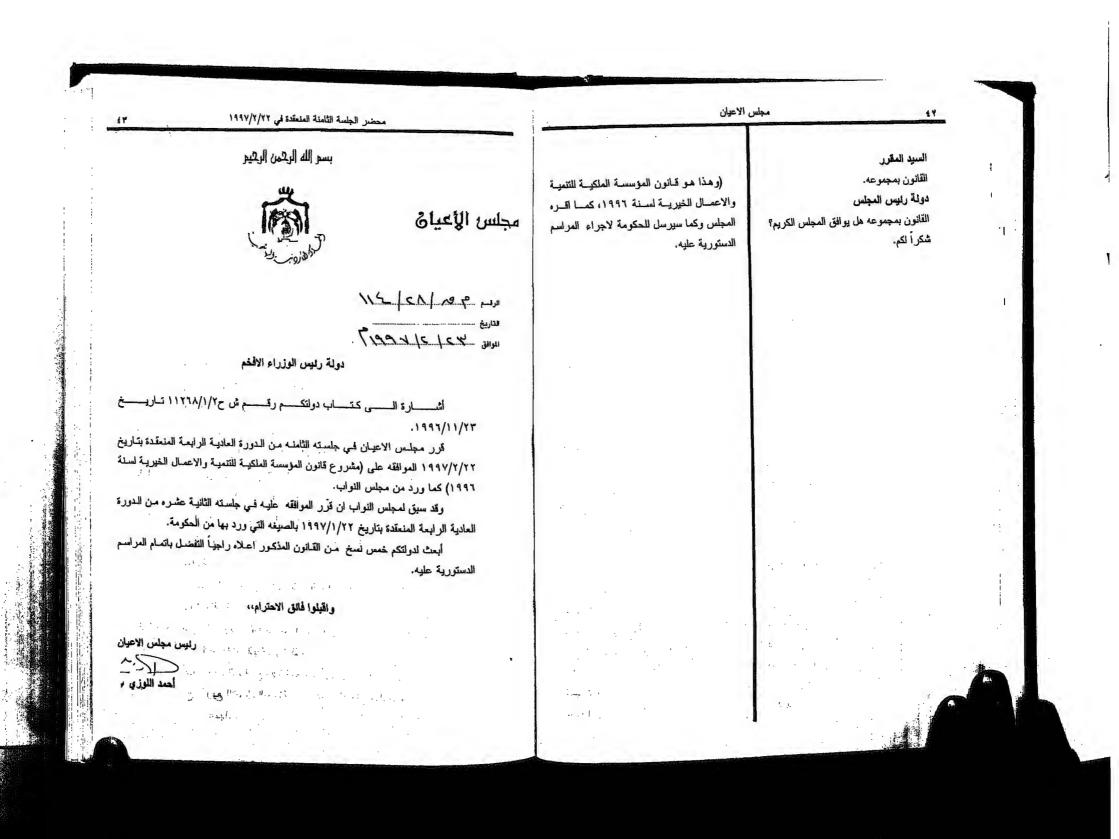
مجلس الاعيان

مشروع قلون رقم ( ) لسنة ١٩٩١ قلون الموسسة الطكية التمية والاعمال الخيرية

عقدة في ۱۹۹۷/۲/۲۲ اع	ىر الجلسة الثامنة الما
دولة رئيس المجلس	
هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٥)؟	على اعفاء
. موافقه. شكراً.	رناتي لهذا
السيد المقرر	1
Italia $(T)$ .	
	۱۹۹ قانون
دولة رئيس المجلس	ل الخيرية.
المادة (٦) هل يوافق عليها المجلس الكريم؟	
مو افقه.	
السيد المقرر	بلس الكريم
المادة (٧).	
دولة رئيس المجلس	
هل يوافق المجلس الكريم؟	
مو افقه.	
السيد المقرر	
(A).	
دولة رئيس المجلس	
هل يوافق عليها المجلس الكريم؟	10.1
مو افقه.	
السيد المقرر	
المادة (٨).	
دولة رئيس المجلس	
هل يوافق المجلس الكريم عليها؟	
موافقه.	· ,· •
السيد المقرر	
المادة (P).	4
دولة رئيس المجلس	3
	3

دولة رئيس المجلس
في بداية الجلسة وافق المجلس على اعفا
المقرر من تسلاوة همـذه القوانيــن ونــأتي لهــذ
القانون.
السيد المقرر
مشروع قانون رقم ( ) لسنة ۱۹۹۷ قانوز
المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيريسة
المادة (١).
دولة رئيس المجلس
هل هناك ملاحظة، هل يوافق المجلس الكريم
عليها كما جاءت من مجلس النواب.
شكراً.
السيد المقرر
المادة (٢).
دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس الكريم عليها.
موافقه.
السيد المقرر
المادة (٣).
دولة رئيس المجلس
هل يوافق عليها المجلس الكريم؟
موافقه.
السيد المقرر
المادة (٤).
دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس الكريم عليها؟
موافقه.
السيد المقرر
المادة (٥)

الإساء		4
والمسلاهيات المنوطة يهم بموجب تطيمك يصدرها مجلس بالمشروع	بالمشروع	م الله الله الله الله الله الله الله الل
العادة ١-أ- يكون الموسسة رئيس تنايذي واسائد عاسة تحدد طريقة تعيينهم السائدة (١) مواقف كسا وردت العادة (٦)	المادة (١) مواقعه كما وردت	السادة (٦)
د- أي مضائل لقوى تكور بأوادة ملكية سلمية.		
الموقوقة عليها.		
ج - ربع الاموال المنقولة وغير المنقولة التمي تملكها الموسسة أو		
ب- ربع المشاريع والتشاطات التي تمارسها الموسسة.		
أ- التيزعات والهيات والوقفيات.	يالمشروع.	مواققه كما ورد من مجلس النواب
المادة ٥ تتكون الموارد المالية الموسمة مما يلي:-	المادة (٥) مواقف كما وردت الدادة (٥)	المادة (٥)
يغيره بالطريقة ذاتها.		
ويجوز اهناقة أي عضو الى المجلس او استبدال أي عضو قية		
ملكية سلمية.		
لها مجلس أمناه بوحد عد اعضائه ومدته وتعيين رئيس له يارادة علامشروع.	بالمشروع.	مواققه كما ورد من مجلس النواب
العلاة ٤ - يتولى ادارة الدوسنة والاشواف على اعمالها ورسم السياسة العاسة المسادة (٤) مواقف كمسا وردت العادة (٤)	المادة (٤) مواقعه كما وردت	(a)
وتطوير ودعم العمل الخيري والاجتماعي التطوعي.	بالمشروع.	موققه كما ورد من مجلس النواب
العلاة ٣- تعمل العوسسة على المساهمة في اعمال التتعية والفيز والبز العسادة (٣) مواقف عنسا وردت العادة (٣)	المادة (٣) مواقف كمنا وردت	الدادة (۲)
المالاه فما ورئت في المشروع	فرار مجلس التواب	قرار اللجثة



المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة الملكية للتنمية والأعمال الخيرية لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

Itales Y-

- تؤسس في المملكة هيئة خيرية تسمى (المؤسسة الملكية للتتمية والأعمال الخيرية) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ولها بهذه الصفة أن تقوم بجميع التصرفات القانونية بمافي ذلك تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وابرام العقود والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والوقف والقيام بالاجراءات القضائية وان تتيب عنها أي محام توكلــه لهـذه الغاية ويمثلها الرئيس التنفيذي لدى جميع الجهات.
- يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ولها ان تتشيء فروعـا ومكـاتب لها في داخل المملكة وخارجها لمساعدتها على تحقيق اهدافها.
- المادة ٣- تعمل المؤسسة على المساهمة في اعمال التنمية والخير والبر وتطوير ودعم العمل الخيري والاجتماعي النطوعي.
- المادة ٤- يتولى ادارة المؤسسة والاشراف على اعمالها ورسم السياسة العامة لها مجلس امناء ويحدد عدد اعضائمه ومدته وتعيين رئيس لمه بـارادة ملكيـة

ويجوز اضافة أي عضو الى المجلس او استبدال أي عضو فيه بغيره بالطريقة ذاتها.

المادة ٥- تتكون الموارد المالية للمؤسسة مما يلي:-

أ- التبرعات والهبات والوقفيات

ب- ربع المشاريع والنشاطات التي تمارسها المؤسسة

ج- ربع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تملكها المؤسسة أو الموقوفة

د- أي مصادر اخرى تقرر بارادة ملكية سامية.

المادة ٦- أ-يكون للمؤسسة رئيس تنفيذي وامانة عامة تحدد طريقة تعيينهم والصلاحيات المنوطة بهم بموجب تعليمات يصدرها مجلس الامناء،

ب- تكون للمؤسسة موازنة مستقلة يصادق عليها مجلس الامناء.

المادة ٧- تعفى المؤسسة وجميع المعاملات الخاصة بها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد على اختلاف انواعها بما في ذلك ضريبة المبيعات والصرائب والرسوم البلدية.

المادة ٨- تحدد بتعليمات تصدر عن مجلس الامناء:-

أ- الاجراءات المتعلقة بنشاطات المؤسسة.

ب- اجتماعات مجلس الامناء والنصاب القانوني لها ولاتخاذ القرارات

 ج- تحديد المهام والصلاحيات لمختلف اجهزة المؤسسة وطريقة تفويض هذه الصلاحيات،

د- تشكيل اللجان وتحديد مهامها وصلاحياتها.

هـ الامور الادارية والتنظيمية والمالية المتعلقة بالمؤسسة والاشراف

المادة ٩- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

رئيس مجلس الأعيان

155 احمد اللوزي

أمين عام مجلس الأعيان

محضر الجلسة الثاملة المنعقدة في ٢٩/٢/٢٢ مجلس الاعيان قرار اللجنة مجلس القواب أفرار مجأس الثواب المنصوص عليها قسى المسواد مسن(١٥٧ السي ي. الجرائم الواقعه خلاقا الاحكام القترتين (أ) و ١٦٨) من قسانون العقويسات رقم (١٦) لمستة (ب) من العادة (١١) من قانون الاسلحة النارية والنخائر رقم (٢٤) اسنة ١٩٥٧. العلاة كعا وريت في العشروع .197. رقم ۹ لمعنة ۱۹۱۱ موالمادة ۳ من قانون العقوبات المسكري رقم ۲۲ لسنة ۱۹۵۲، مبيح معكمة أمن الدولة بعد تشكيلها عريين المسادة ٢ من هذا القانون هي صاحبة ليسيكونكيّن الهنيرومن عليم أ في البواد -الإلا يقون: إمار من قائون العقوبات رقم والمعنيين المتهمين بأرتكاب أي من الجرائم التائيمة التي تقع خلافاً لاحكام القرائيين مناله اشراق روشاق الدولة رقم مه استة الإنهاز المنالة المراثة معربة الإنهاز المنالة المراثة إج الموز الدر الو الدياة علاها الاعكيام النائون وعد من قلين المقيدت رقم ١١ استة المنصوص عليها في المواد من ١٢٥٠ الى والنصوص الميينة أدناه واي تعديلات تطرأ أ. الجريام الواقعة على امن الدولة الخارجي المنصدوسين عليها في المواد من (١٠٧) الما ١١ إمن قانون العقويسات رقع ١٦ است الملدة كما وردت في القانون الاصلي ب. المواتم الواقمة على أمن الدولة الداخل الملاحية لمحلكمة الإشخاص العس عليها أو تحل محلها:-Set 12 in

المدادة كما وردت في القاتون الإصلي المدادة كما وردت في المشروع المسلمي المدادة المدادة (٢) من القاتون الإصلي الد. المدادة القوتين (هـ) و (ي) التاليين اليها: المدادة ٢ من قاتون ط. الجرائم الواقعة على السالامه الماسه

قرار مجلس القواب

قرار اللجنة

(Y) S.J.J.

ان تكون المحكمه موجوده قبل وقوع الجريمة

شكراً. المادة (٢) معروضه على المجلس

المادة (٢) ابدت السيده نائله الرشدان ملاحظة عليها وطرحت للمجلس ووافق عليها.

المادة (٣) معروضه على المجلس الكريم

واللجنة توصى بالمزافقة عليها كما وردت من

مجلس النسواب وكما وردت في منسروع

القالون بمجموعة هل يوافق المجلس الكريم

(وهذا هو قانون المعدل القانون محكمة أمن

الدولة اسنة ١٩٨٦، كما اقره المجلس وكما

سيرسل للحكومة لاتمام المراسم الدستورية

2.27 , 44.0

الحكومة، هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

ولا يعين القاضي للجريمة التي نقع وشكراً.

دولة رئيس المجلس

الكريم هل يوافق عليها؟

السيد المقرر المادة (٣).

شكراً.

دولة رئيس المجلس

المادة (١).

دولة رئيس المجلس

المادة (١) هل هذاك ملاحظة، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما اوصت اللجنة؟

> السيد المقرر المادة (٢).

دولة رئيس المجلس سعادة السيده نائله الرشدان.

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٧ قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة. عملاً بالاقتراح وقرار مجلس الاعيان في هذه الجلسة اقرأ رقم المادة فقط.

السيده نائله الرشدان

أود إن ابدي معسارضتي لإي اضافية لصلاحيات المحاكم الاستثثاثية وتركها للمحاكم العادية لان درجات المحاكم العادية هي اكثر فيها استئناف وتمييز بينما هذا تمييز، في المحاكم العادية في ضمانات اكثر . عندي تساؤل هل هذه التعديلات وزيادة صلاحية المصاكم استثثاثية وسرد صلاحية المحاكم العادية هو عدم نقبة في القضاء النظامي اذا كان الامر كذلك فاصلاحه أولى، لأن النظره الى المحاكم الاستثنائية مع احترامي لها هي نظرة شك لان تعيين المحكمة

مجلس الاعيان

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الأعياق

الرئم ع قد م ١١٥ / ١١٧

(1994/c/ck

دولة رئيس الوزراء الأفخم

اشارة الى كتاب دولېتكم رقم م ح/٦/٢٥٦ تاريخ ٢١/٩/٢١.

قرر مجلس الأعيان في جلسته الثامنة من الدورة العاديبة الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٢ الموافقة على (مشروع القانون المعدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩٧) كما ورد من مجلس النواب.

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته الثانية عشرة مـن الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتـاريخ ١٩٩٧/١/٢٢ بالصيغـة التـي ورد بهـا من الحكومة.

أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور اعلاه، راجياً التفضيل بإتمام المراسم الدستورية عليه.

والعبلوا فالق الاحترام،،،

رئيس مجلس الأعيان

محضر الجلسة الثاملة المنعقدة في ٢٢/٢/٢٢

### قاتون رقم ( ) لسنة ١٩٩٧ قاتون معدل لقاتون محكمة أمن الدولة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل القانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي، وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من القانون الاصلمي باضافة الفقرتين (ط) و(ي) التاليتين اليها:-

ط. الجرائم الواقعة على السلامه العامة المنصوص عليها في المواد من
 (١٥٧ الى ١٦٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

ي. الجرائم الواقعه خلاف الاحكام الفقرنين (أ) و(ب) من المادة (١١) من قانون الاسلحة النارية والدخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢.

المادة ٣- تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) بالنص التالي اليها:

ب- تبدأ المحكمة بالنظر في أي قضية ترد اليها خلال مدة لاتزيد على عشرة ايام من تاريخ تقديمها وتعقد جلساتها لذلك الغرض في ايام منتاليه ولايجوز تاجيل المجاكمة لاكثر من (٤٨) ساعة الاعند الضرورة ولاسباب تذكرها في قرار التأجيل.

أمين عام مجلس الاعيان

يد الزريقات

مكدامة إقمل

محضر الجاسة الثامنة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/٢٢

(1997 3

مجلس الاعيان

السيد الامين انعام

۲/۲/۲ مشان: -

القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب.

بتاريخ ٢/٢/٢١ برناسة مقرر اللجنة معالى السيد طاهر حكمت وبحضو اعضاء اللجذة اصحاب المعالي والسعادة والسادة:

هـ - قرار اللجنة القانونية رقم (٩) تــاريخ

السيد المقرر

قرار رقم (۹)

أجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان أحمد الطراونه، الدكتور عبداللطيف عربيات،

جودت السبول، احمد العقابله، محمد عودة القرعان، لذير رشيد، الدكتور كمال الشاعر، كما حضر الاجتماع من مجلس الاعيان

سعادة السيد حماد المعايطة.

لمجلس الاعيان مالحظة: مخالفة حول القرار من معالي العين الدكتور عبداللطيف عربيات.

اللجلة القاتونية

قلون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ قاتون معدل لقاتون الانتخاب لمجلس التواب

وحضر الاجتماع عطوفة أمين عام مجلس

وذلك للنظر في القانون المؤقت رقم ١٥ لسنة

١٩٩٣، قمانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس

النواب المحال اليها من مجلس الاعيان لدراسته

وبعد المداولـة والمناقشـة فـي مــواد القــانون

المؤقت قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من

وتوصىي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على

الاعيان السيد زيد الزريقات.

واعطاء التوصية اللازمة بشأنه.

مجلس النواب.

قراراها هذا.

أمين عام مجلس الاعيان

زيد الزريقات

Carles Lat

.

الدعة عالى الدعائر إلى القرير الأصلى الدعة كما وردت في القرير الديان المرات الدعة عالى وردت في القرير المبلى الدعة عالى وردت في القرير المبلى الدعة عالى وردت في سياس الدعة عالى وردت في سياس الدعائر الدعائ	محضر الجلسة الثاملة المتعقدة في ١٩٩٧/٢/٢٢	1	مجلس الاعيان
الشدة المرتب من القدرة (ب) من الددة (١٤) المرتب من الددة (١٤) المرتب من الددة (١٤) المرتب من القدرة (ب) من الددة (١٤) المرتب من وقدة المرتب ا	المعادة ۱۳ مواسع مواقعه کما وردت فی مواسعی اللواب	قرار اللجذه	قرار اللجنه الدادة ٧- واقته كما وردت في مجلس التواب
الشعر الموقت المدة 7- ينتي نص القدرة (ب) من المدة (١٤) الموقت الموقت الموقت من القدن الأصلي ويستدامن عنه بالنص التاليز. ويت من القلقي الأصلي ويستدامن عنه بالنص التاليز. الميان الموقت الذي يرغب لمي ويت أم الموقت الذي يرغب لمن الموقت	مواقته كما وردت في القائون الوقت	قرار مجلس التوأب	سا وزدت ضی اهساتون
الأصلي الدورة المرابع	الأصبلي ويستدانس عنه باقص الكالي: الأصبلي ويستدانس عنه باقص الكالي: ا- إذا المستدان ودقة الأهراع على كثر من لمم من المسعاء الموشسيين ومتد الأسم الأول أقد أ وتحقف بقية الإسماء. وتحقف بقية الإسماء. والمجتلي الدلائة عليه وتشنع من الالتباس فيستير الاسم المجتلي الدلائة عليه وتشنع من الالتباس فيستير الاسم	المادة كما وريت في القانون المزقت	
	F 11 341.3	ا وردت في القانون الأصلي	

Charles Post

الدمة عما وردت في القتون الأصلي الدمة عما وردت في القتون الدولت
المدادة كما وردت في القاتون المؤقت قرار مجلس التواب المدادة ٢٠ ميل المدادة ١٦ مين الدين المدادة ٢٠ مين الدين المدادة ١٠ مين الدين المدادة ١٠ مين الدين مين المداد الاسمان وردت في المدادن مين المداد الاسم المرادن المداد الاسماد المرشين المتعدد الاسم الاول القيار المتعدد الاسم الاول القيار المتعدد الاسماد.
العادة كما وردت في القاتون المؤقت قرار مجلس التواب العادة ٣- يلني نص العادة (٣) من التاتون العادة ٣- العادة ١٠ مواقعة كما وردت في القاتون الإسلي ويعتملس عنه بالتص الكالي:  الإسلي ويعتملس عنه بالتص الكالي:  العادة التكلت ورقة الإنتراع على كثر من اسم العرقت الموقت الموقت الموقت الموقت الموقت العرب الكرب الكرب الكرب الموقت العرب الكرب ا
المادة كما وردت في القاتون المؤقت فرار مجلس التواب
على أن يقو رئوس الهولة الإسماء عليه بعد أن يقو رئوس الهولة الاسم عليه بعد كتابته بمسمع عن هولة الاقواع.  من هولة الاقواع. من هولة الاقواع.
<ul> <li>٢٠- يلتى نصن القدرة (ب) من الدادة (٢٠) الدادة ٢٠-</li> <li>المدادة ٢٠-</li> <li>المدادة ١٠-</li> <li>المدادة ١٠-</li></ul>
المادة كما وردت في القانون المؤقت قرار مجلس التواب قرار اللجنه

!]

محضر الجلسة الثامنة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/٢٢

لعقدة في ۱۹۹۷/۲/۲۲

آولة رئيس المجلس معالي الدكتور عبداللطيف عربيات. الدكتور عبداللطيف عربيات

اسجل مخالفتي على هذا القانون اداءً للامائة واحقاق الحق وتعبيراً عن قناعاتي وقناعات الكثير من ابناء هذا البلد الطيب لما نومن به الله ليس في صالح الوطن والمواطن اساس ومن الله يحمل في طياته الكثير من السلبيات التي شوهت الصورة الديمقر اطبة الشورية وبذرت بذور البأس والحيره بين ابناء البلد الواحد واعطت نتائج لا زال الوطن يعاني من اثارها وذلك من منطلقات اسجل بعضها.

اولاً - ان روح وصدورة القانون الاصلبي الذي جاء القانون المؤقت بدلاً منه بصمورة غير ديمقراطية كمان قد وضع من حكومات سابقة واقره مجلس النواب سابق منتخب وتم انتخاب المجلس الحادي عشر على اساسه والذي شهد العالم باسره بنتائجه المشرفه وعطائه المميز، والذي وضع الاسس الحقيقية الاولى لمسيرة الحريبات والشورى الديمقراطية النسي نعيشها الأن. ان القانون المؤلف المشار اليه جاء على اثر حل المجلس النيابي الحادي عشر والذي تم حله قبل بضعة اشهر من اتمام مدته الدستورية وبصورة مخالفة الدستور وبخلوه من الاسباب الموجيه لذلك الاجراء. أن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة انداك بحل المجلس كانت مخالفة دستورية كما ذكرت وكانت الموجيات التى سبقت وراء القانون المؤقت كانت غير

مبررة وغير مقنعة وغير ذات جدوى واكبر دليل على ذلك ذهاب الحكومة التي وضعته دون ايجاد البديل ولم توفي بوعدها ولا بعهدها بذلك وكذلك الحكومات التي تلتها حيث حتى تاريخه لم يوضع القانون الحضاري المطلوب.

لقد قبل فيما يسمى بقانون الصوت الواحد ما لم يقال بأي قانون آخر ولا بقضية وطنية أخرى وشعبنا يعي ذلك جبداً واستقر في وجدانه ما تم التعبير عنه في مؤتمرات وندوات وابحاث ودراسات ومقالات صحفية ولقاءات وطنية الوزراء في عمان والذي عبر فيه كل اصحاب الرأي عن ارائهم بذلك، والوثائق التي صدرت عن ذلك تعبر احسن تعبير برفض الفكرة التي بنيت عليها حيثيات هذا القانون. وهذا هو رأيي وايست الكتابات الموجهة او المصنوعة او

لدي الكثير الذي اقوله في هذا القانون الذي لا مثيل له في العالم والذي حقيقة شوه كما اعتقد مسيرتنا الديمقر اطية والذي الكثفي بالقليل القليل في هذا المجال والذي على قناعة من إن مصلحة الشعب والأمة تقتضي الصيدق مع اللغس واداء الامانة على وجهها والإعلان بكيل وضبوح عين مخالفتي لهذا القانون وشكراً دولة الرئيس، ويما مخالفتي لهذا الرئيس المجاس من المعاني المجاس من المعاني المجاس من المعاني المعان



المرشحين او عدد من القابلين للانتخاب لذلك

نعتبر باننا نحن في العملية الديمقر اطية وبآلياتها

يجب ان يكون لنا تصور نقترب فيه من الحل

الافضل والامثل خطوة خطوة، ولا اعتقد ان

هنالك من تقاعصاً واضحاً حول الاسلوب الامثل

بسبب كثرة الجدل الذي دار حول قانون

الانتخاب الحالى او القانون السابق، وكثرة الجدل

في الواقع خلقت نوعاً من عدم وضوح الرؤيا

امام الحكومة فقصرت وجعلتها اكثر عجزا عن

تقديم قانون متكامل والقانون ايضاً كان يجب ان

يساهم في بناءه وفي وضعه الجهات التي كانت

تعترض عليه ولم يكن هداك بالضرورة مجال

لان تقوم الحكومة نفسها باعداد ذلك القانون بل

كان من الممكن ايضاً ان يقوم عدد كاف من

اعضاء مجلس النواب بوضع صيغة للقانون

المثالي الذي يعتقدون انه يجب ان تبنى عليه

عملية الانتخاب والديمقراطية في الاردن. ولذلك

التقاعس لم يكن من جهة واحدة، التقاعس كان

هو انه يجب أن نتفق النا خلال فـ ترة معينـة من

الزمن يجب ان ننتقل بالمجتمع الاردنسي الى

الحالة المثالية من الديمقر اطية الى البحث عن

امثلة وان هذا نادر الوجود في العالم او انبه لا

بوجد اعتقد بالليا سنجد امثلته تؤيد حالات من

النطور الديمقر اطي ويكفي ان لعود التي المهارب

الدول التي سبقتنا مثل التجربة البريطالية وعليها

امثله کثیر و کتبت مند (MAGNA CARTA) عدام '

١٢١٥ حتى وصلت ما وصلك عليته منزى

العملية الديمقر اطية في تراطانية بعر الحل كثيراه

القوار الذي يحكم الوطن أعقد أن هذا الماتون

size in thing has to many him anding

جيد جداً واعتقد انه ينفع الوطن واعتقدان المملكة الاردنية الهاشمية فيه وفسي الحكومة البرلمانية المنتخبة من البرلمان الذي انتخبه الشعب حيث يتحقق نص الدستور بحكم الشعب وان الشعب نبص الدستور بحكم الشعب وان الشعب هو مصدر السلطات والسلام عليكم.

دولة رئيس المجلس معالي الدكتور جواد العنائي الدكتور جواد العناني

شكراً دولة الرنيس، في الواقع اريد أن اقول بان قانون الانتخاب الذي اتى بموجبه مجلس النواب الموقر الحادي عشر لم يكن ايضماً قانوناً معروفاً كثيراً نمطه فسي العالم يعنى كان هناك في الاردن في بعض الدو انر من يصوت لتسعة وكان بعضهم من يصوب لخمسة وبعضهم الثلاثة وكمان هنـالك تفـاوت، القـول باننـا عندمــا عدلنــا الصوت الواحد صار هنالك تمييز بين المواطلين لأن مواطن يصوت التسع وصوت أخر يصوت النَّلْثُ أي أنسا للبنا الرقم من تسعة الى النسع عندما عدانا الى الصوت الواحد ايضاً لم يلغي عملية التمييز فذلك الانتقال من القانون السابق الى القانون الحالمي في الواقع بالعكس براي الما قدم خطوة أضافية جديدة هي النا أصبحنا الْحَارُ قرباً من الحالمة المثالية والحالسة المثالينة لمثني المملكة أن يكون كال مواطنين فسالار عالمين التصويت لنفش العدد من النواب وال يعنون مرشحة عن ثلبك الدائرة المنا المن المنا المستعدد والماليسي المساكرة والمستحدد

والحال الامثل. لذلك فاننى ارى في القانون الحالى تحسينا على القانون السابق ولكنه اذا بقي على حاله في المستقبل فانه لا يفي بالغرض بل يجب ان يكون خطوة على طريق يؤدي في نهاية الامر للوصول الى اعداد متساوية من المناطق الانتخابية وإن يكون لكل مواطن التصويت على نفس العدد من النواب وشكراً سيدي الرئيس. دولة رئيس ألمجلس

وانها عند نقطة معينة من الزمن لم يكن الحال

سعادة السيدة نائله الرشدان .

السيدة ثائلة الرشدان

هذا النوع من النظم الانتخابية اذا كان لابد من الأخذ به لا يؤخذ به مبتوراً ومنقوصاً حيث ان اعتماد الصوت الواحد مع الابقاء على الدوائر الانتخابية كما هي فهو غير عادل وغير ديمقر اطي خاصة وان هذالك تفاوت في حجم الدوائر وعدد الناخبين في كل منها فالدول التي تناخذ بنظام الصوت الواحد تقسيم الدوائس الانتخابية يكون مساويا لعدد النواب وتكون نسبة الناخبين في كل دائرة هي لسب متاربة، أو انها دول دات الثنائية المربية والتي يصدوت فيها الناخب اما لهذا الانجاه أو لذاك، أمَّا اذا تم الأحدُّ بنظام الصوت الواحد ذول تعديل عدد الدواتر ولتشبة الساخيين في كُمثل فأشرة فالذي اعتباطا معارضتني لل مع أمنياتي بالعمل على وصفي قالون حد يا راعه والعادل الفرادرة فالمرتبع وعراعي العليم المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع



الانتخابية المختلفة والتي تتناسب ومجتمعنا والتي لا مجال لذكرها الآن. كما انني كنت اتمنى مادام كان هنالك ابقاء على كونا للفئات المختلفة ان يكون هنالك كونا للمرأة ابضاً، وشكراً.

دولة رئيس المجلس معالى الاستاذ احمد الطراونه السيد احمد الطراونه

دولة الرئيس جرى حديث طويسل فسي المجتمعات حول هذا القانون وحول مبدأ الصنوت الواحد ولكل اسف ٩٠٪ من المتحدثين كانوا يتحدثوا اما عن اجتهادات خاصة بعيدة عن التشريع وعن القانون او لمصالح خاصة. هذا القانون جاء لينسجم مع احكام المادة (٦) من الدستور، كمان القانون الذي كمان يسمير على القائمة مخالفة لاحكام الدستور لانبه كما قسال الدكتور جواد كمان هذاك نماخب ينتخب تبسيعة نواب وناخب ينتخب نائبين وناخب ينتخب خم. لم وهكذا في كل محافظة كان العدد مختلف، فلم تكن هذاك مساواه بين المواطنين ولذلك عدل القانون لمخالفته للدستور قد يقول قائل النا سرنا مدة طويلة على هذا القانون والضرر لا يكون قديماً، الخطافي الدستور لا يكون قديماً، المرض عندما لا يشعر به الانسان ولكنه الطبيب يكتشفه لا نقول له لا نعالجه لالمه كان قديما، القانون هذا عدو لإن القانون الاصلي مضالف الاحكيام السيتور؛ الدستور يتول الاردنيسون منتماورون بالتعقوق والواجبات فهل من المساواه ن يكون إبن الكرفي ينتجب بسع بواب واسن

اشكر الحكومة على تقديم هذا القانون في هذا الوقيت وإن هذا القيانون في صيالح الوطين والمواطنين وبه تحقيق للمساوا ما بين الناخبين وبه حسن الاختيار وان هنالك شواهد على ذلك افرزتها انتخابات عام ١٩٩٣ التي جمعت الفئات المتفرقة وأن هذا القانون في مصلحة المواطنين في فرز النائب الذي يمثلهم وان الاغلبية العظمى من المواطنين الاردنيين الغير مسيسين هم مع هذا القانون فليس كاتب المقال في جريدة ما هو الشعب الاردني وليس امين عام اي حزب من الاحزاب هو الشعب الاردني باغلبيته. لذلك اننا مع القانون ونكرر شكرنا للحكومة على تقديمها هذا القانون بالذات وارجو من الحكومة الكريمة أن تعمل على تحديد الدوائر الانتخابيسة كما هي في الوحدات الادارية في المحافظات والالوية وشكر أ دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس معالى الدكتور عبداللطيف عربيات. الدكتور عبداللطيف عربيات

في مثل هذه المواقف وتحسن في مجلس تشريعي موثق ما يقال فيه اود ان اذكر بقول الله سبحانه وتعالى إيا ايها الذين أمنوا اتقوا الله وقولوا قولأ سديدا يصلح لكم اعمالكم فمين القول السديد أن نقول قبولاً سديداً، الأخوية والزملاء الذين ابدوا ارائهم وهم لجران يذلك ولهم الحق بذلك ولكن نريد وكالإمنيا معبحات في. سجلات هذا المجلس أن إسال إي الدول القدي تطبق مثل القانون؟ بأن هناك مطلوب تبيع فيلط

جرش ينتخب نائبين، او بدو الشمال ينتضب نانبين والسلط ثمانية نواب، هذا ليسس ناحية دستورية فلم يكن الوضع وضع استفاد في تعيدل هذا القانون كان تصحيحاً للقانون وانسجاماً مع احكام الدستور . ولذلك كل الذين تحدثوا الغريب ان اغلبهم لا يعرف عن الدستور ولم يرد الدستور في اذهمانهم انمما وردت الاجتهمادات والتقليد في اننا نتكلم مع المتكلمين او لمصالح خاصة لان هالك فسات تستفيد مسن تعدد الاصوات ولذلك فانا مع القانون لانه منسجم مع احكام الدستور وليست الناحية ناحية منطقية ولا من ناحية اجتهادات شعبية ولن نعمل استفتاء لهذا الموضوع، حتى لو عملنا استفتاء فان الاستفتاء غير وارد اذا خالف الدستور وشكراً. دولة رئيس المجلس

سعادة الإستاذ حماد المعايطة,

السيد حماد المعايطة

عن منطقة ومسموح لك أن تنتخب وأحدا منهم او ثلاثــة أو اربعــة أو خمســة، فهمَلُ الولايــاتُ المتحدة وهنا نفرق بين القول السديد الأنبين

واحده لصوت واحد نعم ونقول لذلك نعم، وهذا ما هو مطبق في الولابات المتحدة وهو مطبق . في اليمن الشقيق، فبيـن الولايـات واليمن مسـافة كبيرة وهذا هو المطبق في بريطانيا وفي امريكــا وفي اليمن واكرر اليمن، نحن لا نعترض على ان يكون هنـاك ثمـانين دائـرة ولكل منهـا نــائب واحد وصوت واحد نحن مع هذا، اما ان يقال ويتهم من يقول بغير هذا الكلام بانه لا يعرف الدستور، انا ارضى بزملائي ان يتهموا بعضهم بعضاً بان احداً منهم لا يعرف الدستور ونحن في مجلس تشريعي نحن نقول نعم أن هذا الصوت الانساني اختزل الى التسع الى الثمن الى الخمس الى الربع الى الثلث وهذه هي عدم المساواه. اللي عندما افرض على المواطن أن ينتخب واحد من تسعة او ثمانية او اربعة او خمسة هذا هو عدم المساواه، وانما لا أقول أن القانون السابق هو المثالي وانبه المطلوب انسا اقول باننا نريد قانون حديث يتفق مع المساواه ومع الحرية ومع اعطاء الحق للجميع، أميا أن يقال عن هذا القانون الذي نعرفه وطبق عام ١٩٩٣ هو الآن الذي أمر وهو الآن معروض على المجلس الكريم هو الذي قال بالنا للتخب واحد من تسعة واحد من ثلاث وواحد من خمسة وما بينهما، هذا الذي يتحدث عنه وليس عن بنطقة واحده النائب واحد اصوت

على الكلام المطلوب، نعم نحن نؤمن أن دائرة

الاحوال. ان قبول معالي اخي واستاذي احمــد الطراونه اننا كنا مخطئين منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٩٢ ومعاليه كمان رئيساً للمجلس ونائباً ووزيراً وواضعاً للمستور لا يمكن ان يغف عن مثل هذه الامور وانها عوده عن الخطأ السي الصواب وابرر اخي ان يقول ان من يقول بهذها الاراء هم أصحاب اراء خاصة أو مصالح خاصة نحن مشرعون وللناس جميعاً وليس اجهة معينة ونقول لعصلحة هذا البلسد وعلسي رأس اشهاد نحن مع هذا البلد ولمصالصه وابنائسه والمساواه بينهم وليست لاحد اراء خاصة وليس هناك مصالح خاصة، هذا مجلس تشريعي ولا يجوز ان يقال ان البعض لا يعرف عن الدستور شيء. ولهذا ما نقوله عن ايمان وقلاعسة ومصلصة هذا الشمعب ومستقبل هذا الشمعب وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس معالى الاستاذ جودت السبول. السيد جودت السبول

شكراً دولة ارئيس، أن الاختلاف في وجهات النظر حول أي امر او موضوع امر مفهوم ومسلم بصحته ولكل الحق أن يوافق أو يختلف ولكن دون أتهام أو أدانة لكن انشأن الاساسي في على بيمقر الميات العالم أن الاهلية بجب أن تقبل برزام الكيلوب ينض النظر عن رايسا او الهائي ألمن حقها أن تخالف ومن حقيا أن المنافع النهابة والعالويجب أن تقبل

هذا الموضوع وبالتالي فان من يريد أن يقول برأيها فانه لمستطيع ومن يريد أن يخالف فاته لقادر، لكن الاساس المسلم بصحته واساسيته ان الاقلية يجب ان تقبل في النهاية والمآل براي الاكثرية لان هذا هو اساس واطار الديمقراطية في أي مكان او زمان، وبغض النظر عما تكون عليه قناعات السادة الاعضاء المحترمين الاجلاء في كل موقف كسان عليــه ر اي احدهم موافقاً او مخالفا فله اجل الاحترام وشكر أ.

دولة رئيس المجلس معالي الاستاذ سالم مساعده. السيد سالم مساعده

ان قانون الانتخاب امجلس النواب يعتبر من اهم القوانين والتشريعات المؤشرة فسي البناء السياسي الدولة ويجب ان يبحث ويعالج ويصاغ باقصى درجات العالية والموضوعيسة وبشكل ينسجم مع اوضاع المجتمع ويراعبي ظروف ويتجاوب مع زغبات ومصسالع الغالبينة العظمى للشعب ويعظسي بقبول غالبيسة المواطليس وموافقتهم. لدى طِسرَج المبيدا الإنبانيس إبدا القانون قبل وضعه والذي يتعلل في حيث البائب في اية دائرة التخابية والكفاف مرشيج واست فقط شارك العديد من الكلياب والاعبان وحال العياسة والافتها والمجاهات بالداء الراوية ولبين منذ الوهلة الاولىء أن اعطساء النباخل الحق في انتخاب مرشح واحد يستدعي اعتلاقي النظر في الدوائر الانتخابية بحيث يتمي أوم عملي

الديمقر اطية بان ينتخب الناخب مرشح واحد المقاعد النيابية المخصصة لكل دائرة مع عدد ولكن هذا فقدن دوماً بتخصيص مقعد نيابي واحد المقاعد المخصصة لاية دائرة انتخابية اخرى وذلك التحقيق مستواه المنشوده بين الناخبين، وان التطبيق الاسلم لهذا المبدأ يقتضى تقسيم المملكة الى دوائر انتخابية مساوية لعدد نواب المجلس النوابي بحبث يخصص لكل دائرة انتخابية مقعد نيابي واحد وهو ما تاخذ به جميع الدول الديمقر اطية التي تطبق مبدأ الصوت الواحد، وبين البعض ان هذا التقسيم لا يلائم مجتمعنا ويصعب ان لم يتعذر تطبيقه وان الأخذ بهذا المبدأ مع الابقاء على الدوائر الانتخابية على ما هي عليه سيضر بالبنية الاجتماعية وسيحدث شرخاً بين العائلات والعشائر وهي من الاعمده الاساسية في المجتمع، شم الحرغ هذا المبدأ بصياغته بقانون مؤقة معدل لقانون الانتضاب لمجلس النواب على النحو المبين في هذا القانون موضوع البحث وتتلخص الاحكام الوارده ليبه بان يكون للناخب الحق بالتضاب مرشح واحد فقط من بين المرشحين بالدائرة الانتخابية التي يمارس حقه الانتخابي فيها بغض النظر عن تلك المقاعد المخصصة لتلك الدائرة وذلك لتحقيق العدالة والمساواه بين الناخبين في مختلف الحاء المملكة كما ورد في الاسباب الموجب لهدا القانون ودون أن يتعرض للدوائر الانتخابية وزاعادة النظر فيها وعدد المقاعد المخصصة لكل منها، كما اشتمل على تعديل بعض المواد

لتسجم مع الحكم الاساس المشالي الدو، صحيح

ان تحقيق المساواه يتم في عليهد مين الدول

لكل دائرة انتخابية وصحيح ابضاً أن الدوائس الانتخابية غير متساوية في عدد المقاعد النيبابية المخصصة في كثير من البلاد ذات الانظمة الديمقر اطية ولكن هذا فقن ايضاً بحق النانب في انتخاب جميع ممثلي دائرته الانتخابية، اما أن يقتصر حق الناخب على انتضاب مرشح واحد في دائرة انتخابية خصص لها القانون عدد من المقاعد يختلف عن العدد المخصص لدائرة أخرى فأمر غير مسبوق في النظم الديمقر اطية وغير مطبق في إية دولة حسبما تسعفني معرفتي بهذا الشأن. فضلاً عن انه لا يحقق المساواه التي هدف لها القانون، وذلك ان معيـاز المساواه يتحقق في انتخاب مرشح واحد في دوائر انتخابية متساوية. اما اذا انتفت المساواه بين الدوائر او في ثقل او قوة الصوت الانتضابي بين دائرة واخرى فانه يتعذر القول بأن المساواه تتحقق بمجرد اعطاء الناخب الحق في انتخاب مرشح واحد خلافاً لما ورد في الاسباب الموجبه لهذا القالون. لقد أورد دولة رئيس الوزراء قي كلمته التي القاما في مجلس اللواب في رده على كلمات الساده النواب وهنا اقتبسة بأن الحكومة تقدر إن طريق تطبيق هذا هذا المهدا ميدا المبوت الواحد في القانون المعمول به حالياً يعلموا العبوط بهن الاسئلة الذي تجعل مين تطوير ما مطلباً بخطى معواقية وأسعة وخاص

ما يتعلق ملها بالتقسيمات الإدارية وأسلوب



املكها، أنا بشر اخطىء وأنسى ولا أنتب الأمور

الا اذا ايثرت فهو صحيح انني كنت رئيس

مجلس النواب ولرئيس مجلس الاعيان وساهمت

في هذا الدستور من اول خطوه فيه منذ زمن

المرحوم الملك عبدالله الى ان جاء الملك طلال

ووضع نص الدستور. لكن هذا لا يعني ان لا

المطروح، المطروح أن هنالك قانون مؤقت كان

من الخطأ أن يُبقَى ثلاث سنوات في المجلس ولا

ينظرُ فيه ولكن عندما نظرنا فيه وجدنا أنه قانونُ

صحيح يتماشي مع احكام الدستور"، فلحن الذي

عدانياه عدائما القيانون لمخالفته للتستور والم

لتعرض الواحس الخرى أعلود والحراد تقديري

للأخ عبداللطيف والني لم أفسد البين عرفون

الماليان ولا أي عَسَاقُ هَنِ الْعَسَاءُ الْمُعْلِينَ

الكوتا للاقليات وكثير من التغييرات والتعديــلات" أنتهى الاقتياس ويحق للمستمع او القارىء ان يستنتج من هذه الاشاره المصاغة بشكل يستم بالدقة والذكاء ما يعـزز مـا اسـلفت الاشـارة اليــه من أن القانون بوضعة الصالى الذي جرى التصويت عليه في مجلس النواب اقصد لا يحقق المساواه والعدالة التي ننشدها في هذا القانون مما دفع بدولة رئيس الوزراء القول بان الحكومة تأمل بان تتضم الصوره اكثر امام الساده النواب باستقرار التقسيمات الادارية بما يسمح باستكمال الحوار مع كافسة الفعاليسات والخروج بقسالون يحظى بموافقة قاعدة نيابية وشعبية عريضة تمهيداً لعرضه حسب المادة (٩٥) من الدستور. الا ان تلافي أي نقسص او تنسوه فسي القسانون افضل واولى من ارجاء الامر لاقتراح قانون جديد ووضعه في وقت لاحق لان الاستقرار فسي القانون وخاصة في قانون مؤثر ويتعامل معه المواطنون بشكل واسع ومباشر امر في غايـة الاهمية ويساعد على استقرار الحياة الديمقر اطية

القادمة وشكراً. دولة رئيس المجلس

> وبالرغم من تقديري لهذا الطرح الموضوعي ويقتضي ذلك أن أوضح في هذا المجال أن عدم الموافقة على هذا القانون الذي انتخاب مجلس الوالي العالمي على الساسة لا يؤثر الي شرعية او المُدُورُ اللهُ اللهُ المُدُورُ المُدُورُ (٩٠٤) من

بطلانها لهذا كله فانني اتمنى على المجلس الكريم عدم الموافقة علسي القانوةن بصيغته الحالية والتوصية بوضع قانون جديد لتدارك جميع النواقص فيسه والغاء جميع الشوائب منه بحيث تجري الانتخابات النيابية القادمة على اساسه حتى لا تتجدد الاحكام السائده في القانون الحالي وتتعمق بشكل ينعكس سلبيأ على البنية الاجتماعية في المجتمع وعلى المجالس النبابية

> سعادة السيده نائله الرشدان. السيده نائله الرشدان

طبعاً في البداية اسجل عتبي على الزميل ابو هشام باتهام بعض الزملاء عدم معرفة لصوص الدستور وانهم اصحاب اراء خاصة ومصلحة خاصة. اود ان اذكر ان المادة (٦) من الدستور حينما ذكرت الاردنيون امسام القانون سواء فالمساواه لا تكون بان يتم التضاب بالف صوت ونالب آخر بنسعة آلانت وآخر بعشرين او ثلاثير الف صوت. ابن هي العدالة وابن هي المساواه؟ أن الذين يعارضون الصوت الواحد يعارضونه لعدم تحقيق المساواه فمي الدوانر الانتخابية وعدد الناخيين واللي اكررك ما ذكرته في مذاخلتي السَّائِقَةُ وَمَا أَكْدَهُ مُعَالَى الرَّمِيلُ سَالِمُ مُسَاعِدَهُ بِاللهُ عَدْ الْأَخَدُ بِقَانُونَ الْمُعُوثُ الْوَلْحَدُ لَا يُدِ الْ الْحَدْلُ تعدد الدوائر الانتقابية مسازيا لعدد النوالة على Colored Roman to the Part of the

ان يكون ايضاً عدد الناخبين في هذه الدوائر

وان كان يعصب علينا تقسيم المملكة بعدد النواب خاصة وانه قد يتم في المستقبل زيادة عدد النواب بانه يجب العمل على بحث النظم الانتخابية الأخرى واختيار الافضل وان نسعى لايجاد قانون متطور يتناسب ومجتمعنا وكما ذكر ايضاً دولة الرئيس وشكراً.

> دولة رئيس المجلس شكراً، معالى الاستاذ احمد. السيد احمد الطراوته

سيدي الرئيس ارجو ان لا يفهم معالى الأخ عبداللطيف عربيات المذي اجلمه واحترممه ان كلمتي كالت رداً على كلمته، فانا من الذيبن يعترفون لمعاليه فهمه العميق للدستور والقوانين وبنجرده من كيل غرض وهذا واجب على ان اقوله لرجل كمعالى عبداللطيف عربيات واسم الحدث عن أي عضو في مجلس الاعبان أنـ لا برف الدستور او لا يعرف القانون. انا تحدثت وكلام صريح عن كثير من فنات الشعب التي لا تعرف ما هو الدستور وما هي القوانين ومع ذلك تتحدث في مواضيع ليست من اختصاصها واذا قلت أن هذالك من له مصلحة فليس من العيب أو العار ان يدافع الانسان حتى عن مصالحة الخاصه فهذه ليست سبه، اما قول معاليه بالني كلت من واضعى هذا الدستور سنة ١٩٥٧ فهذا صحيح ويلول اللي يجب ان اثلبه لهذا المؤمنوع الله م الله ومنعلى موطنع العصامة والنا لا

يظهر هنالك خطأ انا في سهو عنه ولا اعرفه ولكن الخطأ عندما يظهر هذا الخطأ ولا أقوم بتصحيحه. إذا أوافق معاليه على نقطمة الصوت الواحد مع الدائرة الواحده. هذا هو الوضع المعمول به في العالم وهذا هو الوضع الصحيح، لم يكن الموضوع هو موضع القوائسم وغير القوائم، كأن الموضوع هل يصوت الانسان بصوت واحد لنائب واحد ام لا اما ما ذهب البه بانه يجب أن يكون في تعديل القانون الجديد أن يكون كل نائب لدائرة وان تقسم الدوائر حسب التقسيمات الادارية كل دائرة لها نائب بكون في المملكة مثلاً ثمانين ناتب هنالك ثمانين دائرة، انا اقر هذا مع الأخ ومع كل الأخوان الذين تحدثوا في هذا الموضوع لكن هذا الموضوع ليس هو

كان على هؤلاء الناس بدل ان يطالبوا في ان يكون هذاك اصوات متعدده أن يطسالبوا أولا بتعديل الدستور فهم لم يتعرضوا التعديسل الدستوري وان يقواسوا بالقائمسه او بتعسدد الاصوات، لكن طالما أن الدستور وأضح ولم يتعرضوا له فكان تعيدل القانون في ذلك الوقت منذ سنة ١٩٩٣ هو تصحيحاً للقانون مع احكام الدستور وليس احداث قانون جديد. ولذلك فان ما مين الده الأخ عبداللطيف وثورته التي اتجملها يكن هو المتصود فيها تطع والمتصود ناحية

خصومة أي انسان وقبل صداقة أي انسان ان يكون الدستور مطبق تطبيقاً سليماً ومن لا يعجبه في الدستور ارجو ان يهاجم الدستور بل يطلب تعيدل الدستور وشكراً دولة الرئيس. دولة رئيس المجلس معالي الدكتور قسيم عبيدات. الدكتور قسيم عبيدات



شكراً دولة الرئيس، مع ايماني العميق بعدالة الانتخاب على اسساس الصبوت الواحد وهذا موقف لي معروف منذ عام ١٩٩٠، الإ الذي لست مع اجراء الانتخابات مع بقاء الدوائير الانتخابية كما هي عليه الآن اذ ليس منطقيا ربط كثير من الالوية مع بعضها البعض اضرب امثله مثلاً: لا يمكن ابقاء لواء الرمثاء مربوط مع لواء بلي كنائه في دائرته الانتخابية، ولا الاغوار الشمالية مربوطة لواء الكوره. لا مدا خليق مشاكل اجتماعية كثيره وفيه تعقيد للناخبين وعلم عدالة فمثلاً لا يوجد تمثيل للواء كلواء الكور،

الملاحظات التي ابداها معالي العين احمد الطراونه بتخصيص مقعد لكل دائرة انتخابية حتى نخرج من هذه التعقيدات وهذه الاشكاليات وشكراً دولة الرئيس.

القول بان هذا المجلس الكريم ليس مفعلاً

دولة رئيس المجلس معالى الدكتور معن ابو نوار. الدكتور معن ابو نوار

اعتقد انه اصبح لاغياً لان هذا التفاعل الجميل بين عقول خبيرة وبين قادة كبار في هذا الوطن بدانا دلالة قاطعة على نشاط هذا المجلس الكريم. كل دولة في الدنيا لها ديمقر اطيتها. الديمقر اطية البريطانية تختلف عن الديمقر اطية الامريكية وغيرها والامثلة كثيرة، ما قاله الأخ الاستاذ سالم مساعده واشارته الذكيه جدا الى ما صرح به دولة رئيس الوزراء في مجلس النواب ووعده بالمزيد من الدراسة والتحسين حقيقة جديره بالاهتمام والتفكير. القانون الحالي العضل من القيانون السيابق وهيو شيرع ازال المخالفة الدستورية التي تكلم بها معالى الاستاذ ابو هشام وهو افضل من القانون السابق لانه ايضاً يحقق العدالة كما اسلفت سابقًا. اما مسألة الحسابات بين عدد الناخبين في هذه الدائسرة الانتخابية وعددهم في دائرة التخابية أخرى فيختلف السبب من اجلها، هذاك دوائر انتخابية بريطانية لا بوجد فيها اكثر من ثلاثمائية نباخب ودوائر رستهمال نهياء عليه التخابية فيها ملة وخمسين الف ناخب وجدى الدائرة الانتخابية الواحده لمدينة واحد تقاسم الى الدائرة الانتخابية الواحده لمدينة واحد تقاسم الى الدائرة الاسرائية واكساورد

الغربية السخ, نصن لا نتكلم عن الانتخابات البريطانيـة ولا نتكلم عن الإنتخابـات الامريكيــة نحن نتكلم عن الانتخابات الاردنية ولدينا قانون جديد وافقت عليه الاغلبية البرلمانية الاردنية في مجلس النواب ووافقت عليه الحكومة لانها هي التى صاغته وهو يعطينا دفعة جديدة ديمقراطة الى الامام تمثلت بصورة خاصة بهذه الحكومة البرلمانية التي تعتبر الاولى من نوعها والتي نرجو ان تتكرر حي النهاية.

يا سيدي اعتقد انه اصبح واضحاً اننا بحاجة الى الموافقة على هذا القانون كما ورد من الحكومة واعتقد ان اغلبيتنا في هذا المجلس الكريم توافق عليه ونرجو من دولة رئيس . الوزراء ان يتكرم علينا ويكرر لنا ما تفضل به في مجلس النواب ان يكون الشأن قد انتهى نهائيا وشكرا

### دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس. المطروح الأن ليس بحثًا في اطار وشكل وحيثيات قانون انتخابي جديد هذا امر مستدرك سبتاح الغرصية انشاء الله للبحث فيه. المعروض والمطروح هو المواقة على قالون مؤقت، عدم قبوله يعلي العودم الى قالون سابق حقيقة لا يلبي مطالب وطموحات المعارضين للقانون المالي لا علي البيس دستورية ولا على اسس مناطقية ولا على اس تمثيلية. ولذلك ارجو واتمني على الأخوة الإعمان قبول والموافقة على هذا القانون بشكرا عسفا



# السيد سالم مساعده

قبل أن يتفضل دولة رئيس الوزراء بسالرد كنت اود ان اشير الى ملاحظة معينة وقد تكرر الاشارة بأن الدستور يتكلم عن المساواه فسي المادة (٦) منه بان الاردنيين امام القانون سواء لا تمييز بينهم، لا اعتقد في هذا المجلس او في مجلس النواب او في الحكومة من يجرؤ او يتطاول على هذا الحق وعلى احترام هذا الحق الوارد في الدستور، الاختلاف بين من يؤيد هذا القانون او أي قانون وغيره ومؤيد للاختلاف في الرأي بين مؤيد ومعارض لهذا القانون ولعدم توفر المساواه لا يعني باننا نعارض المادة هذه المنصوص عليها في الدستور الاختلاف يرد في تفسيرنا للنص الدستوري ولتفسيرنا فبي حكم القيانون بانسه هيل يحقيق المسياواه المتوخساه والمنشوده في اللص الدستوري او لا لا يمكن ان يتطاول الانسان في مثل هذا المجلس الكريم على انه لا ينشد المساواه المنصوص عليها في الدستور او المكفوله في الدستور، نحن نجتهد النا الول أن هذا النص لا يحقق مساواه وغيري يقول أن هذا النص يحقق مساواه اكثر مكسن قانون سَابِقُ الْكُنْ هَذَا لِمِي كَلاَ الصَّالِينَ لا يعني بانكالا للكر النفس السنوري ولا نقمل على

من الدستور تنص على المساواه، هذا في هذه الحالة عندما نضع تشريع ونقول ان هذاك من يأخذ بهذه الماده وهناك من لا يأخذ لا يجوز ان

يرد هذا الكلام ابدأ فليترك للرأي لا للدستور لاننا عندما نقول اننا نطبق الدستور اذا اختلفنا على الدستور نذهب الى المجلس العالى ولكن لا نقرر من تلقاء انفسنا ان هذا موافق للدستور او غير موافق، نحن نأخذ التشريع كتشريع واذا خطر ان هذاك خلاف في المجلس بين من يوافق على هذه الناحية من الدستور او هذه الناحية فهذه ليست معلاديات المجلس الما هي صلاحيات المجلس العالى لتفسير الدستور، ندن الأن امامنا قانون وطبقنا الدستور لن نوجد شك في الدستور، اذا ورد الشك عن الدستور فلذهب الى المجلس العالى أما اذا ذهب الشك في المراي فهذا خلاف فهو اشار الى ان الشك انما اخذ الدستور بهذا المعنى ومنا من اخذ بذلك المعنسى. هذه لا يجوز أن ترد في التشريع قطعاً انما يقال هذا رأي وهذا رأيك وشكراً.

دولة رئيس المجلس

الأن معالى المقرر يأتي الى القانون بعد هذه التوضيحات الجيده والمثمره.

قالون المؤقت رقم (١٥) لمنة ١٩٩٣. المادة (١)

دولة رايس المجلس

اللجنة توصى بالموافقة عليه كما جاء من النواب، هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

شكراً. موافقه. السيد القمرر

الماده (٢).

دولة رئيس المجلس الماده (٢) معروضه على المجلس الكريم.

موافقه. شكراً.

السيد المقرر الماده (٣).

دولة رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه.

السيد المقرر

موافقه وشكراً.

الماده (٤).

موافقه.

السيد المقرر

القانون بمجموعه.

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

(وهذا هو قانون المؤقت رقم (١٥) لسنة

القانون بمجموعه هل يوافق المجلس الكريم

١٩٩٣، قانون المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب كما ارسل للحكومة لاتمام المراسي

and the transport to be a first

long the first of soling of great a training

But to the first the street of the street of the street of the

But I have with he

مخرا بحسين لأول ملك المملكة الأردنس فالهاشمير

بعتتضى النقرة ١١٠ المسادة ١١ من الدستسور وبناء على ما قررد مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٧ بسر الله الرحمن الرحيم

# مجلس الأعياق



ارس ع ١٥١٥ ١٩١ wite 42/2/1/2/27.

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشسارة السي كتساب دولتكسم رقسم ١٥/١/١١/١٧ تاريسخ

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثامنه من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٢ المواققه على (القالون الموقت رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ كالون معدل المسانون الانتخاب لمجلس النواب) والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٩١٧) تساريخ ١٩٩٣/٨/١٨ كما ورد من مجلس النواب.

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته الثالثة عشره من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٦ كما ورد من الحكومة. أرجو احاطه دولتكم علماً بذلك واتمام المراسم الدستورية عليه.

واقبلوا فائق الاحترام،،

رليس مجلس الاعيان ~5D أحمد اللوزي

نعادق بمقتضى المادة ١٠١٠ من الدستور علسسى "القانون المؤتت الآتي ونامر باصداره وونسعه مونسسع التنفيذ المؤتنت وأنسانته الى توانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في أول اجتماع يعقده : -قانسون مؤقت رقم ( ١٥ ) لسنسة ١٩٩٢ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النسواب

المادة ١ مد يسمى هذا القانون ١ قانون معدل لقانسون الانتخاب لمجلس النواب لنسنة ١٩٩٣ ، ويترا مع التانون رقم سـ ٢٢سـ لسنة ١٩٨٦ المشار البه نيمايلي بالتانون الاصلي وما طرا عليه من تعديل كتانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدةالرسميسسسسنة

المادة ٢ مد يلغى نص الفقرة مد ب مد من المادة ٢٦ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -بيا من الناخب إن يكتب اسم الرشيح الذي يُرانب في انتخابه على ورقة الانتراع التي تسلمها من رئيس هيئة الانتراع ويمسودلمندوق الانتراع ليضعبا عبه وبحق الناخب اذا كان اميا أن يكلف رئيس الميلة بكتابة أسم الرئسم الذي يريد التخابه على أن يتلو رئيس المبابسة الاسم عليه بعد كتابته بمسمع مستعيلة الاقتراع ويسلمه الورقة ليسمها في المستدوق.

المادة ٣ - يلغى نص المادة ١ ٥٢ ؛ من القانسون الاصلي ويستعاش عنه بالنص التالي : --1 \_ اذا اشتملت ورقة الاقتراع على اكثرهن اسم من اسماء المرشحين يعتبد الاسم الاول مقسط

ب ... اذا كان اسم الرشح الدون في في تقالانتراع غير وانسح ولكنها تشبيل على ترائن تكفسي الدلالة عليه وتعنع من الالتبالي فيعتب الاسم على لنه لذلك الرشع .

VI/A/70013.

الحسين بن طلال

وزير الاوقاك والشؤون والمتدسات الاسلامية المكتور عبدالسلام المبادي

محضر الجلسة الثاملة المنعقدة في ٢٢/٢/٢٧

دولة رئيس المجلس

اعمال هذا اليوم.

والتعليم والتعليم العالي

الأن يأتي معالى مقرر لجنة التربيـة واللتعليـم

والتعليم العالى لندرس القانون الأخير في جدول

الدكتور سعيد التل: مقرر لجنسة التربيسة

قرار رقم (۱)

لمجلس الأعيان بتاريخ ١٩٩٧/٢/١ برئاسة

معالى مقرر اللجنة الدكتور سعيد التل وبحضور

الدكتور عبدالسلام المجالي، عبدالله مسلاح،

وذلك من اجل النظر في مسروع قانون الجامعة التطبيقية لسنة ١٩٩٤ المحال اليها من مجلس الأعيان لدراسته وإعطاء القرار المناسب

ذوقان الهنداوي، الدكتور عبدالعزيــز الخيــاط، كامل الشريف، الدكتور عبداللطيف عربيات. وحضر الاجتماع من الحكومة معالي الدكتور

عبدالله النسور وزير التعليم العالي.

أعضاء اللجنة اصحاب الدولة والمعالى السادة:

اجتمعت لجنة التربية والتعليم والتعليم العالى

Orner free

المسادة المساورة المسادة المساورة المسادة المسادة المسادة المسادة المسادة المساورة المسادة المساورة المسادة ا
يده من المادة
ويسمه الناور المحلس التناور ال
1 \$
1 1 1
المعدة (۱) ويصعل به من تباريخ تشره في الجريدة شطب عجارة (قلون الجاسة التباريقية استة ١٩٩٤) والاستعادية الرسوة. الرسوة. المعادلة

Service Lines

..

			4
المعاودة المعاودة المعاد المعاد والمعاد والمع	شطنب القترة (م).  أ - أولاً: امترة المبارة التالية (من مستوى المكالوريوس) بسد الملاة لا إذا المبارة التالية (من مستوى المكالوريوس) بسد التوليات الباسوة) الواردة في مطلمها.  التقرات بحدها. التقرات بحدها. الملكة من القرامي الإكاديوية والتربوية والقوية وفق نظام يسمدر لهذه الدائية.	ظمادة (۷) مواققة كما وردت من مطبع القواب	محضر الجلسة الثامنة المنعدة في ١٩٩٧/٢/٢٢
المائة كما ورفت في المشروع	قرار مجلس التواب	قرز اللجنة	
علة في الوفقين بات العيقاع مح والتوعية. ية وروح السل ع	تلقيا: مسج القترتين (د ، ح) لتصبيح (د) بالنص التللي : د ، القركيز على تعوق التقدة الإصلامية وقهمها الروسية والاخلاقية وتعوق الانتساء الوطني والقومي والعنها بالمعتسل 5 المريدة والاسلامية وتشر تراقها والاختسام بالقيم الأخلاقية بالقيم الأخلاقية (ح) .		مجلس الاعيان
	- شطب عبارة (ولمبلس الأمناء) الراردة قيها والاستمانية عنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	المسادة (ه)  موافقة كما وردت من ميطس الدواب. المدادة (۱)  موافقة كما وردت من ميطس الدواب.	
المسلمة (٥): الله العربية هي اشة للتربس في كليسات البياسسة	الملدة (٥) : مواققة بعد :	قرار اللجنة	كندي

Bill 4. 15.60

.

محضر الجاسة الثامنة الملعقدة في ١٩٩٧/٢/٢٢		مجلس الاعيان أو المجلس الاعيان الاعيان المجلس
	قرار اللجاة	قرار اللهذة (ب) عواقة كما وردت من مع القوة كما وردت من مع القوة (ج): واقت كما وردت من معا
	قرار مجلس اللواب	التراب المستطب عبدارة (جوسے مرجوداتها وحقوقها وأموالها) والاستطب عبدارة (جوسے مرجوداتها وحقوقها وأموالها) والاستطفاء عنها يعبدارة (جوسے الموالها ومرجوداتها) ورخوالها والاستطفاء عنها والمحقون المداني واعبدارها تقرة إنى المحقون المداني واعبدارها تقرة إلى المحقون المداني واعبدارها تقرة إلى المدانية واعبدارها تقرة اللها والاستطفاء المحتوان واعبدارها تقرة إلى المحتوان واعبدارها تقرة اللها والاستطفاء المحتوان واعبدارها تقرة إلى المحتوان واعبدارها تقرقها المحتوان واعبدارها واعبداره
ب-رسم المولدة المائمة المائمة بما في ذلك مولمة تقودها الهول والإشقال الطلبة ومتلوسة ومراهبة تقودها والإشراف على حسن سور السان في الجامعة حالية والمئة المئة والمئة و	الديدة كمنا وردت في المطروع	الكليات الدياسة التنات الدياسة الديات الدياسة الديات الدياسة الكليات

مكدامة إعماد

-

T	، ميشى الذو ف	محضر الجلسة الثامنة المنعقدة عام	-	مجلس الاعيان ما الما الما الما الما	1	
	موافقة كما وردت مز	المادة (۱۱) موافقة كما وردت من سياس التولي	قرار اللجاة	المدادة (د ۱) موافقة كما وردت من	فرار اللهلة	
	<ul> <li>اهناقة مادة جديدة برقم (١٠) ويالنص التالي:-</li> <li>المادة ١٠: أ- إلى أن يتم تعيين مجلس الجامعة تفول اللجشة المجامعة مباحريات مجلس الجامعة ويفول وترسما محامي الجامعة ويفول مجلس الجامعة على أن يتم تكوين مجلس المحداء يقول مجلس الجامعة الجامعة محامين مجلس المحداء وقول مجلس الجامعة محامين مجلس المحداء وقول مجلس الجامعة محامين الجامعة محامين المحداء.</li> </ul>	المعلق (۱۱) : موافقة بعد : أولا: اعادة ترقيم المادة (۱۱) لتصبيح المادة (۱). الأكاديوية التالية الواردة في مطلعها (الجامعة المجالس الكالي (تشكل في الجامعة المجالس الكالية (تشكل في الجامعة ثالثا: - احدادة تقرة جديدة برقم (۱) على النحو التالي :  ا حادة ترقيم القرات (ا، ب، ج، د) لتصبيح (ب، ج، د، م) حلى التوالي مع اعادة صياغة القوة (م) لتصبيح:  ه - أي مجالس أخرى يقرها مجاس الجامعة.	قرار مجلس اللولب	المدادة (١٠) تـ موافقة بـعـ: أو لا: اعادة ترقيم المدادة التسبيح المدادة (٨) . تقوا: الموافقة على القدرة (١) كما وردت في المشروع. تقوا: الموافقة على القدرة (ب) بحوث يصبح نص المدادة (٨) دون حسرف القورة (١).		قرار مجلس الله اب
		کروشد تد کالها و بسدر بعقصی	الدادة كما وردت في المشروع	الله حالتات الله الله الله الله الله الله الله	ي معلوم الماسية الماسية التي الماسية التي تقات اما الماسية	العادة كما ورنت في المشروع

المكذاحة إلحمل

.-

-

Bellevi Port

AV	محضر الجلسة الثاملة المتعدّدة في ١٩٩٧/٢/٢٢		مجلس الاعيان
	العادة (١٦) موظة كما وردت من مجلس التواب	قرار اللجة	قرار اللبطة العقة (١٥) موافقة كما وردت من مطبس اللوفي
	الله الله الله الله الله الله الله الله	ق ار مجلس القواب	قرار مجلس الذواب المستملدة ودا) : مواقدة بد: واقدة بد: واقدة المدة (١٠) : مواقدة بد: واقدة بد: واقدة المدن الانساه والاستملدة المسلم الانساء والاستملدة المسلم المدن المسلم المدن المسلم المدن المسلم المدن المسلمة
Vincential Control of the Control of	الإمبرية المسمول به، على أن يدارس الرئوس المراجع الإمبرية المسمول به، على الاداري وابقت كتصويات والامبرية المادية المادية والتقون. والمباسبة مراقبة وتدقيق حسابات المؤمنة والاحتاجة والتسهيلات التي تتمتع بها وقت والدوان فسكومية.		المهادة كما وردت في الشروع المهادة ما المهادة المهادة ويتحدما الرئوس ومولس المهادة ويتحدما ميلس المهادة ويقر ما مولس المهادة ويقر ما مهاد ويتخدى منا القانون.  الإنتائية وتعز المهادة

٨×

Sales Land

. ..

A1	محضر الجاسة الثامنة الملعقدة في ١٩٩٧/٢/٢٢		مجلس الاعيان
	المفادة ( • ۲) مواققة كما ورئت من مجلس النواب. المفادة ( • ۲) مواققة كما ورئت من مجلس النواب.	ق ال اللجنة	قرار اللجة الديا المدادة (۱۷) مواقة كما وردت من مجلس الدواب مواقة كما وردت من مجلس الدواب المدادة (۱۹) المدادة (۱۹)
	المدادة (۲۰): موافقة بعد: - شطب كلمة (معاهد) امناقة مادة جديدة الدادة (۲۱) بالتص التالي: - امناقة مادة جديدة الدادة (۲۱) بالتص التالي: الردنية المعمول بهما وذلك في الحالات غير المنصوص عليها في هذا القانون. المرافقة عليها بعد اعادة ترقيعها لتصبيح الدادة (۲۲).	قرار مجلس اللواب	المدادة (۱۱) : مرفقة بما الرعم مما ورد في أي قادين أخسر) المدادة (۱۷) المدادة (۱۷) المدادة (۱۷) المدادة (۱۷) المدادة (۱۷) المدادة (۱۳) المدادة (۱۳) المدادة المدادة المدادة في داخل حرمها وتوقير المدادة المدادة في داخل حرمها وتوقير المدادة المدادة في داخل حرمها وتوقير المدادة المدادة المدادة في داخل حرمها وتوقير المدادة المدادة المدادة في داخل حرمها وتوقير المدادة (۱۱) المدادة المدادة المدادة المدادة في موازنتها).  المدادة (۱۱) : موافقة بعد : المدادة فيها والاستدادة عنها بكلمة موافقة كما وردت من مجلس الدولب المدادة (۱۱) : المدادة المدادة المدادة (۱۱) : المدادة (۱۱) المدادة الم
have a	الله التي توسيدة الانتقامة والتطويات بمكنت هذا القداون وستدر السدر المنتقدة المنتقد	الدفاة كما وردت في المشروع	الداوة كما وردت في أي قدرن نفر تولي الاستروا المشروع الاعمار وترقو الرستيل الإعمار وترقو الرستيل الإي يقتشبها تحقق اهدائها المتشخب الذي تقرره والمتسلمات والتعمام بحياء وترمها، وتوقو الرفق المدرورة أيا.  وماها، وتوقو الرفق المرفق المدرورة أيا.  المنافق في المهامة على أن يقترن قراره إلى تنظيم المحافق المدائق المهامة التي المعافق المدائق المهامة التي المعافق المدائق المعافق المدائق المعافق المدائق المعافق المعافقة المعافق المعافقة ا

وعند مناقشة مواد مشروع القانون ارتساى بعض أعضاء اللجنسة المرأي في أن يكون الإشراف علسي كليات المجتمع المتوسطة التي يمتلكها القطاع الخاص تابعا لموزارة التعليم العالى، كما ارتأت اللجنة ان توضح للمجلس بان تتمتع هذه الجامعة كما سبق للجامعات الرسمية الاخرى بحرية التصرف داخل حرمها الجامعي والتي يقتضيها تحقيق أهدافها.

وبعد المداولة والمناقشة في مشروع القانون المذكور أعلاه قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب.

وتوصىي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على

أمين عام مجلس الأعيان لجلة التربية والتعليم والتعليم العالمي

دولة رئيس المجلس اذاً نحن ايضاً هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء معالي المقرر من تلاوة القانون. الجميغ موافقون.

> دولة رئيس المجلس شكراً، لناتني للمواد مادة ماده ونطرحها. السيد طاهر حكمت

السيد طاعر حكمت

عنواً دُولةً الرَّبُهِ فِي مِع احترامي لقرار اجنا التربية والتعليم الا الذي اعتقد أن أيراد بعض الاراء الدال الدالم الما من اعضاء اللجامة من

خلال سرد القرار الذي توصلت اليــه اللجلــة هو في غير محله واعتقد انه يضعف قرار اللجنة، وكنت اتمنى على اللجنة الكريمه لو انها لم تورد ما هي المناقشات التبي دارت قبل التوصيل الي القرار الأخير طالما ان القرار الأهير هـو الموافقة عله هذا المشروع كما ورد من مجلس النواب دون مخالفه.

دولة رئيس المجلس معالي جودت السبول. السيد جودت السبول

يا سيدي بالاضافة الى اوضحة معالى الاستاذ طاهر في الواقع ان توصيمة اللجنمة الموقده وضعتنا في درجة من الحيره، ابن سيكون مير ما ضمنته اللجنة في قرارها من توصيات، هل هي بصدد النراح بتعديل ما مشلاً ام انها اكتفت بـابراز تمليات لتـأخذ الحكومـة علمــا بهــا او ام ماذا؟ لقد ادرجت بعض التمنيات لكنها لم توصى بشأنها شيء والما اوصت في النهاية بالموافقة على قرارها وتضمن هذا القرار من التمنيات مسا اشرت اليه ولذلك لمن بحاجبة الى شيء من

> دولة رئيس المجلس معالى المقرر تفضل. السيد المقرر

شكراً دولة الرئيس، المايقة أن قانون الجامعة التطبيقية هو القانون رقم (٢) من حزمة من والمنت كوللين أيسلق باللطيم العالى الاول قانون

التعليم العمالي والقانون الشاني قمانون الجامعات الاردنية والقانون الثالث هـو قـانون الجامعـة التطبيقية في قانون رابع هو قانون هيئة الاعتماد للجامعات الاردنية. كان من المفروض أن يقر القانون رقم (١) ثم ارقم (٢) ثم يأتي هذا القانون رقم (٣) الذي يكمل هذه الحزمة، لكن الظروف وجدت وزارة التعليم العالي والحكومة الرشيدة ان يمرر هذا القانون او ياخذ السبق في ذلك لظروف تتعلق بموضوع هذا القانون بالذات، وبالتالي جاءت هذه الملاحظات وغيرها وهنىالك اكثر من هذه الملاحظات الحقيقة بحثت في هذه اللجنة وبالفعل قبلت على اساس ان القانونين الاول والثاني سوف يعالجها، القانون رقم (١) والقانون رقم (٢) والقانون رقم (٣) الأن قيـــد البحث في مجلس النواب وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً، الحقيقة على تساؤل معالى جودت السبول الشرع الطاهر له الظاهر، السه في توصية اللجنة او قرارها ما يتعلق بالملاحظات التي دارت بين اعضائها، هناك توصية وحيده هي الموافقة على هذا القانون ونبدأ بالقانون.

معالى الاستاذ احمد الطراونه.

السيد احمد الطراونه

انا اريد إن اتحدث عن قرار اللجنة كقرار من ناحية شكلية اذا سمحت،

اللجنة انتخبها المجلس وهي حره في أن تتخذ ما تريد ولكن يملك المجلس أن يوجه اللجنة أشره انتخبها المجلس وهي حزء أن التحد ما تريد

قرارها بعض الاخطاء وبعض النواحي الشكلية من حق المجلس، قرار اللجنة برأيي متناقض مع بعضه، عندما يقال ارتأت اللجنة، فارتأت اقرب الى قرار ثم اعطت قرار فصدر منها قرار متناقض. ارجو عندما يكون هذالك خلاف من الاقلية مع اللجلة ان يوضع في آخر قرار اللجلة ملحوظة بالشيء الذي يدور، فارتأى او خالف او وافق لخ، انما يجب على اللجنة اولاً ان تصل باكثريتها الى قرار ويؤخذ بهذا القرار ولكن كل ما هو ضد هذا القرار يأتي ملحق للقرار ولا يرد في صلبه القرار انما يورد ملحوظة على القرار ومن حق المجلس ان يوجه لجاله لهذه اللواحي وهذا اقتراحي الشخصى سواء وافق علينه والرأي للمجلس بالموافقة عليه. أن تعطي اللجنة القرار بالاكثرية وما يخالف الاكثرية يعطى بملحوظة في آخر القرار.

ولكن يملك المجلس أن يوجه اللجنة أذا وجد في

دولة رئيس المجلس

اللجلة ذكرت أن بعض أعضائها أسدوا ملاحظات ولم تتبني هذه الملاحظات اذا امرت واوصنتا بان نوافق علبي القانون والأن نبدأ بالقانون، معالي المقرر، المنية للعقول المراجعة المراجعة المراجعة

شكراً دولة الرئيس، الحقيقة لم يكن، هلك خلاف بيلي وبين اعضاء اللجنة بصورة أساب ية بالنسبة لمشروع قانون جامعة البلقاة البطنائية الملاحظات التي طرحت في القرار بهي في التا بامور مرتبطة بقانونين كمكن بالزيبين الكالوا



هل يوافق عليها المجلس الكريم؟

السيد المقرر

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

الماده (٣).

مو افقه.

السيد المقرر

دولة رئيس المجلس

المادة (٤).

مو افقه.

السيد المقرر

المادة (٥).

مو افقه.

السيد المقرر

المادة (٢).

السيد المقرر

الماده (٧).

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

And he was the

What he will not

دولة السيد زيد الرفاعي ... منصما مورمنا

دولة رئيس المجلس

سابقين لهذا الفانون وبالتالي هذه الملاحظات طرحت مثلاً في ملاحظة مهمة جداً لم يتضمنها القانون وقبلت على أن تأتي في قانون الجامعات في رسالة جلالة الملك الى دولة رئيس الوزراء يؤكد في رقم (١) من هذه الرسالة ان على مبدأ التجسير بين الكليات المجتمع والجامعات سيما ان هذه الجامعة سوف تتضمن كليات لسنتين وكليات باربع سنوات، لم يتضمن هذا القانون ومعالى وزير التعليم العالي ذكر أن مثل هذا الامر منوف يأت في قانون الجامعــات علمي اساس انه مبدأ يعمم على جميع الجامعات. الـذي اود ان اؤكده انه لم يكن هنالك خلاف بين اعضاء اللجنة فسي هذا الموضوع ولكن هذالك اجتهادات وشكراً دولة الرئيس.

دولة ركيس المجلس

الأن نأتي للقانون تفضل معالي المقرر حبيث اعفاك المجلس من تلاوة القانون ناتي الى مواد

السيد المقرر

الماده (١).

دولة رايس المجلس

الماده (١) مطروحه على المجلس الكريسم الموافقة عليها كما جاءت من مجلعل النمواب وكلمناه خايفت من مقارواع الحكومة معالية المعالمة المعا

was long or till a great gifter the best State of the state of the state of سر ما تلفاء عَمَّا إِنْ وَكُلْهِمَا الْأَوْمَالُ الْمُعَالِينَ الْمُعَلِينَ الْمُعَالِينَ الْمُعَلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعَلِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعَلِينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعَلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمُعِلِّينِ الْمِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِينِ الْمُعِلِيلِينِ الْمِينِ الْمُعِلِيلِيلِينِ الْمُعِلِيلِينِ الْمُعِلِيلِيلِيلِيلِيلِي

دولة السيد زيد الرفاعي

انا اعتقد ان الجامعة التطبيقية هي جامعة كبقية الجامعات انشئت بقوانين خاصة ولا علاقة لها بمؤسسات التعليم العالى الخاصة و لا يعقل ان تعطى جامعة واحده حق الاشراف عهلى كليات المجتمع الخاصة في المملكة من النواحي الاكاديمية والتربوية وهذا ما ادركته الحكومة الموقره عندما قدمت مشروع القانون، فالاشراف على كليات المجتمع الخاصة من مسؤوليات واختصاص وزارة التعليم العالى واذا كانت هناك ليه لالغاء هذه الوزارة كما سمعنا مع انسى شخصياً ارجو ان لا يتم ذلك فمجلس التعليم العالى هو الجهة المخولة بالاشراف على كليات المجتمع الخاصة وليس الجامعة التطبيقية او أي جامعة أخرى. سيدي الرئيس انا ادرك واتفهم الرغبة في عدم ادخال تعديلات على هذا القانون كي لا يتأخر صدوره فيما لو اعدناه السي مجلس النواب الموقر والدوره العادية لمجلس الأمه على مشارف الانتهاء. لكن يوجد في مشروع القانون هذا مواد ادخل مجلس النواب تعديلات عليها واعتقد أن هذه التعديلات بخاجة الى تعديل. لذا ارجو أن اقترح على المجلس الكريم قبل الموافقة على هذه الماده كما عدلت من مجلس النواب اصدار توصيه الني الحكومة الجليلة بتقديم تغريع يعيد هذه الماده الى الصبيعة التي وردت فيها فسى منسروع القشائون تخمشا قدمته الحكومة مستقبلا وساقترح ذات الاقتراخ بعد وراد المراج في والعجم مهميسالي غير إينامة

اذنكم لمواد أخرى في هذا القانون عندما نصل اليها وشكراً.

دولة رئيس المجلس دولة رئيس الوزراء. دولة رئيس الوزراء

نعم دولة الرئيس هناك توجه لدى الحكومة بالغاء وزارة التعليم العالى وربما يكون هناك توجه لالغاء وزارات أخرى.

على كل الأحوال الحكومـة تشعر واعتقد ان الكثيرين يشعروا مع الحكومة بتعثر مستوى التعليم الجامعي المتوسط. هناك اختلال مجمف حقيقة بين اعداد طلاب الجامعات واعداد طلاب كليات المجتمع هناك اكثر من مئة الف طالب جامعي في الاردن ثمانين الف منهم داخل الاردن وربما عشرين الف خارج الاردن في حين ان اعداد الطلاب في كليات المجتمع لا يزيد عن عشرين الف. هذه معادله غير مسبوقه في أي مكان في العالم، اختسلال بحتاج الي تصويب الاصل في الموضوع أن تكون القاعده الاوسع في كليات المجتمع والقاعده الاضيق أن تكون في الجامعات. هذاك رغبة لدى احكومة باصلاح وتصويب هذا التشويه وربما أن الرسالة الملكية الستأمية التئي وجهها جلالة سيدا الني الحكومة وضحت هذه الرنطبة وهذه الغابثة والأصل في موضوع هذا القالون مو التهيئة سَيِّرُ لَا الانتقالُ مِن التعليم العُالِي التَّنوسَكُ التي التعليم الجامع تحاج ألى ظلة تخالج ألى عميليز addin a Karan sedan and Karan and

جوهري أيجابي في هذا الاتجاه واعتقد بــان هـذا القانون مؤسس للتوجه نحو هذه النقلة المطلوبة واعترف بان قانون التعليم العالى واعترف بان قانون الجامعات يسمحوا بهذا التجسير لكسن الاراده الملكية جاءت لتفعيل ذلك وانا اطلب مــن الزملاء الموافقة على القانون طالما العطلبه البرلمانية قد اقتربت وحتى يعطونا الفرصة لقص رأس وزارة التعليم العالي وشكراً.

دولة رئيس المجلس دولة الاستاذ زيد الرفاعي. دولة السيد زيد الرفاعي

شكراً سيدي الرئيس، اشكر دولمة رئيس الوزراء على ما تفضل به وانا اؤبد توجه الحكومة في هذا المجال وبالتالي اؤيد المادة (٧) كما وردت في مشروع الحكومة تنص المادة

أ. تضم الجامعة الكليات الجامعية وكليات المجتمع العامة التابعة لجميع الدوائر الحكومية سواء القائمة حالياً او التي ستنشأ وذلك باستثناء الكليات التابعة للقوات المسلحة الاردنية.

هذا كلام واضح، اعتراضي على الاضافة او التعديل الذي ادخله مجلس النواب الموقر على مُذَةً المادة، أضاف مجلس النواب فقره (ب) الى المادة (٧) فقرة (١) تنص على مايلي: للوثني الخامعة الاثيراف على كليات المجتمع

المُحَامِّةُ أَنِي المِعلكية مين النواحي الاكاديمية أَوْرُهُ وَ اللَّهِ وَفِي نظام يصدر لهذه الغاية. الملاحظاتي تتعلق في الاضافة من

مجلس النواب واعطاء الجامعة التطبيقية المق بالاشراف على كليات المجتمعة الخاصة في المملكة من النواحي الاكاديمية والنربوية والفنيــة واعطاء الجامعة التطبيقية الحق بالاشراف على كليات المجتمع الخاصة في المملكة من النواحي الاكاديمية والتربوية والفنيــة، اذا كــان هنـــاك نيــه في أن تشرف جامعة على كليات المجتمع الخاصة لماذا هذه الجامعة، لماذا لا تكون مثلاً الجامعة الاردنية او أي جامعة أخرى؟

هذا ما اعترضت عليه و لادر اكبي ان الوقت. ادركنا ولا يوجد وقت لادخال تعديلات على هذا القانون نسبت وارجو ان يتكرم المجلس الكريم بالموافقة على اصدار توصية من المجلس الى الحكومة الجليله باصدار تشريع في المستقبل لاعادة الصبغة النهائية لهذه الماده كما وردت في مشروع المكومة الاصلى وشكرا.

> دولة رئيس المجلس معالى المقرر. السيد المقرر

بالنسبة للملاحظة التى تفضل بها دولة الاستاذ زيد الرفاعي الحقيقة من الضرورات التي فرضت انشاء الجامعة التطبيقية ابجاد قياده اكاديمية مهنية فنية لكليات المجتمع سوام كانت العامة او الخاصمة. اشراف وزارة التعليم العالي ضمن المعطيات المساميره لا توفر مثيل هيذه القيادة وبالتالي تقتضبي الضروروة بالفعلي لكليسات الخاصة إن تتضيري تديث مظلية الحامية التطبيقية بالسبة الملاحظة دواعة ابدو سمير

الاخرى لماذا لا ترتبط هذه الكليات بالجامعات الأخرى؟ هذه الجامعة من اسمها جامعة البلقاء التطبيقية بمعنى انها تؤكد على الابعاد المهنيبة والفنية التطبيقية في حين ان الجامعات الأخرى لم يكن اهتمامها بهذا الامر تهتم بامور أخرى لذلك اعتقد ان اشراف جامعة البلقاء التطبيقية على جميع كليات المجتمع العامة والخاصة ضروروة مهمة وضروروة ملحة ارفع سوية هذه الكليات. وكما تفضل دولة رئيس الوزراء الحقيقة اعطاء وضع الجامعات في اطار الجامعة التطبيقية يعطيها اهتمام خاص واهمية خاصة ونعتقد ان من خلال هذا الاهتمام الضاص والاهمية الخاصة سموف يدفع بالطلبة اكثر الالتحاق بهذه الكليات، نحن الهرم مقلوب

مفروض يكون عندنا ١٠٠ الف طالب في كليات

المجتمع يقابلهم ٢٠ الف او ٢٥ الف طالب في

الجامعات، المعادلة القائمة هني العكس وهذا في

هرم القوى العاملة عيب كبير ولا بد من تصويبه

ونعتقد ان جامعة البلقاء التطبيقية بهذه الرؤينا

سوف تعمل على تصويب هرم القوى العاملة

والحقيقة الخطأ في هرم القوى العاملة سبب

اساسي ورئيسي من اسباب البطالة في الاردن.

ونعتقد ان مثل هذه الجامعة سوف تصنوب مثل

معالى الدكتور جواد العناني.

الدكتور جواد الطائي

اعتقد فقط الطلاقاً من النقطة التي تقضل بها

www. Gray

هذا العيب في البطالة وشكراً.

دولة رئيس المجلس

النقطة الثانية اعتقد ان مجلس النواب كان قد عدل اصلاً وهو يدرس عدل صفة الجامعة المطروحه هذا فالاصل كانت جامعة يفهم منها انها مؤسسة وطنية لا تسعى لتحقيق الربح اصلا رسمية ثم عدلها مجلس النواب في المادة (٣) عدلها لتصبيح جامعة هذه الجامعة اصبحنت جامعة رسمية تسمى جامعة البلقاء التطبيقية وذلك عندما حولها بصقة الجامعة الخاصة الي فندم غير معتبه والسوال المطعنون عابلمه الهاسنة

دولة رئيس الوزراء ومعالى الدكتور سعيد التل. اعتقد اننا يجب ان نميز بين الهرميه المطلوبة في سوق العمل والهرمية المطلوبة في التعليم، لا يوجد في العالم أي جامعة في أي دولة اعرفها فيها طلاب في الجامعة المتوسطة اكتر من طلاب الجامعات العادية بالعكس اعداد الطلاب في جامعات الولايات المتحدة الذي يدرسون في الجامعات العادية اضعباف الذين يدرسون فى الكليات الجامعية، المهم هذا في داخل هرم العمل يكون اصحاب الكفاءات المتوسطة اكثر بكثير من اصحاب الكفاءات على المستوى الجامعي وهذا لا يشكل الرافض لكليسات الجامعات المتوسطة الاجزء منه.

هكذا كان المشروع الاصلي مهنى ليست جامعة جامعة رسمية فهو بذلك اعطامها صلاحيات إنافية من هذه الضفة من جملتها الاطلاعا بمسؤولية الإثيراف اورها يسمى بالاعتماد ممكن الم فد بنشا بهذا في قانون الاعتماد الحمالة واعطاعات إن الاسراف على كلهات العاسية العارسية



وكيف يمكن أن تنظم هذه العملية لنرقى بالقعل لا بالاسم بالعملية التربوية في الاردن؟ اعتقد أن هذا سؤال كبير جداً ومطروح وما طرحه دولة الميد زيد ارفاعي حول هل يجوز حتى بعد تغيير الصفة صفة الجامعة من صفة الخاصة الى الصفه الرسمية، هل يجوز أن نعطيها صلاحيات الاشراف على كليات المجتمع؟ في رأيي أن هذه قضية لا تتسجم مع الترجه الحالي للحكومة في التخصيص وباطلاق القربة الخاص واعطائه الحرية اكثر.

لذلك سيدي فأنا اضم صوتى مسع فهمسي التناسق القانوني لهذا الطلب لكن اضم صوتي الى صدوت دولة الإستاذ زيد الرفاعي بتقديم توصية الى الحكومة باعادة النظر في هذه المادة بعد صدورها وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً، معالى الدكتور عبداللطيف عربيات.

الدكتور عبداللطيف عربيات

الغطورة (كا) منوا المدادة (٧) التعن النمار البها دولة النمار البها المرادة (١) التعن النمار البها المرادة النمادة النمادة المرادة الم

حكومية وكانت هناك كليات مجتمع خاصسة تثبع وزارة التربية والتعليم، عندما انشستت وزارة التعليم العالي عام ١٩٨٥ اتبعت جميع الكليات الحكومية والخاصة الى هذه الوزارة، وهناك تجربة عشرة او اثني عشرة سنه من التعلمل بين وزارة التعليم العالي وكليات المجتمع، وزارة التعليم العالي ليس بها جهة اكاديمية فنية تربوبة تقوم بالاشراف على كليات المجتمع الخاصة فلو خيرنا من الجهسة التي تشرف على كليات المجتمع الخاصة هل وزارة التربية والتعليم وقد نقلت منها الى وزارة التعليم العالي، هل هي وزارة التعليم العالي وما الجهة الفنية التي تقوم بالاشراف فنيا وتربوبا الجهة الفنية التي تقوم بالاشراف فنيا وتربوبا على كليات المجتمع الخاصمة ام مجلس التعليم على كليات المجتمع الخاصمة المحتمية المحتمي الحالي وما الجهة الفنية التي تقوم بالاشراف فنيا وتربوبا على كليات المجتمع الخاصمة ام مجلس التعليم العالي المجتمع الخاصمة ام مجلس التعليم العالي المجتمع الخاصمة ام مجلس التعليم

انشئت لهذا الهدف وهي جهة فيها العلصر الاكاديمي فيها العنصر الفني فيها الجهة المخولة للاشراف الفني والتربوي والاكاديمي على مثل هذه الكليات.

اقول ومن مجال الاطلاع على هذه التجربة أن الجامعة التطبيقية هي الجهة الاولسي بالاشراف على كليات المجتمع الخاصة لوجود المنزطلة التي هي من جلس الاختصاص لان كليات المجتمع المتال في مسار اكاديمي او مسار فني بتني مهني تعقيل و من اختصاص الخاميسة التطبيقية المداولية المداو

فيه جهة تستطيع أن تقوم بهذه المهمة.

اذاً الجهة المعنية بذلك هي هذه الجهة التي انشئت وهي فنياً القادرة على الاشراف على هذا الجانب، ومعلسوم الزمسلاء الكسرام أن الكليسات الخاصة ليست للجهة الحكومية حق ادارتها بل تشرف اشرافأ اكاديميا تربويا فنيأ وهــذا هــو المناط وهذه الفقرة من المادة التي جاءت هنا فسي مكانها، اما وكما قال معالى المقرر لماذا هذه الجامعة بالذات وليس جامعة حكومية أخرى؟ اقول وكما قلت انه من جنس الأختصاص وهمي المخولة وهى المسؤولة على نظيرتها وبنفس المستوى من الكليات الحكومية والخاصة من حيث الاختصاص مهلى الجهة المخولة لذلك. ولهذا ارى ان هذه الفقرة التي اضافها مجلس النواب في مكانها وتضع الامور في نصابها سواء بقيت وزارة التعليم العالى قائمة أم تلغى فهذا الامر في نصابه وفي مكانسه كما ارى.

دولة رئيس المجلس

قبل ان نعطى الكلام لمعالى وزير التعليم العالى يحب الأخ جواد والأخ ذوقان الهنداوي ان يدلوا بارائهم حتى نرى الأجوبة التي ممكن ان يتولاها معالى الوزير

معالى الدكتور جواد العناني، الدكتور جواد العنالي معالم الدكتور جواد العنالي المعالم ا

المست مخالفاً فكرة ضرودوة الاسراف على الكليات الجامعية المتوسطة الخاصة ولكن على الكليات الجامعية المتوسطة الخاصة ولكن مسال الكليات على المسال المسال

حضر الجانبة النافية المعددة في ١٠٠١/١/١٠

هنا نتحدث عن جامعة، الاشراف بجب أن يترتب عليه قرارات معينة هل سنعطى هذه الجامعة ونفوضها صلاحية اغلاق جامعات او مخالفتها او متابعتها ما الذي سيترتب على هذا الاشراف؟ لو كان في قانون مجلس التعليم العالى صلاحيات بصفته جهة مسؤولة ومخولة بالاشراف على كل التعليم العالي في المملكة فيكون لهذه الجهة الحق في ان تفعل يجوز الأن لمجلس التعليم العالى ان يفوض تلك الجامعة بالاشراف لكنه لا يفوضها بحق تطبيق العقوبات علها اذا خالفت بـل يجب أن يكون هنـالك جهـة أخرى والافان هذا القانون يجب ايضاً ان يشتمل على صلاحيات اضافية لهذه الجامعة تحولها او تعطيها حق تطبيق عقوبات معيلة او اتخاذ الاجراءات الرادعة بحق الكليات الجامعيمة الخاصة المخالفة لاحكام هذا القانون.

لذلك سيدي إذا ارى أن تعاد هذه المسؤولية الى مجلس التعليم العالى وبعد ذلك بجوز للمجلس التعليم العالى من ناحية فلية أن يعطى حق الاشراف والمراقبة للجامعة المعلية وبعد ذلك له الحق أن يتخذ القرارات التي يراها متاسبا بحق الكليات المخالفة وشكراً.

دولة رئيس المجلس المعالى السيد احمد الطراونة.

السنيد الحجد الطراقات السنيد المدارية المستوان المستوان



دولة رئيس المجلس شكراً معالى ابـو هشـام، الأن معـالي الاسـتاذ ذوقان اللهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي

دولة الرئيس، لجنة التربية والتعليم بحثت هذه النقطة بحثاً مستفيضاً وكان هسالك عدد من الإعضىاء يبرون الرأي الذي ذهب اليسه دولسة الاستأذ زيد الرفاعي وكنت أنا من بينهم وهي بقاء كليات المجتمع الخاصة تابعة لوزارة التعليم العالى حالياً او مستقبلاً ولكن معالى وزير التعليم العالي الذي حضار الجاسة اكد لاعضاء اللجنة بان الحكومة مقبلة على الغماء وزارة التعليم العالي. فهل تبقى كليات المجتمع الخاصة في هذا الحال سائبة غير مرتبطة لاية جهة وبما ان مشروع القانون الحالي الذي ننظره يرسم انشاء جامعة تطبيقية تعطى صلاحية الاشراف وتعطي صلاحية الاشراف على قطاع من كليات المجتمع وهي كليات المجتمع الحكومية ولكسي لا تبقى نظيراتها وهي كليات المجتمسع الخاصسة منفصلة لقد وجدت اللجنة أنه من المناسبة أن يتبع هذا القطاع قطاع كليات المجتمع الخاصة ابضا لجامعة العلوم التطبيقية وهي الجهنة المناسبة برايي بعد او علد الغباء وزارة التعليم العالى اكثر من أي حمة أخرى حتى أكثر من مجلس التعليم القالي لانها مي الجامعة التطبيقية المائية أمن العفروض اذا كانت لا

تطبق حالياً النظرة التي يجب ان تطبقها وهي ان تكون كليات مجتمع مهنية فيجب في المستقبل ان يصار الى تعديل اوضاع هذه الكليات لتكون كليات تطبيقية فقط و لا تعنى بالعلوم الانسانية او النظرية وشكراً.

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس انا واثق تماماً ان اعضاء اللجنة الكريمة عندما بحثوا في هذا الموضوع لم يغب عن ذهنهم ان هذا القانون هو قانون من جملة قوانين تستهدف اصلاح وتصحيح واعادة هيكلة قطاع التعليم العالي فمي الاردن ومسن جملتها التفكير في الغاء دور وزارة التعليم العالي. هناك قانون منظمور امام مجلس النواب قانون هيئة الاعتماد وهو القانون الذي قد يحل مستقبلا محل قوانين الجامعات وقوانين التعليم العالي.

ولحي هذا القانون هناك مسواد ستعالج القضايا الذي تعرض لها معالى الأخ جواد فقط اردت ان الخول ان النظرة اللي هذه المادة والى هذا القانون يجب أن لا تكون معزولة عن التوجمه ألعام للعكومة والذي عبرت عنه رزمة امبلامات وتشريعات تقدمت بها الى مجلس الامة وشكرا.

دولة رئيس المجلس ممالي عبدالله التسور ... عامم بنميما لبال معالى وزير التطبي العالى منطقة من معالى وزير التطبير العالم وزير التطبير والمعالم الرحمن الرحمن سيدي كما الطبير معالى المقرر ودولة رئيس الوزراة وبعثش

الاعضاء المحترمين. هذا القانون هـ و جزء من كل واقد تقدمت الحكومة بمجموعة متكاملة لاصلاح اللتعليم العالى واعادة النظر في اعماقه في حقيقة الحال وليست هذه عملية اصلاح شكلية، وسوف آخذ هذه الفرصة لاتور المجلس الكريم بالطرح الذي تفكر به الحكومة.

التعليم المتوسط بل العكس هو الصحيح والتعليم

العالي المتوسط يعني للسنة والسنتين والثلاث

سلوات بعضه واقول بعضه وريما اقله يجب أن

يسمح بالانتقال الى تعليم اعلى ولكن البعض

الآخر والاجل والاكبر هذا هو المعمول بـ في

تجربة الشعوب أن التعليم العالى المتوسط ختامي

وانتهائي بحيث يؤهل الفرد او الممرضة أوج

اولاً: الحكومــة رأت ان دور وزارة التعليـــم العالى يجب ان يعاد النظر به كلياً، فيعاد اسناد دورها الى الجامعات والى المجالس المختلفة حتى تنطلق كل جامعة وتعيش مسيرتها كما ينبغي لها وان وجود مجلس واحد للتعليم العالي في المملكة من شأنه ان يقرب الجامعات بعضها من بعضها الاخر فتصبح نسخاً بينما يجب ان تكون متكاملة وتؤدى بعضها ما ينتقص البعض الأخر وتسد أي عجر أو أي ضعف أو أي تخلف، ثم سيطاق الجامعات موضوع الاختصاص فيصبح تخصص هذا وتخصص هناك وكان لا من النظر الى كليات المجتمع باعتبارها حلقة انتقالية بين التعليم العام والتعليم العالى وليس من الصحيح ابدأ أن يكون عدد الطلبة الجامعيين يزيد عن خمس اضعاف عدد

ادارة بل يسند الى جهة اكاديمية علمية كجتمعة تطبيقية ان تشرف على كليات المجتمع وكما هو معروف كليات المجتمع عددها خمسون وهي أ نوعَان نوع حكومي يتبع الى الوزارة ادارة وفاأً والجزء الآخر هو قطاع خاص بنبع الوزارة من الناحية الفيية فقط، وقد ابقي على هذا أي أن الكليات الجامعية المتوسطة تتبع الى الجامعات فنياً في حَالَة القطاع الضاص وأداريا وفلياً فم والمة قطباع الحكومة، والما المناق

الحياه و لا يواصل. وجرى في بلدنا اجحاف كبير بحيث اصبح التجسير من التعليم المتوسط الى العالى اصبح صفراً، ولكن نتيجة لضغوطات ووجاهة هذا الرأي جاءت احدى الحكومات وسمحت بالتجسير ولكنه بقي تجسيرا حبيباً جداً ولا يزيد عدد الذين سمح لهم بالتجسير عن فئة من اكثر من ١٢٠ ألف متخرج. ولذلك هذا الشيء رمزي واقل من رمز وليس شيئاجديدا. النقطة الثانية - التي اريد ان اتقدم بها من

العامل الو الغني الى مهنة معينة ثم يخرج الى

المجلس الكريم ان وزارة التعليسم العالي هي وزارة من الموزارات لا يوجد كفاءة في وزارة التعليم ولا يضيرها هذا ولا يشينها لا يوجد امكانية ان تشرف هذه الوزارة على خمسين كلية مجتمع بحوالى تسعين اختصاصا مختلفا ومن قبل عشرة موظفين، هذا شيء متعذر وغير صحيح ولذلك الاشراف ليس شيئاً جديداً.

الطرح هذا ان يسند ليس السي وزارة ولا الى



السيد المقرر

الماده (۱۳).

موافقه.

السيد المقرر

الماده (١٤).

السيد المقرر

Males (01).

دولة رئيس المجلس

دولة الاستاذ زيد الرفاعي.

دولة السيد زيد الرفاعي

ملاحظة حول الفقره (جـ) من الماده (١٥)

ولا اعتقد ان هذه الملاحظة لها أي علاقة بزرمة

قوانين او شيء يتعلق بالتعليم العالي، باسيدي

تحصل اموال الجامعة وفقأ لقانون تحصيل

الاموال الاميرية المعمول به على أن يمارس

رئيس الجامعة صلاحيات الحاكم الاداري ولجنة

تحصيل الاموال الاميرية الملصوص عليها في

القالون. تعلمون سيدي والنا مشاكد أن جميع

اعضاء المجلس الكريم على اصلاع لانه فتر

قابون تحصيل الأموال الامترية التحاكم الاداري

هذا هو المحافظ أو المتصدرة أو مدين سهد مدا هو المحافظ أو المتصدرة أو مدين القطفاء مدر المحافظ منه عمل فيلتها مد يصال ما ولجلة تحصيص الأموال الأمورية تتكسون موج

تنص الفقره (جـ) من الماده (١٥) على مايلي:

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

الامة طرح الحكومة بالغاء وزارة التعليم العالي فليس من صحة الامور ان تسند كليات المجتمع الرسمية الى هذه الجامعة واما الخاصة فتسند الى وزارة لان التبرير برايسي الشخصىي مع ان هذا غير مطروح امام المجلس الكريسم ليس طرحاً مناسباً وامل مـن المجلس الكريـم ان يقر الماده كما جاءت، على انه لا بد لي من الضاح لماذا الحكومة تقدمت بشيء ومجلس النواب عدل ذلك لان هذا القانوهن مسودة هذا القانون جاءت منذ اكثر من ثلاث او اربع سنوات وانسا جرى تعديله وتغييره وفق هذه المستجدات أي انفا لم نتقدم نحن بمسودة هذا القانون وانما كمان منذ كان معالي الدكتور سعيد الثل وزيـر التعليـم العالي ورئيس الوزراء كان عبدالسلام المجالي ونحن غيرنا في القانون بما يناسب التطورات الذي حصلت وشكراً، سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس

الأن نائي الى القانون. معالي المقرر.

الحقيقة اغذاني معالى وزير التعليم العمالي بالملاحظات التي كنت اود ان ارد بها على أخسي معالى الدكتور جواد، لكن احب قبل الانتقال للمادو، الذكر العد الثالث في رسالة جلالة الملك لَىٰ دُولُهُ رَئِيسَ ۚ الْوَزِرَاءُ يُقُولُ فَيْهَا جَلَالُهِ: ان

تعليمياً وادارياً وماليا ويخلق مؤثرات سلبية على مخرجات التعليم في هذه المرحلة. وشكراً.

دولة رئيس المجلس

الحقيقة حول هذه المادة وملاحظات دولسة الاستاذ زيد الرفاعي وما دار من حديث كون هذا القانون جنزء من حزمة قوانين لاحقة وموجودة، اخشى انه اذا اوصى المجلس بملاحظات متعددة قد تتأثر هذه الملاحظات بما يرد من احكام القوانين الأخرى، فنحن لماذا لا نفوض اللجنبة لجنبة التربيسة والتعليم والتعليم العالي ان تثابع مع الحكومة ومع مجلس النواب حزمة القوانين وتكون المحصلمة اراء دولمة زيد الرضاعي والاراء الاخدى لان هذه اللجنة فيها روساء جامعات وفيها عمداه وفيها تربويسون تقاه، المقبقة اخشى ان أي توصيات جديده تتاثر بما سوف سيأتي من قوانين اخرى فما رأي دولة ابو سمير.

دولة السيد زيد الرفاعي موافق سيدي.

دولة رئيس المجلس شكراً، نأتي للماده (٧) وهـي مطروحـة على المجلس الكريم للموافقة عليها كما جاءت من

مل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

السيد المقرر الماده (٨). دولة رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٨) كما اوصت اللجنة؟

موافقه. السيد المقرر الماده (٩). دولة رئيس المجلس. هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقه. السيد المقرر

الماده (١٠) موافق عليها كما وردت من مجلس النواب. دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ مو افقه. السيد المقرر

الماده (۱۱). دولة رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقه.

السيد المقرر الماده (١٢) موافق عليها كما جاءت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

الحاكم الاداري رئيساً ومن محاسب المقاطعة ولحد اعضاء الادارة المنتخبين عضوين.

ما هي صدلحية الحاكم الاداري في هذا القانون؟ هي او لاَ نشر اسماء المكلفين الذين لا يؤدون الاموال الاميرية المطلوبة منهم والمبالغ المطلوبة في الجريدة الرسمية، واذا تخلفوا عن الدفع بعد ستين يوم من تاريخ النشر يقوم الحاكم الاداري بحجز اموالهم لاستيفاء المبالغ المطلوبة وله الحق في بيع الاموال الغير منقولة وقرارات الحاكم الاداري تكون بناء على طلب الجابي الذي عليه بمجرد وصول قرار الحجز ان يصطحب المختار او شخص يعبث الحاكم الاداري وأن يدخل الى منزل المكلف أو ارضمه او متجره وان يحجز من مقتنياته، والحاكم الاداري أن يصدر قراراً بالدخول عنوه السي المنزل او العقار وان يستعين بالشــرطـة، ولـــه ان يوقف في دائرة تسجيل الاراضي بيع الاموال الغير منقؤلة العائدة لاي مكلف او تأمينها او فراغها او انتقالها.

هل المقصود سيدي الرئيس ان تعطي كل هذه الصلاحيات الواسعة الى رئيس الجامعية ولماذا هل يجوز مثلاً لتحصيل الرسوم الجامعية من الطالب أو اولياه أمورهم؟ اعتقد أن الاصبح تعثير أموال الجامعة من الاموال الاميرية لكن يتم تحصيلها وققاً لقانون تحصيل الاموال الأميرية. وبالتالي اقترح أذا سمحتوا وأذا وأفق المجلس الكريم أيضاً على مجرد اصدار توصية المجلس الكريم أيضاً على مجرد اصدار توصية الي الحكومة الجليلة بأخذ هذه الملاحظات بعين

الاعتبار في المستقبل بعد اقرار هذا القانون وشكراً.

دولة رئيس المجلس شكراً، دولة رئيس الوزراء. دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس نتمنى على معالى المقرر فقط ان يؤكد للحضور بان هذا امر غير مستحدث وليس امر جديد بل هو امر مطبق في كل الجامعات وشكراً.

دولة رئيس المجلس معالي المقرر.

معاني المقرر السيد المقرر

الحقيقة دولة رئيس الوزراء اعتاني ومثل هذه الماده موجوده في جميع قوانين الجامعات؛ واثناء المناقشة بحث هذا الموضوع ووعد معالي وزير التعليم العالي انه سوف ينظر بهذه النقطة وبهذا الخصوص وشكراً.

دولة رئيس المجلس ؛ دولة الاستاذ زيد الرفاعي.

دولة السيد زيد الرفاعي .
سيدي الرئيس هل تسمح بان اسأل السيد المقرر ان يلفت نظري الى أي ماده في قانون الجامعة الاردنية هذا النص موجود فيها؟ وشكراً.

السيد المقرر

الحقيقه الماده غير متوفره لدي لكن مثل هذه الماده موجوده بالنسبة لجميع المؤسسات العامة التي لها علاقة بالاموال اللعامة وتحصيلها،

بعد اقرار هذا القانون فضايا متعلقة بالاموال العامة وتدخل في قضايا ومشاكل وبالتالي مثل هذه الماده او ماده مقاربه

ومشاكل وبالتالي متل هده الماده او ماده معاربه لها لا بد ان يتضمنها قانون الجامعة حتى ستطيع ان تسير امور ها الماليه بدون أي معوبات او مشاكل وشكر أ.

دولة رئيس المجلس

يعني في ضوء اقتراح دولة ابو سمير، اذا كان جميع المؤسسات تخضع لقانون تحصيل الاموال الاميرية دون اعطاء رئيسها او مجلسها فلابد من انسجام التشريع في المملكة.

السيد المقرر :
دولة الرئيس، نوقشت هذه النقطسة في اللجنسة 
روعد معالي وزير التعليم العبالي ان هذا الامر 
سوف يعيد النظر به ولكن لم تبحث اللجنسة بهذا 
الموضوع من منطلق عدم اعبادة القانون وهذه 
القضية البسيطة الى مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس اذا الحكومة تستمع الى هذه الاراء ولا بد ان المجلس سوف يتنابع عن طريق اللجنة وعن طريق أي بحث للقوانين القادمة لتستوفي هذه

اذاً الماده (١٥) هل يوافق المجلس الكريــم عليها كما اوصت اللجنة؟ موافقه.

السيد المقرر الماده (١٦). دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقه. السيد المقرر الماده (۱۷).

محضر الجلسة الثاملة المنعقدة في ٢٢/٢/٢٢

دولة رئيس المجلس دولة السيد زيد الرفاعي. دولة السيد زيد الرفاعي :

اسف سيدي الرئيس وهذه آخر مداخلة، مجرد ملاحظة على الماده (١٧) وهي في الواقع دفاع عن الجامعة وعن حقها.

مشروع القانون كما قدم من الحكومة اعطى الجامعة الحق باقامة الابنية والانشاءات داخل الحرم الجامعي الخاص بها وفقاً للتنظيم الذي تقرره والمخططات والتصاميم التي تراها مناسبة وتقديم الخدمات العامة داخل حرمها وتوفير المرافق الضرورية لها.

هذا ما نصت عليها المادة (١٧) لمشروع القانون المقدم من الحكومة. الا ان مجلس النواب الموقر عدل هذه المادة باضافة عبارة (شريطة الحصول على الترخيص القانوني) يعني يجبب الحصول على ترخيص من المانة العاصمة أو البلاية و هذا الترخيص بحتاج الى مخططات واجراءات ونقابة، اجراءات معقدة لا لروم لها وتدخل في مخططات الجامعة وفي حرمها. ايضا سيدي اقترح بان تصدر عن المجلس الكريم توصية الى الحكومة الموقدة باعادة نص هذه الماده الى الحكومة الموقدة بالمقدمة في مشروعها وهذا الاقتراح ينسجم مع



ما ارتأت اللجنة القانونية المحترمة ان توضحه للمجلس وشكراً.

> دولة رئيس المجلس: معالي وزير التعليم العالي. معالي وزير التعليم العالي

الحقيقة انا اويد دولة السيد زيد الرفاعي من حيث انه لماذا تحرم هذه الجامعة من نفس الصلاحيات الممنوحة لغيرها من الجامعات ولكنه اجتزأ من التعديلات التي اجراها مجلس النواب مطلع المساده التبي حذفت الـنزغيم، التـي حذفت القول على الرغم مما ورد فــي أي قــانون

حتى لو الغي هذا المطلع لا يجتلف بحق الجامعة بان تعمل كل الترخيصات والمخططسات لمبانيها حتى لو الغي هذا النرغيم.

ولكن هذا النرغيم هو تحفظي لاية قوانين فمي المستقبل ستلخي حقها في ذلك هذه واحده ولكن الاجداف الذي لحق هو شريطة الحصول على النرخيص القانوني الفقرء الثانية اشد من الاولسي، لان اذا جامعة ارادت بناء شيء علمي أي بشاء علمي عليها أن تذهب الى البلدية وتأخذ منها رخصة وفي هذا تعويض وكلف على الجامعة، ولذلك اؤيد ان تسجل هذه الملحوظة التي سجلها دولة الرئيس واؤيدها وآمل ان نكون في محضر الجلسة حتى يتم تعديل المساده فسي المستقبل

اذاً الماده (١٧) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما اوصت اللجنة مع التأكيد بالفعل على

الحكومة ان تراعي هذه الامور في خطواتها المستقبلية لتنظيم هذا المرفق في خطواتها المستقبلية لتنظيم هذا المرفق الهام والذي من اهم مرافق الدولة وتنظيم شعبها.

مو افقه.

السيد المقرر: الماده (۱۸).

دولة رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم عليها كما اوصت

موافقه.

السيد المقرر الماده (١٩).

دولة رئيس المجلس هل يوافق المجلس عليها؟ مو افقه.

السيد المقرر الماده (۲۰).

دولة رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

السيد المقرر:

المادة (٢١).

دولة رئيس المجلس دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقه.

السيد المقرر القانون بمجموعه. دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على القانون موافقه. وشكراً لكم جميعاً. (وهذا هو قانون الجامعة التطبيقية لسنة

بمجموعه كما اوصت اللجنة. ١٩٩٤م كما سيرفع للحكومة لاتمسام المراسم الدستورية عليه).

# قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٧ قانون جامعة البلقاء التطبيقية

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون جامعة البلقاء التطبيقية لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

الجامعة : جامعة البلقاء التطبيقية ،

المجلس : مجلس التعليم العالمي .

الرئيس: رئيس الجامعـــــة .

المادة (٣)

تنشأ في المملكة جامعة رسمية تسمى جامعة البلقاء التطبيقية مركزها السلط، وظيفتها الأساسية اعداد الكوادر البشرية المؤهلة أكاديميا وفنيا والمدربة عملياً على المستوى الجامعي والمستوى الجامعي المتوسط لمختلف احتياجات المجتمع ومتطلباته.

المادة (٤)

للجامعة شخصية اعتبارية مستقلة مالياً وادارياً ، ولها أن تقاضي وتقاضى بهذه الصفة ، ولها حق التملك والبيع والرهن والاقتراض والتبرع وقبول التبرعات عن طريق الوقف والمنح والوصيايا والهبات واجراء التصرفات القانونية وابرام العقود، وأن تنيب عنها في الإجراءات القضائية أو الناشئة عن أعمالها المحامي العام المدنى، أو من تتيبه أو أي محام تعينه لهذه الغاية.

The property the stage of the Configuration of the

Balting the origination of the trade part of

بسم الله الرحمن الرحيم



مجلس الأعياج

114/51/106 17

الوافق المحام المراج المحقم دولة رئيس الوزراء الألمقم

الشــــاره الــی کتاب دولتکم رقم ج ۲۰۱/۱۰ تاریـــــخ ۱۹۹٤/٤/۱۲.

قرر مجلس الأعيان في جلسته الثامنه من الدورة العاديـة الرابعـه المنعقده بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٢ الموافقة على (مشروع قانون الجامعة التطبيقيه لسنة ١٩٩٤) كما ورد من مجلس النواب بشكل معدل.

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه في جلستيه العاشره والحادية عشره من الدورة العادية الرابعه المنعقدتين بتاريخ ١٩٩٧/١/١٩٠١ بالشكل المعدل المذكور.

ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور اعلاه وبصبيغته النهائيه، راجياً التفضل باتمام المراسم الدستوريه عليه.

واقبلوا احترامي ،،،

رئيس مجلس الأعيان مجلس الأعيان أحمد اللوزي



المادة (٥)

اللغة العربية هي لغة التدريس في كليات الجامعة ومعاهدها ، وللمجلس أن بقد و استحمال لغـة

المادة (٢)

تهدف الجامعة إلى خدمة المجتمع الأردني بصمورة خاصمة والمجتمع العربسي بصمورة عامة بالوسائل الممكنة وأهمها: -

- اتاحة فرص الدراسة الجامعية الكاملة والمتوسطة في الميادين التطبيقية المهنية والفنية والأكاديمية تلبية لحاجات المجتمع مع الإعتساء بالثقافية العاسة والتركين على المستوى
  - ب- القيام بالبحث العلمي وتشجيعه وتلميته.
- تتمية روح الاستقلال الفكري والمبادرة الشخصية وروح العمل الجماعي واحترام العمل اليدوي عند الطلبة.
- التركيز على تعميق العقيدة الإمسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية وتعميق الانتمساء الوطني والقومي والعناية بالحضارة العربية والاسلامية ونشىر تراثهما والاهتمام بالقيم
  - هـ تنمية الثانية (التكلولوجيا) وتطويرها في خدمة المجتمع.
  - و توثيق الروابط مع الجامعات والهيئات المهنية والتثنية العربية.

- أ تضم الجامعة الكليات الجامعية من مستوى البكالوريوس وكليات المجتمع العامة التابعة لجميع الدوائر الحكومية سواء القائمة حالياً أو التي ستنشأ وذلك باستنتاء الكليات التابعـة للقوات المسلحة الأردنية.
- ب- تتولى الجامعة الاشراف على كليات المجتمع الخاصة في المملكة من اللواحي الاكاديمية والتربوية والفنية وفق نظام يصدر لهذه الغاية.
- ج- تعتبر الجامعة الخلف القانوني والواقعي لكل من الكليات الجامعية وكليات المجتمع المنصوص عليها في النقرة (أ) من هذه المادة وتؤول النها جميع أموالها وموجوداتها الملقولة وغير المنقولة وحقوقها كما تتحمل جميع الإلتزامات المترتبة عليها.

د - تتشأ كليات الجامعة ، وتلغى وتدمج بغيرها بقرار من المجلس بناء على تنسيب من مجلس العمداء،

محضر الجلسة الثامنة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/٢٢

المادة (٨)

الرئيس مسؤول عن ادارة شؤون الجامعة وبمارس مدات الصلاحيات المدالة رئيس الجامعة العصوص عليها مي عانون الجامعات الأردنية المعمول به.

المادة (٩)

تشكل في الجامعة المجالس التالية ويحدد أسلوب تشكيلها ومسؤولياتها وصلاحياتها بموجب نظام يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون :-

- ا- مجلس الجامعسة
- ب- مجلس العمداء .
- ج− أمجالس الكليات .
- د مجالس الأقسام .
- اى مجالس أخرى بقرها مجلس الجامعة.

- أ- إلى أن يتم تعيين مجلس الجامعة تدول اللجلة الملكية للجامعة صلاحيات مجلس الجامعة ويخول رئيسها صلاحيات رئيس مجلس الجامعة،
  - ب- إلى أن يتم تكوين مجلس العمداء يخول مجلس الجامعة ضلاحيات مجلس العمداء،
- ج- إلى أن يتم تعيين رئيس للجامعة يخول رئيس اللجنة الملكية للجامعة صالحيات رئيس الجامعة وإلى أن يتم تعيين عميد الكلية يخول رئيس الجامعة صلاحيات عميد الكلية وإلى أن يعين رئيس القسم يتولى عميــد الكلية صلاحيات رئيس القسم.
- د- إلى أن يتم تعيين مجلس الجامعة تتولى اللجنة الملكية لجامعة البلقاء التطبيؤية جميع الصلاحيات المتعلقة بالجامعة بعا في ذلك الاشراف على الفوازية وإيرام العقود. And of the Both of the Hillson's and the Hillson's and the second



#### لمادة (۱۱)

- أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم: -
  - ١ الأسائذة .
  - ٢ الأسائذة المشاركون .
  - ٣ الأسائدة المساعدون .
    - ٤ المدرسون .
  - ٥ المدرسون المساعدون .
- ب- تحدد شروط واجراءات تعيين أعضاء الهيئة التدريسية وشؤونهم الوظيفية الأخرى
   بموجب نظام يصدر بمتنضى أحكام هذا القانون.

#### المادة (۱۲)

البرامج التي تقدمها الجامعة هي برامج على المستوى الجامعي والمستوى الجامعي المتوسط لاعداد المهليين والفنيين التطبيقيين الذين يحتاجهم المجتمع الاردنسي بصمورة خاصمة والمجتمع العربي بصمورة عامة ويجوز للجامعة ان تقدم علاوة على ذلك برامسج دورات تدريبية متخصصة لا تزيد منتها على سنة واحدة.

### المادة (۱۲)

- تملح الجامعة الدرجات والشهادات التالية :
- أ الدرجات الجامعية في الدراسات المهدية التطبيقية المتخصصة للطلبة الذين يكملون بنجاح المتطلبات الاكاديمية والمهدية والعملية.
  - ب- الدرجة الجامعية المتوسطة في الدراسات الفنية التطبيقية.
    - ج- شهادة اتمام الدورات الكربيبة المتخصصة.

#### مادة (۱٤)

أ - للجامعة موازنة مستقلة بعدها الرئيس ومجلس العمداء ويعتمدها مجلس الجامعة ويقرها المجلس وتدير الجامعة اموالها وتتفق منها وفق نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

# ب- تتكون الموارد المالية للجامعة مما يلي :

- ١- الرسوم الجامعية.
- ٢- ما تخصصه الحكومة للجامعة من حصيلة الرسوم الموحدة للجامعات.
  - ٣- ربع اموالها المنقولة وغير المنقولة.
- الهيات والاعانات والنبرعات والمنح الاخرى على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء
   اذا كانت من مصدر اجنبي.
  - ٥- المنحة السنوية التي تخصصها لها الحكومة.
    - ٦- اي موارد اخرى يوافق عليها المجلس.
- ج- تحصل اموال الجامعة وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به على ان يمارس الرئيس صلاحيات الحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في القانون.
  - د يتولى ديوان المحاسبة مراقبة وتدقيق حسابات الجامعة.

## المادة (١٥)

ر . . تتمتع الجامعة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

#### المادة (١٦)

تتولى الجامعة داخل الحرم الخاص بها، القيام بجميع الاعمال وتوفير الوسائل التي يتنضيها تحقيق اهدافها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون، بما في ذلك اقامة الابنية والانشاءات التي تحتاج اليها وفقاً للتنظيم الذي تقرره والمخططات والتصاميم التي تراها مناسبة، شريطة الحصول على الترخيص القانوني وضمن المخصصات المرصودة في موازنتها.

#### لمادة (۱۷)

على الرغم مما ورد في هذا القانون او في اي نظام صادر بمقتضاه للمجلس انهاء خدمات اي من العاملين في الجامعة على ان يقترن قراره بالارادة الملكية السامية اذا كان تعيين الشخص الذي انهيت خدماته قد اقترن بها.

